أزمة الضمير الصحفي

تأليف

د.عبد اللطيف حمزة

الكتاب: أزمة الضمير الصحفي

الكاتب: د.عبد اللطيف حمزة

الطبعة: ٢٠٢٠

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

حمزة ، د.عبد اللطيف

أزمة الضمير الصحفي / د.عبد اللطيف حمزة

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٣٠٠ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٤ – ١٢ – ٦٧٧٤– ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٢١٨٠٤ / ٢٠١٩

أزمة الضمير الصحفي





مقدمة

أظن أن كثيرًا من القراء يتفقون معي في القول بأن الصحافة في عصرنا هذا تعاني أزمة عنيفة. ولكن من حسن الحظ أن ذك ليس في الجمهورية العربية وحدها، بل في الدول المتحضرة كلها. والسبب في ذلك أن الصحافة قبل اليوم كانت في دور البداوة، وهو الدور الذي نعمت فيه الصحافة بكل ما في هذه البداوة من ميزات الانطلاق، والحرية، فضلًا عن ميزات السذاجة، والبساطة، والبدائية. ثم ما لبثت الصحافة بعد ذلك أن تركت دور البداوة، ودخلت دور التحضر.

وإن ذلك أصابت الصحافة بكل آفات التحضر من تكلف، وتعقيد، إلى عناية فقط بظاهر الأمور، إلى نقص كبير في فهم الحرية، والديمقراطية، إلى نقص واضح كذلك في فهم المسؤولية. وذلك فضلًا عن الفقر الشديد إلى مجموعة الصفات الإنسانية التي يتمتع بها البشر في أطوار حياتهم الأولى.

أجل، كانت الصحافة في بداوتها أقلاما ترشد، وتضيء الطريق، وتكتب الطرائف المسلية من حين إلى حين، وتزود القارئ بالمهم من الأخبار في الداخل، والخارج. فأصبحت الصحافة في طور حضارتها حركة

لا تهدأ في سبيل الحصول على الأخبار، ثم حركة لا تهدأ في سبيل تتبع الأخبار، ثم حركة لا تهدأ في سبيل استكمال المواد الصحفية التي تبنى على هذه الأخبار.

كانت الصحافة في بداوتها رسالة فقط. فأصبحت الصحافة في دور حضارتها صناعة، وتجارة قبل أن تكون رسالة، وكانت الصحافة الشعبية في دور البداوة تبدو، وكأنها سيدة نفسها، ومالكة أمرها، لا سبيل لأحد عليها، ولا يستطيع حاكم من الحكام أن يخضعها لسلطانه إن كانت هي لا تريد أن تخضع لهذا السلطان فأصبحت الصحافة في دور حضارتها عبدة ذليلة للإعلان، عبدة ذليلة لرأس المال، عبدة ذليلة للقراء. وناهيك بالمنافسة القاتلة بين الصحف من أجل القارئ!. إنها منافسة جرفت بعض الصحف في تيار الإثارة حينا، وإشباع الغرائز الخسيسة الرخيصة آخر، إلى غير ذلك من الأمور التي تسمى الصحافة من أجلها باسم «الصحافة الصفراء». وهي الصحافة التي يجني المجتمع من ورائها أسوء الآثار!!

* * *

ومع هذا وذاك فمن الحق أن نقول إن الصحافة العالمية اليوم معذورة فيما انتهت إليه من هذه الحال السيئة!

فهي معذورة؛ لأنها تريد أن تعيش، وقد أجبرتها الحياة على أن تجري وراء القارئ، وأن تلهث وراء المعلن، وأن تبدي الخضوع كله لرأس المال، وأن تخوض بنفسها في تجارب كثيرة بدافع الحرص على البقاء، متناسية أنها

في بعض هذه التجارب تفقد كثيراً منكرامتها، وحريتها، وتهمل جانبًا من شخصيتها، ورسالتها، وتبوء بالفشل التام في حمل الأمانة الملقاة على عاتقها.

غير أن هذه الحال التي وصلت إليها الصحافة العالمية الآن أصبحت لا ترضي الغيورين على أوطانهم، وعلى الإنسانية جمعا. فلا يهدأ للغيورين بال، ولا يستقر لهم حال حتى يفكروا تفكيرا جديا في حلول كثيرة للخلاص من هذا الموقف.

* * *

لا مجال للنزاع إذن في أن الصحافة العالمية في هذه الأيام تعاني طائفة من المشكلات، أو الآفات، لا بد لها أن تتخلص منها بشكلٍ، أو بآخر.

فهناك مشكلة الحرية الصحفية... وهناك مشكلة الرقابة على الصحف... وهناك مشكلة الإعلان... وهناك مشكلة الاحتكار ورأس المال... وهناك مشكلة التكتلات الصحفية التي يملكها أفراد يعدون على الأصابع، ويتحكمون في الرأي العام... وهناك مشكلة التعصب الديني، أو السياسي، أو العنصري... وهناك مشكلة الصراع بين صحافة الخبر، وصحافة المقال... وهناك مشكلة المهنة ذاتها، وما ينبغي أن يكون لها من تقاليد، وآداب. وهناك مشكلة التأهيل الصحفي وواجب الجامعات نحو هذا التأهيل... وهناك في نهاية المطاف مشكلة التنظيم الصحفي، والطرق التي تسلكها الدول المختلفة في هذا السبيل.

والحق أن هذا الكتاب الذي بين يديك الآن ليس إلا محاولة يسيرة؛ لتنظيم مهنة الصحافة، أو بعبارة أخرى تنظيم العلاقة بين المجتمع، والصحافة. وهي محاولة لم أكن أول من مارسها، ولن أكون آخر من يمارسها، فقد سبقني إليها حكومات، وشعوب بأكملها.

ترى، ما الذي حذا بجميع هذه الشعوب، والحكومات إلى الاهتمام بشأن الصحافة إلى هذا الحد؟

إن الذي حذا بهم إلى ذلك هو النظر إلى الصحافة على أنها من أخطر المرافق في المجتمع!!

إنهم يعتبرونها القائدة، والمرشدة، والموجهة.

إنهم ينظرون إلى الصحيفة التي تصل إلى القارئ في كل أربع وعشرين ساعة بانظام نظرتهم إلى اللبن، والخبز، والخضر، والفاكهة، وسائر أنواع الأطعمة. وكما يكون من حقنا دائمًا أن نطمئن إلى نظافة هذه المواد، وخلوها من الجراثيم، فكذلك من حقنا أن ننظر إلى الصحف هذه النظرة، ونتأكد من سلامتها من جميع هذه الآفات.

وإذن فما دامت الصحيفة تتدخل في حياتنا تدخلا كبيرا إلى هذا الحد، وتؤثر في عقولنا وأخلاقنا، وأذواقنا بهذا القدر، فينبغي للمجتمع أن يكفر في تنظيمها. ومن هنا جاءت عناية الشعوب، والحكومات بالصحافة على النحو الذي أشرت إليه.

الحق أن الإعلام في ذاته مشكلة من أخطر مشكلات الحضارة الحديثة بل إنه لا يقل في خطورته عن الطب، والتعليم، ونحوها من المرافق فقد ينتج عن الخطأ في التعليم أن يتأخر عدد من الطالبات، أو الطلبة في التخرج. وقد ينتج عن الخطأ في الطب، والعلاج أن يتعرض عدد قليل من المرضى للموت. أما الخطأ في الإعلام؛ فيسبب أضرارا جسيمة: منها إفساد العلاقات بين الأفراد بعضهم، وبعض، ومنها تعرض الهيئات، والجماعات لطائفة من الخسائر لا يمكن تعويضها فيما بعد، بل منها نشوب الحرب بين دول العالم، وناهيك بما تسببه الحروب من كوارث، ومحن!

إن رجال الإعلام في كل أمة من الأمم هم وكلاء هذه الأمة في هذا الميدان الخطير من ميادين الحياة، إنهم المسئولون في الواقع عن الحرب، والسلام، والمسئولون في الحقيقة عن رفاهية الشعوب.

وعلى هذا فالصحافة ليست صناعة فقط، ولا تجارة فقط، وإنما هي –كما سنوضح في هذا الكتاب– رسالة قبل أن تكون صناعة، وتجارة.وإذا عجز رجال الصحافة عن فهم هذه الحقيقة فمعنى ذلك أنهم رضوا لأنفسهم بأن يكونوا صناعا، أو تجارا، ولكنهم إذا فهموا هذه الحقيقة السابقة ارتفعوا بأنفسهم إلى مراتب القادة، والمصلحين، والأساتذة، والمربين، وحسن أولئك رفيقا!!

* * *

ذلك هو المدار الذي تدور فيه الفصول التي أقدمها اليوم إلى القراء، وتلك هي الغاية التي أهدف إليها. وأنت ترى معي أيضا القارئ أن الدائرة تتسع، وتتسع أمام الباحث، وأن جديدا من مشكلات الصحافة يظهر يومًا بعد آخر.

من أجل هذا لا أزعم لنفسي أنني قلت الكلمة الأخيرة في كل مشكلة من تلك المشكلات المعروضة. بل إني في الحقيقة أعتبر الباب مفتوحًا أمامي، وأمام الباحثين في هذا الموضوع الخطير الذي أنوي العودة إليه من حين إلى حين كلما سنحت الفرصة الملائمة لذلك إن شاء الله تعالى.

بقيت كلمة صريحة أجدني حريصًا كل الحرص على أن أضمنها هذه المقدمة:

وخلاصتها أنني اجتهدت ما استطعت أن أكون «موضوعيا» بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. وتجنبت الخوض في الأمور الشخصية. لأنني اعتبر نفسي صديقا لجميع المشتغلين بالصحافة أحبهم، وأقدر جهودهم ولي الكثير منهم صلات طيبة أعتز بها. وإذن فليس لأحد من هؤلاء، وهؤلاء أن ينظر إلى نفسه على أنه مقصود بهذه العبارة، أو تلك من العبارات الواردة في هذا الكتاب.

* * *

(وبعد) فقد دفعت بهذا الكتاب إلى المطبعة منذ أكثر من شهرين. صدر في أثنائهما القرار الجمهوري الخاص بتنظيم الصحافة. وكن ذلك في الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٠. ثم تلا صدور التوصيات التي أوصت بها لجنة التوجيه القومي – وهي إحدى لجان المؤتمر العام للاتحاد القومي – وقد نشرت هذه التوصيات بالصحف في الرابع والعشرين من شهر يونية من السنة المذكورة.

أما (قرار التنظيم) فلم يكن مفاجئا بالنسبة لي. ذلك أنني كنت أعيش في هذا الموضوع منذ زمن غير قصير.

وأما (توصيات لجنة التوجيه) فلم تكن هي الأخرى غريبة علي، ولا مخالفة في جوهرها للصورة التي في ذهني عن واجبات الرجل المشتغل بوسيلة من وسائل الإعلام المعروفة. على أننا منذ إنشاء الدراسة الصحفية بالجامعة، كنا قد بنينا هذه الدراسة على أساس متين من الإيديولوجية الصحفية التي يجب أن يهدف إليها كل من تحدثه نفسه بالعمل في ميدان الإعلام.

حتى لقد بلورنا هذا الأساس في «قِسَم» أطلقنا عليه «قسم الشرف الصحفي» كتبه الشباب بأيديهم، ونقشوا حروفه على صدورهم، وجعلوا منه رمزًا لعهد الشرف الصحفي في حياتهم المستقبلية.

لم يكن قرار التنظيم، ولا توصيات لجنة التوجيه بالشيء الجديد على طلبة قسم الصحافة. بل إنهم نظروا إلى هذا التنظيم على أنه نتيجة طبيعية

من نتائج الثورة التي قامت في الثالث والعشرين من شهر يولية سنة ١٩٥٢.

ولا بد للثورة من أن تتمخض عن مثل هذه النتائج. ولا بد ليد الإصلاح التي امتدت إلى كثير من المرافق العامة أن تمتد إلى هذا المرفق الهام في نظر الحكومة، والأمة، وهو مرفق الصحافة!

(والخُلاصة) أننا ننظر إلى قرار التنظيم على أنه انتصار لمبادئنا، ونجاح لرسالتنا – تلك الرسالة التي نادينا بها وسيف الصحافة المثيرة فوق الرءوس، وغبارها يزكم الأنوف.

إننا في الجمهورية العربية المتحدة الآن في طريق البناء، والصحافة واحدة من معالم الطريق المؤدي إلى هذا البناء. فما أخلقنا أن نشارك في إقامة صرح الصحافة؛ نقوي جدرانها، ونعلي بنيانها، ونحميها بأيدينا، وعقولنا، وقلوبنا من غائلة السقوط، والانهيار!

إننا إن فعلنا ذلك فإنما نهدف في الواقع إلى «حياة أفضل»، و«مجتمع أفضل» عن طريق «صحافة أفضل»، والله ولي التوفيق.

عبد اللطيف حمزة.
مصر الجديدة: ٩ يولية سنة ١٩٦٠

الصحافة

صناعة، وتجارة، ورسالة

(وبها أربعة فصول)

الفصل الأول

ما معنى المؤسسة الصحفية؟

قبل أن ندرس مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة – أو قبل أن نمعن في هذه الدراسة – يجدر بنا أولا أن نعرف ماذا نعني بمؤسسات الصحافة في الدول الرأسمالية؟

ومن اليسير علينا مبدئيا أن نعرف المؤسسات الصحفية بأنها الأموال التي تصدر مطبوعا دوريا أيا كان نوعه. لأن هذه التعريف يعد ناقصا في الوقت الحاضر. فقد تعقدت الصحافة –كما رأينا– وأصبحت صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، كما أصبحت إلى جانب هذه التجارة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

وفي ظل هذا الوضع الجديد الذي أصبحت عليه الصحافة الحديثة حاول الأستاذ (تيرو) Terrou رئيس الشعبة القانونية في وزارة الاستعلامات الفرنسية، وأستاذ مادة الصحافة في معهد الدراسات السياسية بجامعة باريس أن يضع تعريفا آخر (للمؤسسات الصحفية) قال فيه: إنها مجموعة الأموال التي تستغل استغلالا مباشرا بطريق الشخص القانوني الذي تعهد بإصدار جريدة، أو مطبوع دوري. [١]

(١) الأستاذ تيرو مقال عنوانه:

ويقول الأستاذ (تيرو) عن هذا الشخص القانوني إنه الشخص المعنوي الذي كون مالا لإصدار الجريدة، أو المطبوع. أو بعبارة أخرى أن المؤسسة الصحفية هي هذا الشخص المعنوي، أو القانوني المقصود في هذا التعريف.

والخُلاصة إذن أن المنشأة، أو المؤسسة الصحفية – في نظر القانون– هي الأموال المخصصة لإصدار المطبوع الدوري جريدة كان، أو مجلة تحت إدارة شخص معنوي، أو قانوني يكون مسئولا عما تصدره.

ما فائدة هذا التعريف؟

يقول الأستاذ دينوابيه في كتابه (الصحافة في العالم) [(٢)]:

« إذا فرضنا أن الصحيفة اليومية (أ) تطبع ٣٠٠ ألف نسخة على آلات قديمة سرعتها ٥٠ ألف نسخة في الساعة، فإن طبع هذه الصحيفة يستغرق ست ساعات. أي أنها لن تنتهي من طبعتها الأولى قبل الساعة الحادية عشرة مساء، ومعنى ذلك أن كل خبر يصل إلى التحرير بعد الساعة العاشرة والدقيقة ٤٥ مساء لا يمكن بحال من الأحوال أن يظهر في الطبعة الأولى.

Le Nouveau statut de la press en France
نشر بالمجلة **Etudes de presse** بتاريخ إبريل – مايو سنة ١٩٤٦.

(٢) ترجم هذا الكتاب إلى العربية في سلسلة (ألف كتاب) ص٢٢. قام بالترجمة الأستاذ عبد العاطي جلال.

«وإذا فرضنا أن الصحيفة (ب)، وهي الصحيفة المنافسة لها، تطبع ٣٠٠ ألف نسخة كذلك، ولكن بآلات طباعة حديثة، بحيث تطبع ٨٠ ألف نسخة في الساعة، فإن أربع ساعات تكفي للطبعة الأولى. وفي هذه الحالة لا تجد الصحيفة (ب) نفسها مضطرة إلى التفكير في إخراج الطبعة الأولى قبل الساعة الواحدة صباحا. ومن أجل ذلك يجد القراء في هذه الصحيفة الأخيرة أخبارًا وصلت إليها بين الساعة الحادية عشرة مساء، والساعة الواحدة صباحا، وهي أخبار لم تستطع أن تنشرها الصحف الأولى. ومن ثم تشتهر الصحيفة (ب) بأنها أفضل أخبارا من الصحيفة (أ). فإن أرادت الصحيفة (أ) أن تصمد لمنافسة الصحيفة (ب) فعليها أن تعجل بجلب المعدات الحديثة لتصبح مساوية لها من هذه الناحية».

وسنوضح لك أيها القارئ في بعض الفصول الآتية كيف أن الصحافة في العالم أصبحت صناعة تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة، وأن جامعي هذه الأموال الكبيرة لا يقصدون من ورائها نفعا ماديا، ولا يهدفون إلى ربح معين. وإنما الذي حدا بهم إلى إنشاء المؤسسة الصحيفة غرض واحد فهو هو التأثير في الرأي العام عن طريق الصحف. ولا شك أن في هذا التأثير المقصود دفاعًا عن مصالح الجماعة التي قامت بهذا المشروع، وجمعت له هذه الأموال، وأعلنت عن وجود هذه المؤسسة. ومن حق كل جماعة من الناس في المجتمع الديمقراطي أن تدافع عن مصالحها بطرق شتى منها طريق الصحف. ولا جدال في ذلك، وإنما الجدال في الواقع يكثر حول موضوع آخر، هو حق الجمهور في معرفة سياسة الجريدة، وفي الوقوف على المصلحة التي يهدف إليها أصحاب هذه الجريدة، أو المبدأ السياسي، أو

الاجتماعي الذي يتكبدون من أجله كل هذه النفقات الباهظة لإصدار الجريدة. والقانون، والعرف كلاهما صريح في هذه النقطة الأخيرة. فهما يحتمان على كل منشأة من المنشآت الصحفية الموجودة أن تعلن عن هدفها تفصح عن السياسة التي تتبعها في نشر الصحيفة. وعلى أساس من معرفة القارئ لهذه السياسية يستطيع أن يقدر قيمة الآراء التي تعبر عنها، ونوع ا لأخبار التي تؤثرها على غيرها بالنشر.

على أن لهذا الإفصاح عن سياسة الجريدة فائدة أجل خطرًا من الفائدة الأولى. فالجريدة بهذه الطريقة لا تصبح وسيلة من وسائل التغرير بجمهور القراء لحساب دولة أجنبية تختفي وراء الستار، أو لحساب فئة معينة من الناس قد يكون في تحقيق أغراضها أضرارا بالقراء.

ولقد تنبهت الحكومات المتحضرة في الوقت الحاضر لجميع هذه الأخطار، وإلى أن الصحافة التي تصاب بعجز مالي في وقت من الأوقات لا تستطيع أن تحتفظ طويلا باستقلالها بحال من الأحوال. ومن أجل هذا عني المشرع الفرنسي والمشرع الإنجليزي بمسألة تنظيم المؤسسات الصحفية، فوضع الأول مجموعة من القوانين لهذا الغرض بعد عام ١٩٤٤. كما وضع الثاني طائفة من القوانين لنفس هذا الغرض بعد عام ١٩٤٦.

كانت الصحف تصدر في فرنسا، وإنجلترا قبل هذا التاريخ دون أن تتقيد بقانون ينظم المؤسسات الصحيفة الذي أشرنا إليه. وقد أدى ذلك

إلى نتائج خطيرة ظهرت في سيطرة رأس المال على هذه الصحف من جهة، وسيطرة الدول الأجنبية المعادية على هذه الصحف من جهة ثانية، وذلك بالطبع عن طريق الأموال السرية التي تقدمها هذه الدول الأجنبية للصحف. وهنا تصبح الصحافة كارثة حقيقية على الأهداف الوطنية لبلد تخضع فيه الصحف لمثل هذه المؤثرات. ومن ثم فكر الغيورون من المصلحين في هذه الحالة، وهدى التفكير بعضهم إلى فكرة (تنظيم الصحافة)، وذلك بأن يأخذ الشعب على عاتقه هذا المرفق الهام من مرافق الحياة في الوقت الحاضر، وهو مرفق الصحافة، ويتولى الإشراف عليه. ومعنى ذلك أنه في هذه الحالة سيهيمن على الأخبار، والإعلان، والنقل، والتوزيع. ويقوم بكل هذه المهام بالنسبة لجميع الصحف على سواء. وإن ذلك يصبح التنافس بين الصحف حول شيء آخر غير الأخبار، والإعلانات. وهو هنا نوع التحرير، وطريقة العرض، وما إلى ذلك. وسنفصل القول في كل ذلك في الفصل الخاص بتنظيم الصحافة.

وحسبنا أن نعرف هنا أن أول من نادى بهذا الرأي هو الزعيم الاشتراكي مسيو ليون بلوم Blum في مقال له نشره بجريدة الحزب سنة ١٩٢٨.

كما اهتدى بعض المفكرين كذلك إلى طريقة أخرى يضمنون بها عدم خضوع الجريدة لأية سلطة أجنبية.وتنحصر هذه الطريقة في تقديم بيان بالأموال التي يتكون منها دخل الصحيفة، والأموال التي تنفقها. ومتى

يتسنى للحكومة الاطلاع على هذا البيان اطمأنت إلى سلامتها من هذه الناحية.

ثم من الأفكار التي اهتدى إليها المفكرون في هذه المشكلة فكرة إنشاء «مجلس وطني للصحافة» يكون من عمله مراقبة مالية الجريدة من جهة، ومراقبة الأخبار التي تنشرها من جهة ثانية.

وكما قلنا سندرس في بعض الفصول الآتية:

أولًا: القانون الذي أصدرته حكومة ديجول لهذا الغرض في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٤.

ثانيًا: المجهود الذي قامت به اللجنة الملكية للصحافة في إنجلترا، وذلك في سبيل تخليص الصحافة البريطانية من سيطرة رأس المال، أو من التكتل الصحفي الذي يطلق عليه في تلك البلاد اسم « الترست » Trust.

غير أننا قبل هذا، وذاك لا بد أن نتكلم عن موضوع « حرية الصحافة » بين المؤمنين بها، والمنكرين لوجودها، وإنها لقضية خطيرة تلك التي نعرض لها.

الفصل الثاني

الصحافة صناعة

قليلون من الناس من ينظرون إلى الصحافة التي تصل إلى أيديهم بانتظام في كل أربع وعشرين ساعة على أنها ثمرة أعمال مضنية مرهقة يبذلها رجال الصحافة. وهم بين جامع للأخبار من هنا، وهناك، ومستقبل لها من شتى وكالات الأنباء في جميع أنحاء العالم الآهل بالسكان، وفاحص لهذه المواد الإخبارية، أو غير الإخبارية على اختلافها، وكاتب، ومراجع، ومصحح لهذه المواد إعدادا لنشرها في الصحيفة، ثم ناظر في هذه المواد لاختيار الصالح منها للنشر بشرط أن يكون موافقًا لسياسة الصحيفة من ناحية، ولرغبات القراء من ناحية ثانية.

وإذا تركنا هذه المرحلة من مراحل العمل الصحفي واجهنا مرحلة أخرى، هي مرحلة التنسيق، والتبويب، والإخراج، وهي في ذاتها عمل من أدق الأعمال في وقتنا هذا، ويحتاج من القائمين به إلى صبر طويل، وذوق دقيق؛ بهما يمكن للصحيفة أن تخرج إلى السوق، وكأنها تحفة فنية يتهافت على اقتنائها القراء.

وتفرغ الصحيفة من مهمة جمع المواد، ومهمة الاختيار، ومهمة التحرير، ومهمة التنسيق والتبويب، ومهمة الإخراج. ونواجه بعد هذا كله

مهمة الطباعة، ونرى الآلات، وهي تخرج للقراء آلاف النسخ في دقائق معدودات!!

وأخيرًا تواجه الصحيفة مهمة خطيرة كذلك هي مهمة التوزيع. وذلك من طريق السكة الحديدية، أو السيارات، أو الطائرات. وتقوم بهذا العمل الأخير شركات خاصة أعدت للأمر عدته، وأولته الأهمية اللائقة به.

يا له إذن من عمل ضخم، ومجهود كبير يتطلب من القائمين به دقة بالغة في تقدير الوقت، بحيث أن تأخير دقائق معدودات في إنجاز أية مرحلة من المراحل السابقة؛ بسبب للصحيفة خسارة مالية تقدر بمئات الجنيهات!!

يقول الأستاذ ويكهام ستيد في وصف صناعة الصحف في الوقت الحاضر:

« إن صناعة الصحف الآن أصبحت لا تقوم بغير رأس مال ضخم، فهي تستهلك يوميًا آلاف الأطنان من الورق، بعد أن تستخلصه الآلات من أشجار الغابات، وبعد أن تقوم السفن بنقله عبر المحيطات إلى شتى البلاد. كما تستهلك هذه الصناعة –وهي صناعة الصحف– مئات البراميل من حبر الطباعة كل يوم. ثم إن هذه الآلات التي تحتاج إلى الصحافة غالية الثمن، معقدة التركيب، تقوم بطبع الصحف من جهة، وطيها من جهة ثانية، وإنتاج العدد الوفير منها بسرعة معدلها عشرة آلاف نسخة في الساعة في جهة ثالثة. كما أن المال أصبح ضروريًا لجمع الأخبار

من شتى أنحاء المعمورة، ومن هذا المال تدفع رواتب المراسلين، وأجور البرقيات التي تحملها أجهزة الاستقبال، ومرتبات المحررين، والميكانيكيين، وموظفي الإدارة. كذلك اقتضى تطور الصحافة إقامة مبان ضخمة للطباعة، وألحقت بها أسراب، أو مجموعات من السيارات لتشارك مشاركة فعلية في سرعة التوزيع.

«بهذا كله، وبأكثر منه في الواقع أصبح إنتاج الصحافة صناعة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى».

بل بهذا كله، وأكثر منه كان صحفي آخر كاللورد «نور ثكليف» على حق حين قال: «إنه لن يتمكن أي شخص في المستقبل من إصدار جريدة يومية بأقل من رأس مال قدره مليون جنيه انجليزي»!

على أن هذه الآلات التي تحتاج إليها الصحيفة في الطباعة، والتصوير، ونحو ذلك ما زالت هي الأخرى في تطور مستمر، وتقدم متواص بحيث أن ما صلح منها أمس قد لا يصلح منها اليوم، ومن ثم لا يستطيع أحد أن يتكهن بمستقبل صناعة الصحف. بل أن الأستاذة في معاهد الصحافة يلقنون طلابهم من فنون الطباعة اليوم ما لا بد أنه يروا شيئًا مخالفًا له غدًا. وقل مثل ذلك في فنون التصوير، والإخراج، ونحوهما. ومن هنا كانت صناعة الصحف من أكثر الصناعات الحاضرة قبولًا للتطور، واستعدادا للتقدم. فأين هذه الحالة التي وصلت إليها صناعة

الصحف في الوقت الحاضر من الحالة التي كانت عليها الصحافة منذ مائة سنة؟!.

حدثنا التاريخ أن صحفيا ممتازا -هو أديب إسحق- ظهر بعد منتصف القرن الماضي. وقد أشار عليه أستاذه جمال الدين الأفغاني بإصدار صحيفة. فأصدر أديب إسحق هذه الصحيفة. وقال: إن ما معه يومئذ لم يكن يزيد على عشرين فرنكا!!

لقد كانت الجريدة في الزمان السابق عبارة عن مكتب واحد يجلس عليه محرر واحد. ثم يدفع بما يكتبه إلى مطبعة كانت تدار باليد الواحدة. أما الآن فإن الصحيفة الحديثة يكفيها ثلاثة من المحررين القاعدين على مكاتبهم بشرط أن يكون معهم ألف من المحررين الواقفين، أو المتحركين في شتى أنحاء المدينة، أو القطر، أو العالم كله!

أما (الصورة) فكانت لا تعرف لها مكانًا في صحف الأمس القريب. ثم أصبحت في صحف اليوم وسيلة من أكبر وسائل الأعلام ربما تستغني بها الصحيفة عن أطول مقال، وأبلغ كلام.

وأما (التوزيع) فقد كان يقوم به أفراد قلائل لا حظ لهم من علم: ولا يعرفون ما يساوي سطرًا واحدًا في الاقتصاد، والدعاية، أو الرأي العام. واليوم أصبح التوزيع عملًا ضخمًا تقوم به شركات كبيرة توفرت على هذه الغاية.

الصحافة إذن صناعة. وهي بوضعها الأخير أصحبت مشكلة من المشكلات الشديدة التعقيد... فكيف تواجه الصحافة الحديثة نفقات الإنتاج، وكيف تصمد الصحيفة للمنافسة القائمة بينها، وبين الصحف الأخرى في ميدان شراء الآلات الحديثة التي تمتاز بالسرعة في الطباعة ما دام (الزمن) عنصرًا هامًا إلى هذا الحد في هذا الميدان.

ومشكلة أخرى نتجت عن هذا الوضع وهي:

«أن الصحافة تزداد تصنيعا بقدر ما يمتلئ رأسها بالمشاغل التجارية. وهذا التطور الجديد يفسر لنا السبب الذي من أجله يبدو مديرو الصحف في أغلب الأحيان، وكأنهم قد نسوا الدور الأساسي للصحف، أونسوا الواجب الأول في نقل الرأي، ونسوا إلى جانب هذا وذاك وظيفتها الإخبارية، ورسالتها التعليمية الثقافية.

ولهذا السبب كثيرًا ما يقدم المديرون للصحف الاعتبارية المادية على المعنوية إدراكًا منهم أن الصحافة الحديثة تتطلب حلولا صناعية لمشكلات صناعية: «فسعر التكلفة، وثمن الورق، والربح، ونحو ذلك ما هي إلا قواعد أساسية لغيرها من المشكلات التجارية [٣] وهكذا».

يا لها إذن من معضلة، فلنتركها جانبا لنعود إليها بعد أن ننظر في معضلات أخرى مشابهة.

---

(٣) الكتاب المتقدم – الترجمة العربية ص٢٥.

الفصل الثالث

الصحافة تجارة

مهما قيل عن أصحاب الصحف أنهم لا يجرون وراء المال، أو لا يجعلونه الهدف الأول، والأخير من إصدار الصحف، والمجلات فمما لا شك فيه أنهم لا يستطيعون الوقوف في الميدان إلا بهذا المال الذي هو عصب الحياة بالقياس إلى الأفراد، والجماعات، والهيئات، والمؤسسات على السواء.

عن السعي وراء الربح، ووجوب الموازنة بين الإيراد، والمنصرف أمر لا مفر منه. وبغيره يكون صاحب الجريدة هازلًا يضحك من نفسه، ويضحك الجمهور منه.

والصحافة بهذا المعنى الأخير تعتبر ضربًا من ضروب التجارة. ليس ذلك نتيجة لرغبات أصحاب الصحف، ولا هو بالغاية التي رسموها لأنفسهم، ونجحوا في تحقيقها، أو لم ينجحوا في ذلك. كلا، وإنما ذلك؛ نتيجة طبيعية لانتشار الديموقراطية، وإيمان الأمم التي تعتنق هذا المذهب الديموقراطي، ونعني به مبدأ الحرية. فكل إنسان حر في أن يستثمر ماله كما يريد، وإلى الحد الذي يريد، وبالطريقة التي يريد.

ولكن كيف تدبر الصحيفة المال الذي تحتاج إليه في نفقاتها بحيث تتعادل هذه النفقات على أقل تقدير مع الإيراد ما لم تقل عنه، إنها تنظر في وجوه هذا الإيراد فإذا به لا يتعدى ما يلي:

أولًا– إيراد يأتي من التوزيع.

ثانيًا– إيراد يأتي من الإعلان.

ثالثًا– إيراد يتوفر لها عن طريق بدعة جديدة تستخدمها الصحافة الحديثة.ونعني بها تركيز أكبر عدد ممكن من الصحف في مجموعة واحدة تشترك كلها في الحصول على المال، ووجوه الإنفاق من هذا المال على هذه الصحف التي تصدرها.

وسنفرد لهذا التركيز الصحفي، أو التكتلات الصحفية موضعا من مواضع هذا البحث لنعرف شيئًا عن تاريخ هذه الحركة، وشيئا عن آثارها الحسنة، وآثارها السيئة في المجتمع.

أما الآن فنكتفي بأن نشبه هذا العمل –وهو تركيز الصحف– بأسرة كبيرة لها أولاد كثيرون قادرون على الكسب، فإذا اجتمعت هذه الأسرة لأبيهم، وترك لهذا الأب الكبير أن ينفق عليهم جميعًا، وهم في هذا البيت الواحد، فإن ذلك بطبيعة الحال لا يمكن أن يتطلب من النفقات ما يتطلبه الوضع الآخر لهذه الأسرة؛ وهو الوضع الذي فيه يستقل كل فرد من أفرادها بيته، ومعيشته عن الآخرين.

وذلك من حيث موارد الجريدة: أما من حيث التوزيع فقد أجمع أصحاب الصحف أن التوزيع لا يأتي بأكثر من ٤٠% من نفقات الجريدة. كما أجمعا على أن الإعلان هو الذي يمد الصحيفة الباقي، وهو ٦٠% من هذه النفقات.

من أجل هذا أصبح كثير من الصحف عبدًا للإعلان –كما سنرى– ولكن من الإنصاف هنا كذلك أن نذكر أن الصحف كثيرًا ما تكون سيدة الإعلان في بعض الأحيان. ذلك أن الصحيفة الواسعة الانتشار إذا أوعزت إلى الصحف الأخرى المماثلة لها في سعة الانتشار، وتأثرت هذه الصحف بمثل هذا الإيعاز أمكنها أن تسد الباب على هذا الإعلان، فلا ينشر بحال من الأحوال. وبذلك يخسر المعلن من المال ما لم يدر له على بال. ولهذه الأهمية التي تعلقها الصحف على الإعلان كان علينا أن نفرد له فصلا كذلك من فصول هذا الكتاب نحاول فيه أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية.

وأما التكتلات الصحفية فأمر من الأمور التي خلقت للصحافة مشكلة من نوع آخر. وهكذا تضافر الإعلان من جهة، والتكتل الصحفي من جهة ثانية على غاية واحدة هي إذلال الصحافة، والوصول بها إلى الدرجة التي أبعدتها عن أن تكون رسالة بالمعنى الصحيح. وهو وضع لا يرضاه المجتمع لنفسه بحال من الأحوال. والمجتمع يترك هذا الأمر الخطير لعقلائه، وعلمائه يتدبرون، ويفكرون في الوصول إلى حل سريع، ومفيد في وقت معًا.

ثم أن الأمر لم يقتصر على التكتلات، أو التجمعات الكبيرة في الصحف، والمجلات بل تعداه إلى تجمعات كبيرة كذلك في وكالات الأنباء، ووكالات الأعمدة، وأصبح في مقدور هذه، وتلك أن تزود الصحف كلها بزاد واحد من الأخبار، والطرائف، والقصص، والأعمدة، والمقالات، والتحقيقات. وبلغ الأمر بهذه الوكالات إلى حد أنها ترسل كل هذه المواد إلى الصحف مجموعة، ومضغوطة على الغلاف فلا يبقى بعد ذلك إلا أن تقوم الصحيفة بطبع هذه المواد عند وصولها في الحال!!

ولكن ماذا كان من نتيجة كل ذلك؟

لقد كان من نتائجه التي يؤسف لها أن أصبحت الصحف نسخًا مكررة لصورة واحدة، وفقدت هذه الصحف شخصياتها، ولم تعد تعنى بالتعبير عن ذواتها، وانحطت في كثير من البلاد الراقية إلى درجة يأباها الفن، كما انحط رؤساء التحرير في تلك الصحف إلى درجة أقل من درجات البدالين، وباعة الأطعمة، أو الأقمشة، والأحذية!!

حدث ذلك في أمريكا.. وحدث مثل ذلك، أو قريب منه في انجلترا، وأما سويسرا فقد ظلت بفضل نظامها الحكومي الاجتماعي بعيدة عن هذه التطورات، سليمة من تلك الآفات، محتفظة لنفسها بشيء من طابعها الذي تميزت به. وستظل تتمتع بهذا الطابع إلى أن يأتي الوقت الذي تخضع فيه لسلطان الإعلان، وتأخذ فيه بنظرية التجمع الصحفي أو «التكتلات الصحيفة» التي سنتحدث عنها.

وشيء آخر يعترف به مديرو الصحف القائمون على تدبير أموالها، وهو أن الطرق التي تسلكها الصحف في جلب الإعلان كثيرًا ما تكون بعيدة في جوهرها عن الشرف. وتندر أحدهم –وهو صديق من أصدقائي– فقال لي يومًا أن مندوب الإعلانات في صحيفته رجع إليه وهو يقول عن أحد المعلنين: يا له من غبي أحمق مجنون، لقد ظهر أنه نزيه، وأمين!!

غير أن الغيورين على شرف الصحافة لا يرضون بسهولة أن تمار هذه المهنة الشريفة بمثل هذه الطرق التي ليست بالشريفة.

وعندي أن حل هذه المشكلة في أيدي رجال الاقتصاد. فهم الذين يستطيعون أن يفكروا في أبواب جديدة لجمع المال عن طريق حلال. وليس ذلك بعسير عليهم بعد أن تغيرت نظرة الناس في الوقت الحاضر إلى كثير من القيم، والمعنويات. ومن ذلك نظرتهم إلى الإحسان. فإن الناس في وقتنا هذا لا يرون من كرامة البشر أن يتصدق أحدهم على أخيه بدراهم معدودات دون أن يكون ذلك أجرًا على نوع من العمل قل أم كثر، إنهم يريدون أن يكون الإحسان في كل حالة من الحالات مكافأة للإنسان على خدمة من الخدمات التي يقدمها للمجتمع بقدر استطاعته، وفي حدود طاقته.

وفي ظل هذه الأفكار الجديدة، والمفاهيم الحديثة للقيم، والأشياء وجدنا أن بعض الصحف في بلادنا تسلك طرقا كثيرة لاجتذاب أكبر عدد

ممكن من القراء، فهذه صحيفة الجمهورية تؤمن على حياة قرائها، وتدفع الرسوم الجامعية للطلبة، والطالبات، وتقوم بشتى المشروعات التي من شأنها إقناع القراء بأنها صحيفة تخدم المجتمع.

لسنا في مجال الدفاع عن هذه الأساليب في اجتذاب القراء، ولا في مجال النقد لهذه الأساليب، وبيان ضررها على الجريدة، ونحو ذلك. ولكننا نهدف من وراء ذلك إلى غاية واحدة فقط، وهي أن الصحف حين أدركت أن نسبة ضعيفة من إيرادها لا تزيد عن ٤٠٪ تأتي عن طريق التوزيع فكرت -وفكر معها رجال المال- في تكبير هذه النسبة بشكلٍ، أو بآخر. وكل ذلك رغبة منها -أي من هذه الصحف- في أن نتخلص بعض الشيء من سيطرة الإعلان.

ولكن لا يخفى على القارئ أن الطبيعة التجارية للصحف، والمجلات تمنعها من تحقيق هدفها باعتبارها مؤسسة توفرت على خدمة المجتمع. نعم... إن الصحيفة لا يمكنها أن تدعي لنفسها أنها توفرت على خدمة المجتمع كما تفعل المدرسة، أو الجامعة، أو المسجد، أو الكنيسة، أو المستشفى.

وصحيح أن الصحافة بدافع من الخوف الشديدة من الإفلاس مضطرة إلى أن تلهث وراء الإعلان، وأن تتجاهل -ولو قليلًا- بعض واجباتها نحو المجتمع. ولكن ليس معنى ذلك مطلقًا أن الصحف تنساق

وراء المال إلى الحد الذي يشل حركتها في هذا الميدان، وهو ميدان الخدمات التي تقدمها لهذا المجتمع.

وتلك مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة تنتظر الحل من رجال المال، والاقتصاد، ومن رجال الدين، والأخلاق، ومن رجال الصحافة ذاتها في نهاية الأمر.

الفصل الرابع

الصحافة رسالة

منذ وجدت الصحافة، وهي جزء هام من الجهاز السياسي للدولة. وهي في الوقت نفسه أداة هامة في بناء المجتمع عند كل أمة. ثم هي بعد هذا، وذاك مقياس لحضارة الأمم على اختلافها، ومرآة صادقة؛ لنشاطها في شتى الميادين.

ومنذ وجدت الصحافة، وهي تقوم بجميع هذه المهام، وتضطلع بجميع هذه التبعات الجسام، على أن دورها في مجال الحرية، والديموقراطية، والنظم الدستورية، وتحرر الإنسانية من أمراضها المعروفة التي هي الجهل، والفقر، والمرض لم ينته بعد.

والصحافة في العصر الذي نعيش فيه قادرة على تحقيق هذه الآمال التي ما زالت تتعلق بها الشعوب، والأفراد، والجماعات.

الصحافة مسئولة عن تثقيف الشعب حتى لقد قال الأديب الفرنسي المشهور (بول فاليري).

«إن الإنسانية في مجموعها لا تقرأ اليوم غير الصحف. وأنه يجب لذلك أن يتعلم تلاميذ المدارس كيف يطالعون الصحف. والحق أن تحليل جريدة من الجرائد، أو مجلة من المجلات، وغربلتها غربلة جيدة تعد في ذاتها رياضة على أكبر جانب من الفائدة، والقيمة. والحق أيضًا أن الغذاء العقلي للجنس البشري إنما يعد الآن إعدادا في مطابخ الصحف. ذلك أن الأغلبية الساحقة ممن يعرفون القراءة لا يملكون من الوقت لهذه القراءة أكثر من ساعة في كل أربع وعشرين ساعة. وهذه الساعة التي تختلس اختلاسًا في أثناء ركوب السيارة، أو القطار، أو في أثناء الأكل، أو في المنزل، أو المطعم لا يمكن أن يشغل بغير الصحف ».

والصحافة مسؤُولة عن الأخلاق العامة، والخاصة. والعجيب –حقًا– من أن المجتمع الحديث أصبح يرى أن مسؤولية الصحافة من هذه الناحية أكبر من مسؤولية المدرسة، والمعهد، والجامعة. فالصحيفة قبل البيت، والمدرسة في العصر الحديث هي المؤثر الحقيقي في السمو بالجانب الخلقي في الأفراد، والمجتمعات، أو الانحطاط بهذا الجانب إلى درجة الانهيار.

ومن هنا وجب على ولاة الأمور في الأسر المحافظة، أن يحسنوا اختيار الصحيفة التي يقرؤها أعضاء الأسرة، والسينما (أو الفيلم) الذي يعرض عليهم، والرواية التي يشهدون تمثيلها على المسرح ونحو ذلك.

والصحافة مسؤولة عن السلام. وهي قادرة على تحقيقه متى أرادت. وقد أجمع الكتاب والمفكرون على أن الصحافة كانت مسؤولة عن قيام

الحربين العالميتين السابقتين. وقالوا إنها مسؤولة أيضًا عن قيام حرب عالمية ثالثة في المستقبل. ولا غرابة في ذلك ففي يدها سلاحان كبيران، هما سلاح المعرفة، وسلاح الدعاية، بهما تستطيع أن تمهد الأذهان للقتال، وبهما تستطيع أن تمهد الطريق للسلام. وهل كانت الحرب في أي زمان، ومكان إلا تردعا من جانب الشعوب، أو الجماعات نحو الحرب نُزوعًا مسبوقًا بتهيئة ذهنية، وشعورية لتقبل فكرة الحرب؟

بل إن الصحافة في نظر المفكرين هي المسؤولة أيضًا عن مستوى المعيشة لدى الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب الأرضي، وعن الأمراض التي تعاني منها الشعوب في شتى أنحاء هذا الكوكب الأرضي. وفي استطاعتها متى أرادت– أن تعمل على رفع مستوى الحياة، وإنقاذ الناس من كثير من الآلام التي يعانونها بسبب المرض.

معنى ذلك باختصار أن مسؤولية الحربين الأولى، والثانية، ومسؤولية التوتر الدولي الذي قد يمهد لحرب ثالثة، ومسؤولية البطالة، والفقر، والمرض، ومسؤولية الفشل الذي عمل به البشر في المجال الدولي، والمجال الإقليمي، وذلك في فهم القيمة الحقيقية للتعاون بين الأفراد، والجماعات، والشعوب، والحكومات، ومسؤولية الكراهية، والبغضاء التي شاعت بين الشعوب، وكانت السبب المباشر في إشعال نار هذه الحروب، ومسؤولية التفرقة العنصرية وما تجره من الويلات على كثير من البلاد المتخلفة، والمتحضرة على السواء، ومسؤولية القيم الأخلاقية التي انحطت في هذه الأيام عما كانت عليه في سالف الزمان، ومسؤولية التقهقر بالجنس

البشري في جميع مرافق الحياة –كل هذه المسؤوليات الجسام إنما تقع على عاتق الصحافة التي تولت قيادة الشعوب، والحكومات في الوقت الحاضر، ولم تقم بهذه الواجبات.

إذا صح ذلك –وهو عندي جد صحيح– فمعناه في صراحة أن الصحافة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صناعة فقط، ولا أن تكون تجارة فقط، بل يحتم عليها أن تكون صناعة، وتجارة، ورسالة في الوقت معًا.

ومن ثم وجب على الصحافة الرشيدة في كل أمة من الأمم أن تنصب نفسها لخير البشرية، وتفتح صدرها لجميع الأقلام التي تستطيع أن تمنح البشرية كل ما تستطيع من الأفكار الناضجة، أو الآراء السليمة النافعة.

وإذا صح ذلك أيضًا فمعناه أن الصحافة لون من ألوان الكفاح الذي لا بد منه في حياة الشعوب، والهيئات. فعلى كل صحيفة من الصحف أن تكون لها سياستها في هذا المجال، وهو مجال الكفاح، تلك السياسة التي تجعل منها أداة من أدوات البناء في الأمة. بل تلك السياسة التي تجعلها مستعدة للتضحية في سبيل أفكارها، وآرائها بكل ما تملك من مقومات حياتها، وإمكانياتها، وقدراتها، وجميع ما تهيأ لها من أسباب القوة، والنفوذ، والسلطان.

ولا عجب في ذلك، فكما يختلف الكتاب، والمفكرون في آرائهم، وأفكارهم فكذلك تختلف الصحف، أو الهيئات الصحفية في ذلك. ومن ثم كان لكل صحيفة الحق في أن تكون له سياستها التي تميزها عن غيرها، وأن

يتواصى جميع المحررين، والعاملين بها على تنفيذ هذه السياسة. فإذا وجدت من هؤلاء المحررين من يشذ عن الجميع في اتباع هذه السياسة، فعليه في هذه الحالة أن يترك هذه الصحيفة إلى غيرها من الصحف التي تتفق مع مذهبه في التفكير، وطريقته في إسعاد المجتمع.

والخُلاصة أنه ليس هناك صحيفة يمكن أن تدعي لنفسها الحياد المطلق في جميع المشكلات التي تعرض للمجتمع. لأن الحياد معناه الإهمال، والإقلال من شأن الأمور التي تشغل بال المواطنين. ومتى شعر المواطنون بذلك انصرفوا عن الجريدة. وأولى من ذلك أن يكون (الكفاح) في ذاته هو الصلة الدائمة بين الصحيفة، وقرائها.

وكما أن الفضيلة وسط بين طرفين فكذلك الحق، والصواب في كل مسألة من المسائل يقع بين نقيضين متباعدين. ومعنى ذلك أن تصادم الآراء، وتصارع الأفكار هو السبيل الوحيد لمعرفة الصواب في كل مسألة من المسائل التي تهم المجتمع.

ثم إن الصحابة عليها واجب آخر يتصل بواجبها الأول في نشر التعليم، والثقافة. وهذا الواجب الأخير هو إيجاد التشابه من هذه الناحية بين طبقات الأمة الواحدة. وإنما يأتي هذا التشابه من هذه الحقيقة التي تقول بأن لكل علم من العلوم، وفن من الفنون جانبين متمايزين: جانب (للخاصة) من أهل هذا العلم، أو الفن وجانب (للعامة). والصحافة إنما تتناول الجانب الأعم، وتترك الجانب الأخص. ومن الجوانب العامة لشتى

العلوم، والفنون تتألف (الثقافة العامة)، أو يتألف الحد الأدنى من هذه الثقافة العامة التي يجب أن يحصل عليها أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة. ومن هنا يأتي التشابه العقلي، أو التقارب الفكري بين طبقاتها. وهذا هو واجب الثقافة نحو تثقيف الشعب الواحد، وتلك هي الطريقة التي تؤدي بها الصحف مثل هذا الواجب.

أما واجب الصحافة نحو المشاركة في تثقيف الشعوب جميعها فإنما يأتي هو الآخر عن طريق المعلومات الكثيرة التي تقدمها الصحيفة لقرائها عن تلك لشعوب بين حين، وآخر. ومن شأن هذه المعلومات أنها تصل إلى القارئ بهذه الشعوب، والجماعات. وبدون هذا الاتصال لا تتقدم الروابط بين أجزاء هذا العالم بل تعود الحضارة الإنسانية مئات السنين إلى الوراء. في حين أن موالاة القراء بالمعلومات الخاصة عن شعب بعينه، أو أمة بعينها، وعن مشكلات هذه الأمة، وتقدمها السياسي، أو العلمي، أو الأدبي، أو الفني من شأنه أن يخلق صلة روحية تصبح من أجلها جميع الأخبار، والمعلومات، والطرائف، والأحاديث، والتحقيقات المتصلة بهذه الأمة ذات معنى، ومغزى في ذهن القارئ، وبهذه الطريقة وحدها تكبر الصحيفة نفسها في نظر القارئ، وتصبح شيئًا هامًا كل الأهمية في حياته الخاصة، والعامة. بل بهذه الطريقة، وحدها كذلك يتهيأ البشر فكريا، ونفسيا لتقبل فكرة السلام، والاقتناع التام بهذه الفكرة التي عز تحقيقها، واستحال تنفيذها إلى الوقت الحاضر.

وأخيرًا، بهذه الطريقة ذاتها يصبح الصحفي الممتاز، وكأنه (رجل عام) هيأته الأقدار لفائدة الجنس البشري كله. وهي منزلة يمكن لبعض الصحفيين أن يبلغوها متى أرادوا لأنفسهم ذلك.

جلست مرة إلى صحفي كبير -هو صديقي الأستاذ مُحَمَّد زكي عبد القادر- وسألته عن السبب الذي من أجله اختير عن الجمهورية العربية المتحدة ليمثلها في أحد المؤتمرات التي عقدتها المنظمة الدولية المعروفة بهيئة الأمم. فقال لي إن السبب في ذلك يرجع في رأيه إلى أن الذين اختاروه نظروا إليه على أنه (رجل عام) بهذا المعنى، لا ينحصر تفكيره في السياسة فقط، أو الأدب فقط، أو العلم فقط. وإذا حدث أنه عالج في بعض كتاباته موضوعات من هذا النوع فإنما يعالجها من زاوية كبيرة، وأفق أعلى.

الحق أن الصحفي الناجح يجب أن يكون رجلًا مركبا من عدة رجال، وعليه دائمًا أن يجمع في حذق، وانسجام بين صفات السياسي، والأديب، والمحدث، والقديس، والاجتماعي، والفليسوف، ورجل المال، والاقتصاد، وهكذا. وعليه أن يظهر للناس، وكأنه موسوعة كبيرة، أو دائرة معارف عظيمة، وضعت لتكون تحت تصرف القراء في كل لحظة من اللحظات.

يا لها إذن من مهمة شاقة، تلك التي تقوم بها الصحافة، ومن أجلها صدق الأستاذ سلامة موسى حين قال:

"الصحافة ليست مهنة فحسب، وإنما هي حياة أيضًا. فالذي يختار الصحافة لا يختار مهنة للكسب فقط، بحيث يقصد إلى عمله في الصباح ثم

يعود إلى بيته في المساء، وقد نسي مهنته، واشتغل بشئون عائلية، أو اجتماعية، أو ترويحية أخرى. كلا ليست الصحافة كذلك. إنها مهنة وحياة معًا. وأقرب الأشياء إليها من حيث اندماج المهنة في الحياة مهنة الزراعة، أو مهنة التأليف. فالزراع لا يحترف الزراعة فقط، ويفصلها عن حياته، وإنما هو يحيا حياة الزراعة التي لا يقتصر اهتمامه بها على اقتصادياتها. وإنما هو يجد فيها أسلوبًا للعيش، وأهدافا للسعادة لا يجد مثلها ساكن المدينة. وكذلك الشأن في الصحافة. فإن الصحفي العظيم يجد أنه مكلف بدراسة الدنيا. وتلغرافات الصباح التي يقرؤها، والتي ترد إليه من أنحاء العالم يكاد يحس بأنها رسالات شخصية وردت إليه. والأسماء الجغرافية عنده تكسب لونا إنسانيا. وهو يدرس الدنيا، والمجتمع، والسياسة، والجريمة، والحرب، والتاريخ، والأدب، والعلم، كما لو كانت جميعها ضرورية لحرفته، أو حياته. وكذلك الحال عند محترفي التأليف، إلخ."

(وبعد) فإنه مما لا شك فيه أن هناك معركة دائرة بين تجارة الصحافة، ورسالة الصحافة. وهي معركة حامية، وليس لنا يد من التدخل فيها لنحفظ للصحافة توازنها من النواحي الثلاث التي تحدثنا عنها؛ وهي ناحية الصناعة، وناحية التجارة، وناحية الرسالة. والذي لا شك فيه أيضًا أن هذه الأطراف الثلاثة لا تكافؤ بينها في الحقيقة. ومن ثم نخشى من أن تنتهي هذه المعركة بنهاية مؤلمة.

يقول الأستاذ جلال الحمامصي [٤]:

« ولكن هل معنى ذلك أن نقضي على الجانب التجاري الصناعي في الصحف لنفتح الباب للصحافة كي تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل؟ كلا. لن يكون هذا هو الموضوع، أو الحل السليم للمشكلة. بل يتحتم علينا أن نعمل لإيجاد عنصر التوازن بين هذه الجوانب. وأن نجمع بين بريق الصنعة، وبريق المهنة في مصباح واحد يضيء لحرية الصحافة طريق العمل!!

وإذن فلا مناص لنا مطلقًا من أن نعمل على إيجاد هذا التوازن بين صناعة الصحافة؛ لأن هذه الصناعة تبعث على القوة، والاستقرار، ومهنة الصحافة «يريد رسالة الصحافة»؛ لأن هذه الرسالة تنطلق فيها شرارة الحرية، ونور السلام ».

حسبنا ذلك تمهيدًا للموضوع الذي اخترناه، وهو الحديث عن مشكلات الصحافة في الدول الرأسمالية في الوقت الحاضر. وسنبدأ بأم المشكلات جميعًا، والسبب الرئيسي في وجودها جميعًا، ونعني بذلك «حرية الصحافة».

---

(٤) كلمة الأستاذ جلال الحمامصي ممثلا صحافة الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر العالمي بولاية ميسوري.

المشكلة الأولى

حرية الصحافة

(وفيه ثلاثة فصول)

الفصل الخامس

حرية الصحافة

قد يعجب القارئ من تشكيك الكثيرين في حرية الصحافة.ولعل من أبرز الذين خاضوا في مناقشة هذه المسألة هو الأستاذ الاسترالي ماندر Mander في كتاب له صغير بعنوان (الصحافة عدو الشعب). وقد يوحي هذا العنوان بأن المؤلف من المتشائمين الذين لا يعتقدون بوجود شيء اسمه «حرية الصحافة». وليس أدل على هذا التشاؤم من العبارة التي يقول فيها:

«إن حرية الصحافة ليست في الواقع إلا حرية أصحاب الصحف. وهؤلاء تتحكم فيهم المصالح الذاتية، والنزعات الحزبية، والاتجاهات الاقتصادية، ونحو ذلك. ونحن حين نناقش هذا الموضوع على أساس أن حرية الصحف معناها الحقيقي هو حرية أصحاب الصحف فإننا نوفر الكثير من الجهد، ومن الخلط».

«ونستطيع أن نتصور خطورة هذا العمل على المجتمع لو علمنا أن بين هؤلاء المالكين للصحف بعض الأشرار الذين لا يتوخون مصلحة المجتمع».

ليس شك في أن لهذا الكلام الذي ساقه الأستاذ (ماندر) نصيبا من الصحة، والدقة في ما هو حادث بالعمل في الوقت الحاضر في غالبية الدول، ولنا أن نسأل أنفسنا مع الأستاذ (ماندر) ما هي الصحيفة؟ والجواب عن ذلك: إن الصحيفة هي مجموعة الآلات الصماء التي لا نصيب لها من الحرية، يديرها عمال، وصناع لا نصيب لهم كذلك من هذه الحرية، يغذيهم محررون عملهم هو إرضاء أصحاب الصحيفة، وهم لذلك لا حظ لهم أيضًا من الحرية.

أما الذين يتمتعون بهذه الحرية في الأسرة الصحفية فهم وحدهم أصحاب الصحف. وصاحب الصحيفة فرد من أفراد المجتمع له ما لأفراد المجتمع الآخرين كأصحاب الأعمال، والشركات، والمصانع، والمزارع من حرية التعبير عن رأيه بالطريقة التي تحلو له...

فهل يتفق ذلك، وما تفهمه من معنى كلمة الديموقراطية؟ إن أساس الديموقراطية هو حرية التعبير عن الرأي، وحرية المناقشة، والجدل حول هذا الرأي. ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد الرأي. ولا معنى لهذه الحرية إلا إذا وجد بالفعل، ومارسه المواطنون بالفعل. وذلك عن طريق الصحف، وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة في الوقت الحاضر.

والسؤال الذي يلي ذلك هو:

إلى أي حد يتمتع المواطنون من غير أصحاب الصحف في المجتمع الديموقراطي بهذه الحرية؟

والجواب عن ذلك: أن هؤلاء المواطنين لا صوت لهم بالقياس إلى رؤساء التحرير. فهؤلاء الرؤساء لا ينشرون في صحفهم إلا ما يرضون عنه. وفي أيديهم سلاح من الأسلحة القوية هو (قدسية الصحافة) أو هو ما يسمى عندهم (بسياسة الصحيفة)، أو هو حق المالك للصحيفة في رفض المواد الصحفية التي لا تتفق، وهذه السياسة. والحقيق أن المقصود (بقدسية الصحافة) عند هؤلاء هو احتكارهم لحرية الصحافة، والمقصود (بسياسة الصحيفة) هو السعي وراء المصالح الشخصية لملاك الصحيفة.

من أجل هذا كان من العبارات الخداعة في الجرائد قولهم: إن الصحافة في البلد الفلاني تقول كذا، أو إن الرأي العام في البلد الآخر يعبر عن كذا. والرأي العام في جميع بلاد العالم مظلوم؛ لأنه لا يعدو في الحقيقة أن يكون رأي حفنة من لناس يعدون على أصابع اليد. ونعني بهذه الحفنة من الناس رؤساء التحرير، وأصحاب الأسهم الكبيرة في الصحف.

وعلى هذا فالديموقراطية كما يقول الأستاذ (ماندر) مهددة دائمًا بهذه الحفنة التي تحول دون حرية المناقشات، وحرية التعبير عن الرأي العام ما دامت هذه الحفنة من الناس هي وحدها التي تملك من وسائل التعبير ما لا تملكه الملايين الأخرى من المواطنين.

والسؤال الذي يلي ذلك أيضًا هو:

ما هي الوسيلة التي تلجأ إليها الصحيفة في فرض آرائها على الناس، وإيهامهم أن هذه الآراء ليست من صنع صاحب الصحيفة بالذات؟

والجواب عن ذلك: أن هذه الوسائل كثيرة، ومتجددة بتجدد الزمن، والأحداث. ومنها على سبيل المثال:

أولًا– نشر الأعمدة، والمقالات الرئيسية بدون إمضاء. والمفهوم لدى الجميع أن المواد التي تنشر بدون إمضاء هي المواد المعبرة عن رأي الجريدة باعتبارها كلا له كيانه، وله شخصيته. والمفهوم كذلك لدى الجميع أن مثل هذه المواد لا يستقل بها فرد واحد في الصحيفة.ولكن يشترك في وضعها على الأقل أكثر من واحد من أفراد الأسرة الصحفية الواحدة، ويعين على جميع موادها أكثر من قسم من أقسام الصحيفة كذلك. ومن هنا يأتي تأثير هذه الأعمدة الرئيسية على القارئ فيفهم بالإيحاء أنها ليست من قبيل الآراء الشخصية، ولكن من قبل الأفكار العامة التي تعبر عن جانب كبير من جوانب الرأي العام.

ثانيًا– اتباع طريقة الأخبار الموجهة، والملاحظ أن كل صحيفة من الصحف لا تنشر كل ما يرد إليها من الأخبار الداخلية، أو الخارجية اعتباطًا، وبدون قصد معين، ولكنها تختار من هذه الأخبار ما ترضى عنه من جهة، وما يتفق، وسياستها، وأهدافها من جهة ثانية. ولكن عملية اختيار الأخبار في ذاتها نوع من التضليل، ومن الزيف الذي يؤثر في معرفة الحقيقة، ويحول دون معرفتها بجميع الظروف المحيطة بها.

إن عملي الصحفي في هذه الحالة ذو شقين:

أما أحدهما فهو حرصه على ما يسمى عنده بسياسة الجريدة. وهو يدعي لنفسه الحق كل الحق في هذا الشق. وأما الآخر فهو إصراره على تزييف الحقيقة. والمجتمع لا يقره مطلقًا على هذا الحق.

ومن ثم نبه (اليونسكو) على ذلك، واتفق الباحثون في هذه المشكلة على حل وسط، وخلاصته: إن على الصحيفة أن تنشر الأخبار كما هي مهما اختلفت فيها وجهات النظر. ولها –أي الصحيفة– بعد ذلك أن تكون حرة كل الحرية في التعليق على هذه الأخبار بما يتفق، وسياستها التي تستمسك بها.

ولكن أين الجريدة، أو المجلة التي تتبع هذه الطريقة بأمانة، وإخلاص تام في هذا الزمان؟ الواقع أنه لا وجود لها حتى في أرقى المجتمعات التي تتشدق بالحرية الصحفية، أو تتشدق بتفانيها في حب الديموقراطية.

(والخُلاصة) أن الصحافة في الوقت الحاضر صحافة قائمة على التحيز، والنظر في كل موضوع من موضوعات الحياة من جانب واحد فقط. ولا شك أن مثل هذا الوضع باطل من أساسه، وأنه يحيق الضرر بالمجتمع لا محالة.

هكذا يبدو أن ظاهرة التحيز في الصحف مصدر خطر على المجتمع، فماذا تفعل الجريدة في حادث إجرامي صدر من بعض أصحاب الأعمال ممن تستفيد من أموالهم الضخمة؟ هل تنشره، أو لا تنشره؟ إنها في الواقع

ستتصرف وفقا لمصلحتها الخاصة في الإبقاء على علاقتها الطيبة بأمثال هؤلاء الناس.

إن حرية الصحافة في الواقع أم المشكلات قديمًا، وحديثًا، فكيف نحمي أنفسنا من تحكم أصحاب الصحف أولًا؟

– أيكون ذلك عن طريق الرقابة الحكومية على الصحف؟

– أيكون ذلك عن طريق المنافسة الحادة بين الصحف – فهم يقولون: إن في الصحافة دواء من دائها؟

– هل يكون ذلك عن طريق إعادة النظر في توزيع أسهم امتلاك هذه الصحف؟ بحيث يتقارب المساهمون في الصحيفة الواحدة، وتعدد في الوقت نفسه مشاربهم، والميول التي تميزهم عن غيرهم؟

(وبعد) فإن حرية الصحافة موضوع خطير يشغل بال الناس حكاما، ومحكومين. ونريد أن نختم هذا الفصل بحديث جريء بين مسؤول كبير في الجمهورية العربية المتحدة، وعدد من الصحفيين المصريين:

قال المسؤول الكبير لأحد هؤلاء الصحفيين:

– هل تستطيع أن تكتب في الأهرام كلامًا لا يوافق سياسة صاحب جريدة الأهرام؟

– الجواب: بالطبع لا.

هل أفهم من ذلك أن أصحاب الآراء من الكتاب، والنقاد، والعاملين في الصحيفة نفسها لا حول لهم، ولا قوة إلا بأمر صاحب الصحيفة؟

– الجواب: إنك محق في هذا الفهم.

– إذا أعطيتك الآن مليونًا من الجنيهات فهل تستطيع أن تنشئ جريدة من الجرائد.

– لا شك في هذا.

– هل أفهم من ذلك أن هذا المبلغ الكبير من المال هو الذي ينشئ الجريدة، ويروج لها، ويثبت أقدامها، ولست أنت الذي تفعل ذلك؟

– إنك محق أيضًا في هذا الفهم.

وإلى هنا انتهى الجزء الخاص بحرية الصحافة من المناقشة السابقة.

إن الذي لا شك فيه أن هناك حلولًا كثيرة لمشكلة حرية الصحافة. منها ما ذكرنا. ومنها ما لم نذكره إلى الآن. وقد نعرض في الفصول الآتية لكثير من الحلول التي من هذا القبيل، ونناقشها، ونحللها، ونترك الرأي بعد كل ذلك للقراء.

الفصل السادس

تعريف جديد لحرية الصحافة

مهما قيل عن حرية الصحافة هل هي حقيقة، أم خرافة؟ فإن هذه الحرية جزء من حريات أخرى يجب أن يتمتع بها المجتمع. أثر عن (المسيو هربو) رئيس الجمعية الوطنية في باريس في وقت ما أنه قال:

«ليس هناك إلا حرية واحدة. وجميع الحريات في الواقع متضامنة معها. وانتهاك إحداها يعتبر انتهاكا لها جميعًا. فماذا سيكون مصير حرية الفكرة بدون الحرية الفردية؟، وحرية التعبير عن الرأي بدون حرية الاجتماع؟، وحرية المواطنين في اختيار زعمائهم بدون حرية نقدهم؟، وماذا سيكون مصير جميع هذه الحريات بدون حرية الصحافة؟».

ومن هنا جاء اهتمام الشعوب، والحكومات بالحرية الصحفية. وكانت هذه الحرية، وما زالت أملا من آملا هيئة الأمم المتحدة منذ ظهورها إلى يومنا هذا. ونحن نعرف أن من لجان هذه الهيئة لجنة خاصة بحرية الصحافة والإعلام؛ وهي فرع من لجنة حقوق الإنسان. ولجنة حرية الإعلام هي التي دعت إلى عقد مؤثر جنيف في مارس سنة **١٩٤٨** للنظر في هذه القضية العالمية ذات الشأن الخطير.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من إعلان حقوق الإنسان التي نوهنا بها إلى ما يلي:

«لكل فرد الحق في حرية الرأي، والتعبير. وهذا يتضمن الحق في عدم إزعاجه؛ بسبب آرائه، كما يتضمن الحق في البحث عن الأنباء، وعن الأفكار، وتلقيها، وإذاعتها بشتى وسائل التعبير أيًا كانت، ودون أي اعتبار للحدود الإقليمية ».

(والخُلاصة) أن حرية الصحافة كانت ولم تزل الشغل الشاغل لجميع الشعوب، والحكومات. ومن أجلها عقدت المؤتمرات تلو المؤتمرات. ذلك أنها من الحريات الهامة في بناء النظم الديمقراطية السليمة، وبناء السلام العالمي المنشود. فمهما تعرضت هذه الحريات لنقد الناقدين فإنها جديرة بالبحث فيها، والعناية بها، والتمكين لها بكل الطرق الممكنة.

ومما لا شك فيه أنها لقيت من عناية الباحثين ما جعلها تتطور في أذهانهم مع الزمن، ويصبح لها مدلول مخالف لمدلولها القديم في أذهان الحكومات، والشعوب. ولتوضيح هذه الحقيقة الأخيرة لا بد لنا من أن نستعرض التعريف القديم لحرية الصحافة، ونوازن بينه، وبين التعريف الجديد لها:

اتفق الباحثون قبل الآن على أن المقصود بحرية الصحافة، وحرية الفرد هو التعبير عن آرائه، وأفكاره بطريق الطباعة، وذلك في جميع الموضوعات بلا استثناء، ودون إجازة، أو رقابة سابقة. غير أن هذا الحق لا

يمكن أن يكون مطلقًا كل الإطلاق، بل لا بد أن يكون محددًا بحدود القانون.

على هذا التعريف لحرية الصحافة اتفق كل من مسيو هاتان Hattin، ومسيو فرفيه، ولورد مانسفيلد، وغيرهم:

وغير خاف على أحد أن هذه التعريفات لحرية الصحافة تتفق، وإعلان حقوق الإنسان الذي جاء نتيجة للثورة الفرنسية المشهورة سنة ١٧٨٩م، وأنها لم تستوح شيئًا آخر غير ذلك.

غير أن الحال تغيرت عما كانت عليه في عهد الثورة الفرنسية. فقد طرأت على العالم ظروف أخرى مخالفة كل المخالفة للظروف التي نشأت فيها هذه الثورة، وخضعت الحياة لتطورات جديدة كان لا بد أن تؤثر في كثير من المفاهيم، ومنها مفهوم حرية الصحافة. ونحن نعرف أن الطابع العام للثورة الفرنسية كان هو الطابع الفردي، أو الأخذ بنظرية الحرية الفردية، وهي النظرية التي تجعل للدول الهيمنة على ثلاثة مرافق فقط هي: القضاء، والأمن الداخلي، والأمن الخارجي.

ونحن نعرف أيضًا أن الطبقة التي قامت بهذه الثورة سالفة الذكر كانت هي الطبقة الوسطى، أو البورجوازية. وهي الطبقة التي قضت على نظام الإقطاع. ومن ثم جاء (إعلان حقوق الإنسان) الذي تمخضت عنه الثورة الفرنسية تسجيلا للأفكار التي سيطرت على هذه الطبقة، ودعوة

إلى نظام اجتماعي جديد يحل محل النظام الإقطاعي القديم، وكان كل هذا بلا شك نصرًا كبيرًا للبشرية.

غير أن الأمور تطورت –كما قلنا– والأفكار تجددت، وظهر من هذه الأفكار على سبيل المثال فكرة (الاشتراكية)، وهي النظام الذي أوجب على الدولة القيام بمهام جديدة –فيما عدا المهام الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها– ومن هذه المهام الجديدة للدولة مهمة التعليم، ومهمة القيام بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة كالمواصلات، والمستشفيات، والبريد. بل أصبح من أهداف النظام الاشتراكي كذلك تأميم جميع مصادر الثروة عندما تصل في خطورتها إلى حد معين. وبسبب هذا النظام الاشتراكي تغير مدلول الديمقراطية. فبعد أن كانت بمعنى الحرية الفردية أصبحت بمعنى الحرية، أو النظام الذي ينبغي تطبيقه في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن تأثرت الدساتير العالمية كلها بهذا الاتجاه الجديد في فهم كلمة الديمقراطية. وفي جو من هذا التغيير الجديد الذي طرأ على معنى الديمقراطية بدأنا نسمع صيحات النقد، وكلمات السخرية الموجهة إلى حرية الصحافة. وكان من هؤلاء الأستاذ (ماندر) الذي تعرضنا لذكره في الفصل السابق.

وخُلاصة هذا النقد –كما عرفنا– أن الذين سبق لهم أن وضعوا إعلان حقوق الإنسان حاولوا أن يضعوا تعريفا لحرية الصحافة يتفق، وهذا الإعلان. وظنوا أن هذا كله كفيل بتمتع الأفراد بحريتهم التامة في التعبير عن آرائهم، وأفكارهم. ولم يفكروا آنذاك في أن الاكتفاء بتقرير الحرية، أو

تعريفها على هذا النحو سوف يؤدي إلى أن يصبح التمتع الفعلي بها وقفا على فئة بعينها من الناس هم أقواهم من حيث المادة. ذلك أن الزمن تطور بالصحافة، وجعلها تدخل في دود التصنيع، وأصبح إصدار صحيفة واحدة في الوقت الحاضر يتطلب أموالًا ضخمة لشراء المطابع، والأجهزة، والآلات، وغير ذلك مما أفضنا في وصفه في بعض الفصول المتقدمة.

وهكذا وجد المشرعون أنفسهم أمام حالة جديدة، أو مشكلة خطيرة. وهذه المشكلة هي النظر في حرية الصحافة على أساس اقتصادي إلى جانب الأساس القديم، وهو الأساس السياسي.

لقد رأينا كيف ندد الأستاذ (ماندر) بحرية الصحافة، وقال إنها لا يمكن أن يكون لها وجود ما على هذه الحالة. ويعني بها الحالة التي جعلت حرية الصحافة امتيازًا خاصًا بحفنة بسيطة من الناس نطلق عليهم اسم رؤساء تحرير الجريدة.

وعلى هذا، فينبغي للتشريع الصحافي –وكما حدث ذلك بالفعل في فرنسا عام ١٩٣٦ وعام ١٩٤٤ –أن يعمل حسابا لهذه الحالة الجديدة. بأن نجعل هذه الحرية في متناول الجميع بحيث لا تكون محصورة في فئة معينة هم رؤساء التحرير. وإذ ذاك فقد تصبح الصحافة بحق في خدمة الشعب. وإذ ذاك أيضًا تؤمن الصحافة شرفها، واستقلالها ضد ثلاثة أشياء:

ضد الدولة أولًا، وضد رأس المال ثانيًا، وضد التأثيرات الأجنبية آخر الأمر، وهنا يشعر القارئ حقًا بأنه حر في تلقي الأنباء، حر في اختيار الصحيفة التي يعتمد عليها في تلقي هذه الأنباء، حر في تثقيف نفسه عن

طريق الصحيفة التي تتابع هذه الأنباء فتقدم للقارئ ما تشاء من فن الطرائف الصحفية، والأحاديث، والتحقيقات الصحفية، والمواد العلمية، والأدبية التي تتصل اتصالًا ما بمادة هذه الأنباء. فمن الجائز أن يتخير القارئ صحيفة معينة من أجل هذه الغاية، ولكنه يفاجَأ بعد قليل باختفاء هذه الصحيفة لا لشيء إلا؛ لأنها تعمد لمنافسة الصحف القوية التي تعتمد على رؤوس أموال ضخمة جمعتها حفنة قليلة من ذوي الأغراض الخاصة.

وعلى هذا فحرية الصحافة لم تعد محصورة في المعنى السياسي كما كانت من قبل، ولكنها تعدت ذلك إلى المعنى الاقتصادي، وأصبحت تهدف إلى التحرير من الخضوع لرأس المال. وتلك أولى مشكلات الصحافة الحديثة، بل إنها أخطر هذه المشكلات جميعًا بدون استثناء. ومنها تتفرع مشكلات أخرى ما زالت محل بحث الباحثين، ونظر المهتمين بصالح الجماهير.

نستطيع بعد هذا الغرض السريع أن ننظر في هذا التعريف الجديد لحرية الصحافة، وهو التعريف (الإيست ميدلاند ألايد ليمتد) (East Midland Allied Ltd)، ونصه: حرية الصحافة هي حق الفرد غير المقيد في نشر الأخبار، والتعبير عن الآراء، والتعليق على الحوادث دون أن يكون خاضعًا لأية رقابة حكومية، أو لأي ضغط مباشر، أو غير مباشر من قبل الهيئات، أو الأشخاص الممولين على أن يكون ذلك في حدود القانون[٥].

---

(٥) الدكتور عبد الله البستاني: حرية الصحافة ص١٥.

(وبعد) فإن حرية الصحافة على كل حال هي الأم الحقيقية في الواقع لجميع المشكلات التي تتعرض لها الصحافة، منها ولدت، وبسببها وجدت، وحولها تتركز جهور المفكرين لتخليص الصحافة من هذه الأمراض، والسموم.

لقد احتاجت الصحافة إلى الإعلان؛ وبسبب ذلك أصبحت عبدة ذليلة لهذا الإعلان. وقد احتاجت الصحافة إلى رؤُوس الأموال؛ وبسبب ذلك أصبحت خاضعة خضوعا يوشك أن يكون تامًا لهذا المال. وقد احتاجت الصحف، والمجلات إلى أن تتكتل في مجموعات يتحمل بعضها نفقات بعض، ويعين القوي فيها الضعيف. بسبب ذلك أصبحت الكتل الصحفية آلة ضخمة في يد رجل واحد، أو مجموعة من الرجال يصرفونها وفق أهوائهم، ويعبثون بها، وبالمجتمع عن هذا الطريق. وقد احتاجت الصحف لهذه الدريهمات المعدودات التي يدفعها القارئ ثمنًا لنسخة واحدة من الصحفية، أو المجلة؛ وبسبب ذلك سلكت الصحافة في سبيل إرضاء القارئ مسلكًا ينأَى في بعض الأحيان عن الأخلاق. ثم انزل القارئ معها في هذا التيار. ولو كانت الصحيفة متحررة حتى من رغبات القراء، ومن حاجتها إلى استهوائهم لما اختارت لنفسها سبيل الانحراف تلك إذن هي المشكلات التي نجمت عن فقدان الصحف لنعمة الحرية. وسنعرض لكل واحدة منها، وننظر في الحل.

الفصل السابع

الصحافة في المجتمع الديمقراطي

للمتشائمين من المفكرين أن يرتابوا ما شاء لهم الارتياب في حرية الصحافة. وللمتفائلين أن يتفاءلوا ما شاء لهم التفاؤل كذلك في حرية الصحافة فالذل لا شك فيه أن لهذه الحرية، وجودًا فعليًا في المجتمع الديمقراطي. ولا نبالغ إذا قلنا إن صمام الأمن في المجتمع الذي من هذا النوع هو وحده «حرية الصحافة».

والصحافة الحرة –كما سبق أن قلنا– هي المسؤولة عن السلام، والحرب، وعن الرفاهية التي تنعم بها، أو الفقر الذي ترزح تحته شعوب الأرض. وشرط المسئولية التامة–كما يقول رجال القانون– هو حرية التصرف. فإذا لم تتمتع الصحافة بقدر كاف من حرية التصرف فهي في حل من تحمل هذه التبعة. أما إذا منحت الصحافة هذا القدر التي تريد فإنها في هذه الحالة تكون شريكة الحكومات في سياسة الشعوب، وشريكتها كذلك في الهيمنة الروحية على جميع المرافق الحيية اللازمة الأمة. ونظن أن الحكومة الرشيدة هي التي لا تود أن تنفرد بمثل هذه المسؤوليات الثقيلة؛ حتى تبحث لها عن شريك مفيد يقدم لها العون، ويخلص لها النصح، ويقود معها سفينة الحكم إلى شاطئ الأمان.

ومن الدراسات التي نقوم بها عن حرية الصحافة نعرف أن هذه الحرية مرهونة في الواقع بأمرين خطيرين.

الأول – حماية الصحافة من رأس المال. فمن الواجب إذن إبعاد رأس المال الخاص عن ميدان الصحافة قدر المستطاع. وعلى المفكرين أن يهتدوا إلى الطريق الموصل إلى ذلك.

والثاني – حماية الصحافة من سيطرة الفرد، أو الأفراد الذين هم رؤساء التحرير، وأصحاب الأسهم الكبيرة في المنشآت الصحفية. وعلى المفكرين الذين يعنيهم الأمر أن يهتدوا إلى أيسر الطرق للوصول إلى هذا الطريق أيضًا.

ومتى ظفرت الصحافة بحريتها على هذا النحو فهنا نضع على عاتقها قدرا من المسئولية يتناسب، وهذا الحظ الذي ظفرت به من الحرية.

لقد تمخض الفكر الحديث في أرقى المجالات الدولية في الوقت الحاضر عما يسمونه بالحريات الأربع وهي: حرية الكلام، أو التعبير، وحرية العبادة، أو العقيدة، والتحرر من العوز، والتحرر من الخوف. فهل تضيع هذه الجهود عبثًا؟ أم هل تتحول هذه الحريات الأربع على حد قول المستر «أدلاي ستيفنسون» إلى مخاوف أربعة منها: الخوف من الكساد، والخوف عن الحرية ذاتها؟.

لا شك هنا أن الصلة بين الخوف من الكساد، والخوف من الحرية في ذاتها معناه -في نظر ستيفنسون- أن الرأسمالية الأمريكية التي استبد بها الخوف من الكساد المالي ترى في حرية الصحافة عدوًا لدودا لها. فهي لذلك تحارب هذه الحرية بكل الطرق الممكنة.

على أن حرية الصحافة مهددة بخطر آخر. هذا الخطر آت من جانب الحكومة. ونعني به الرقابة. ولا تجد في هذا المجال خيرًا من عبارة قالها الأستاذ بنجامين كوزستان Consistant دفاعا عن حرية الصحافة حيث قال:

« يجب أن يعاقب القانون على الهمس، والحض على الثورة، وكل تفريض ينجم عن إبداء الرأي. فإن مثل هذا القانون يكفل الحرية بدلًا من أن يؤذيها. وبدونه لا يمكن لحرية ما أن توجد. غير أن الحكومة بوضعها الصحف تحت إشراف لا يمت إلى المسؤولية القانونية بصلة -إنما تلحق بنفسها ضررًا يزيده خطورة نجاح الاحتياطات التي تتخذها؛ لأن الحكومة عندما تخضع الصحف لقيد خاص فإنها بهذا الفعل تجعل نفسها بالرغم منها مسؤولة عن كل ما تكتبه الصحف. وعبثًا ندفع المسؤولية عن نفسها يومئذ؛ لأن الحكومة التي تستطيع أن تمنع كل شيء تؤاخذ على كل ما تسمح به بعد ذلك. وهنا يعتقد الناس أن الحكومة خلف الصحفي». ثم وجه الأستاذ حديثه إلى الحكومة، ورجالها قائلًا:

«فإن جعلتم الصحف حرة أصبحت أقوالها أحاديث فردية، أما إذن قيدتموها فإن الناس سوف يلمحون وراء هذه الأحاديث إعدادا، أو تمهيدا لإجراء ما، أو لقانون ما».

«وعلى هذا فمن الخير لأية حكومة تعتنق لنظام الديمقراطي أن تسمح للآراء الحرة الصحيحة بالوجود، وتساعدها على الظهور، فإن هذا كفيل بخلق شعور الثقة بين الحاكم، والمحكوم. والصحف وحدها هي التي تستطيع أن تخلق هذا الرأي ».

ثم قال: «ومع ذلك فإنني لم أبحث موضوع حرية الصحافة إلا من ناحية مصلحة الحكومة. أما مصلحة الأفراد فإن الكلام فيها يطول، وذلك أن الضمان الوحيد للفرد ضد العسف، والظلم هو النشر، وأسهل نشر، والأنظمة التي تقوم بها الصحف» [(٦)].

بهذا المعنى وحده تصبح الصحافة –أو يجب أن تصبح– مرادفة لكلمة الديمقراطية. ما دام هذا اللفظ يعني (حكم الشعب بواسطة الشعب). كما يعني (حق الأقليات في أن يسمع رأيها في كل أمر). ومن ثم أثر عن الصحافي الإنجليزي المشهور شريدان أنه قال:

« خير لنا أن نكون بدون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة إذ الأفضل أن نحرم من المسؤولية الوزارية، ومن الحرية الشخصية، ومن حق

---

(٦) خليل صابان – الصحافة – ص٢٢٢– ٢٢٣.

التصويب على الضرائب، ولا نحرم من حرية الصحافة ذلك أنه بهذه الحرية الأخيرة نستطيع إن عاجلًا، أو آجلًا أن نستعيد جميع الحريات الأخرى».

والدول بالقياس إلى حرية الصحافة فريقان:

١- فريق يؤمن بحرية الصحافة، ويعمد إلى السيطرة عليها سيطرة تامة باعتبار أنها مرفق من المرافق العامة، وعن حق الدولة المهيمنة على جميع المرافق خدمة للمحكومين أنفسهم قبل كل شيء.

٢- وفريق آخر هو الدول الديمقراطية التي تؤمن بحرية الصحافة، ولكنها في الوقت نفسه تضع العراقيل الكثيرة دون تحقيق هذه الحرية الصحفية على الوجه الأكمل. وقد أشرنا من قبل إلى بعض هذه العراقيل. ومن أهمها كما سبق عقبة من جانب رأس المال، وعقبة من جانب أصحاب الصحف.

ويرى الأمريكيون أنه لا ينبغي على الإطلاق أن تتدخل الدولة في شئون الأفراد. وهم يفتحون باب الحرية الصحفية على مصراعيه. فإذا سئل الأمريكي عن الضرر الذي ينجم من الإسراف في هذه الحرية الصحفية التي قد تبيح لبعض الصحف أن تعتمد على أموال أجنبية، وتسعى لأهداف غير أمريكية أجاب الأمريكي على الفور بأنهم في أمريكا يعتمدون على ذكاء الشعب، وحريته في التصرف، وقدرته على التعبير، وعلى المناقشة القوية التي توجد في الصحف الأمريكية حول الرأي. ومن ثم ينظرون إلى حرية الصحافة على أنها أولى الحريات الأربع المعروفة. وهم

يعتقدون أن السلام، والأمن العالمي لا يقوم إلى على الفهم الإنساني، والفهم الإنساني لا يقوم إلا على حرية الصحافة. بمعناها الواسع، وهو المعنى الذي يشمل الصحف، والسينما، والراديو، والتلفزيون. ومن ثم شهد التاريخ صراعًا رهيبًا بين الأفراد، والدولة، أو الكنيسة من أجل الحرية. وكان أروعِ الشهداء، وأخلقهم بالتقدير، والإعجاب شهداء الحق، والحرية.

* * *

كل هذه الأسباب المتقدمة دعت المفكرين إلى البحث عن حل لهذه المشكلة المزمنة، وهي مشكلة حرية الصحافة. وكانت المنظمات الدولية هي السباقة إلى هذه المحاولة، ومن ثم عقدت هذه المنظمة مؤتمرين مشهورين لحرية الإعلام:

أولهما– سنة ١٩٤٨ « من ٢٣ مارس إلى ٢١ أبريل ».

وثانيهما– سنة ١٩٥١ « من ٥ يناير إلى ٧ فبراير ».

وانتهت هذه المؤتمرات بإعداد اتفاقية لحرية الإعلام. ومن ذلك فإنه مما يبعث على الأسف حقًا ألا تخرج هذه الاتفاقية حتى اليوم إلى النور. فقد اعتضرت الدول الكبرى الثلاث على المشروع. وهذه الدول هي: الاتحاد السوفيتي، وأمريكا، وإنجلترا.

المشكلة الثانية

الرقابة على الصحف

(وبها فصلان)

الفصل الثامن

الصحافة، ورقابة الرأي العام

إذا كان الواجب الوطني وسائل مختلفة يؤدي بها، فمما لا شك فيه أن الصحافة تعتبر من أقدر هذه الوسائل، وأشرفها لأداء هذا الواجب، ولكن كيف يمكن للصحفي أن يؤدي هذا الواجب أداء يرتاح له ضميره، ويكون في الوقت نفسه مصدر خير للمجتمع؟ لا شك أن الطريق الوحيد إلى ذلك إنما هو حرية الصحافة، وهذه الحرية تعتبر في جميع الأمم الراقية صمام الأمن لها. وإذا حدث أن سمت جريدة من جرائد الرأي بنفسها إلى مرتبة عالية من مراتب النزاهة، والأمانة، والإخلاص. ويقال إن صحيفة التايمز في إنجلترا تتمتع بهذه المنزلة. كما يقال إن رئيس تحرير هذه الصحفية الكبيرة في إنجلترا ينظر إليه دائمًا على أنه شريك للحكومة الإنجليزية في المسؤُولية التي تقع عليها، وذلك باعتبار أنه موجه للحكومة في كثير من المسائل الهامة، وأن لتوجيهاته وزنًا كبيرًا في السياسة الخارجية خاصة.

غير أن الصحيفة في يد مالكها كالسلاح في يد حامله، فإذا كان صاحب السلاح عاقلًا أحسن استخدام هذا السلاح، كما أحسن اختيار الموقف المناسب لاستخدامه أيضًا. أما إذا كان صاحبه سفيها، أو من ذوي الأغراض الخبيثة فإنه يسيء استعمال هذا السلاح، ويجعل منه شرًا وَبِيلًا على المجتمع.

على أن كل حق في الوجود وراءه واجب. وكل حرية تقابلها مسؤولية. ومسؤُولية الصحفي الحر مسؤولية ضخمة بمعنى الكلمة؛ لأنه رجل يعمل بوحي من ضميره، وأمثال هؤلاء قليلون جدًا في جميع الأمم. أما الأغلبية الساحقة من المشتغلين بالصحف فلا بد لهم من الخضوع لنوعية من الرقابة.

الأولى– رقابة من جهة الرأي العام، وهي رقابة دائمة لا تزول.

والثانية– رقابة من جهة الحكومة، وهي رقابة تقتضيها بعض الظروف، والأحوال.

ولنبدأ بالأولى:

رقابة الرأي العام

ليس شك في أن الصحافة أقدر من غيرها من حيث التأثير في الرأي العام. وذلك أن الصحيفة تملك من الطرق المؤدية إلى هذا التأثير ما لا تملكه الخطابة، أو الإذاعة، أو السينما. ومن أهم هذه الطرق التكرار... وما زال للكلمة المطبوعة إلى يومنا هذا من السلطان على النفوس، والعقول ما ليس للكلمة المسموعة في أي شكل من أشكالها المعروفة كالسينما، والتلفزيون، وغيرها.

ونحن نعرف أن التأثير السيئ للصحافة إنما يأتي من نواحٍ عدة منها:

أولها– الدعايات المغرضة في الداخل والخارج.

ثانيها– الأخبار الموجهة بقصد تضليل القارئ.

ثالثها– الاعتماد على عنصر الإثارة، وهو ما يسمى بالصحافة الصفراء.

ومن حق الشعب إذن أن يقي نفسه من هذه السموم الثلاثة، وأن يحمي ظهره من تلك الأخطار الفتاكة. وقد كشف الرئيس جمال عبد الناصر في كثير من خطبه عن الدعاية السوداء التي قامت بها الصهيونية العالمية عن طريق الصحف الأمريكية. وبلغ الأمر بهذه الدعاية أنها زيفت

بعض المجلات المصرية، وزيفت بعض الرسوم الكاريكاتورية، وزيفت بعض الأحاديث الصحفية، ونسبتها تارة إلى رئيس الجمهورية العربية، وأخرى إلى القائد العام للقوات المسلحة. وقد أجاب رئيس الجمهورية العربية على هذا بقوله ما معناه: «إننا لم نعول من جانبنا في دحض هذه الأكاذيب على مجرد التكذيب بقدر ما عولنا في ذلك على وعي الشعب العربي، وفطنة هذا الشعب، وقدرته على التمييز بين الزائف، والصحيح من هذه الصور، والأحاديث».

وأما من حيث الأخبار الموجهة فلدينا مثل واضح لها فيها أورده الفيلسوف هارولد لاسكي في كتابه محنة الديمقراطية حيث قال: «عن القدرة على توجيه الأخبار وجهة معينة في الصحيفة معناه حرمان القراء من أن تصل إليهم المادة التي يستطيعون بها أن يكونوا لأنفسهم رأيا في كل مشكلة من المشكلات التي تعرض لهم». ثم قال الأستاذ لاسكي ساخرًا من الصحافة البريطانية: إن من يوازن بين الطريقة التي عالجت بها الصحافة البريطانية موضوع نزع السلاح في وقت انعقاد مؤتمر جنيف سنة **١٩٣٢** والطريقة التي عالجت بها تلك الصحافة أخبار السلوك الجنسي لرجل من رجال الدين في الكنيسة في الفترة نفسها؛ ليشهد بأن الصحافة البريطانية أولت كل عنايتها، واهتمامها الموضوع الأخير. وقصدها من ذلك واضح كل الوضوح، وهو إهمال الموضوع الأول بالرغم من خطورته –وهو موضوع نزع السلاح، وهنا لا يجد القارئ صعوبة ما في اكتشاف هذه الطريقة التي يتكون بها الرأي العام في بلد من بلاد الديمقراطيات الرأسمالية كانجلترا ».

وهكذا تدق هذه الطرق التي تلجأ إليها الصحف بقصد توجيه القراء، ويصبح من الصعب عليهم أن يفهموها، أو يكشفوها. حتى يأتي رجل كهذا الفيلسوف، ويساعدهم على كشف هذه الألعوبة من جانب الصحافة، وهكذا يبدو تمامًا أننا بحاجة ماسة إلى «هارولد لاسكي» في كل أمة من الأمم وفي كل فترة من الفترات التي تسلك فيها الصحافة مثل هذه الطرق الملتوية في توجيه الأخبار، وكأن الصحافة العالمية لم تصبح مسؤولة عن السلام، ولا عن الرخاء المادي لأبناء هذا الكوكب الذي يعيش فيه الناس، ولا من الجهل، والفقر، والعوز، وغيره من أعداء البشرية إلى اليوم.

معنى ذلك باختصار أن نوعًا من المسؤولية يقع على عاتق القراء للصحيفة، ولا ينبغي أن يعفى القراء نفسهم من هذه المسؤولية بحال ما فعلى القراء في جميع الأمم الراقية أن يعنوا بالأمور التي تتصل بمستقبلهم، ومستقبل الأمم التي ينتمون إليها. وعليهم أن يفهموا أن الغرض الصحيح من حرية الصحافة، وعليهم أن يضطروا الصحف إلى توخي المصلحة، والخير في قيادة الجماهير وأن ينتبهوا جيدًا إلى ذلك، وأن يحاسبوها عليه في نهاية الأمر.

على القراء أن يفهموا هذه الحقيقة القائلة (بأن لكل أمة صحافتها التي تستحقها). فالأمة الراقية تستحق صحافة راقية. والأمة المتخلفة تستحق صحافة متخلفة. وإذا كانت الصحافة هي السلطة الرابعة فمعنى ذلك أنها حاكم قوي، وسلطان مسيطر، وراع له رعيته التي يتصرف فيها بدون منازع.

وأما من حيث الإثارة، وهي الناحية الثالثة التي يأتي منها الخطر على القراء من جانب الصحافة، فسنتحدث عنها بشيء من الإسهاب فيما بعد ذلك. ولكن حسبنا في هذا الفصل أن نقول إن على الرأي العام في المجتمعات المتقدمة واجبًا كبيرًا من الناحية، ونحن حين نشكو من تفاهة الصحف في بعض الأحيان، ومن اعتمادها التام على عنصر الإثارة في بعض الأحيان.

فإنما وزر ذلك لا يقع كله على الصحافة بل يقع جزء كبير منه علينا نحن القراء. فنحن الذين نستطيع أن نضطر الصحف إلى العدول عن هذا الطريق؛ لأن الصحف لا تلجأ إلى مثل ذلك إلا لإرضائها، واجتذاب العدد الأكبر منا ليعد ذلك عليها بالربح الذي تريد. وليس للصحيفة حاجة إلى اتباع هذه الطريقة إلا لمثل هذا المقصد.

إن الجمهور في بلد له حظه من الترقي، والحضارة، والتهذيب، والتعليم هو الذي يستطيع أن يرقى بالصحافة من طور الإثارة، والتفاهة إلى طور المشاركة الحقيقية في بناء المجتمعات، أو إلى طور الصحافة العاملة، أو الدراسة لجميع المشكلات، والصحافة لمؤمنة بأن لها رسالة تفرق جميع الرسالات.

الفصل التاسع

الصحافة، والرقابة

قلنا إن حرية الصحافة في ذاتها أمر من الأمور التي يكثر حولها الجدل في كل بلد من بلاد العالم إلى يومنا هذا، فمن قائل إن هذه الحرية يجب ألا يكون لها حد. وحجته في ذلك أن في الصحافة بوجه عام دواء يشفي من دائها. ذلك أن القارئ الحديث أصبح لا يقنع في الواقع بصحيفة واحدة يقرؤُها بل إنه يعمد إلى صحف كثيرة يطالعها، ويتَبِعها. ومن ثم كان الضرر الذي تحدثه صحيفة ما تصلحه صحيفة أخرى بحيث يزيد خير الصحافة في النهاية على نشرها.

ومن قائل إن حرية الصحافة يجب أن تكون لها حد، وإن على الحكومة أن تخضع الصحف لطائفة من القيود التي تكفل صيانة الأمن. وحجته في ذلك أن الدولة مسؤُولة حقًا عن هذا الأمن في الداخل، وفي الخارج، مسؤولة كذلك عن حماية النظام القائم ما دام في هذا النظام ضمان لحياة أفضل، وضع أفضل، ونجاة لهم من أوضاع قديمة فاسدة ثبت فسادها، وأحسَّ الناس ضررها، وجاهدوا فيا لتخلص من هذه الأضرار حتى تيسر لهم ذلك.

من هنا وجد في تشريع كل أمة من الأمم على وجه التعميم ما سمي «بجرائم الرأي» غير أن جميع المفكرين متفقون على أن هذا النوع من القيود لا يصح مطلقًا أن ينصب على حرية الرأي. وإلا نتج عن ذلك بطبيعة الحال امتناع الكثرة من الكتاب، وذوي الأفكار من نشر آرائهم خوفًا من العقوبة التي تلحق بهم. على أن من الحقائق المسلم بها أن الكتاب في الأمم الراقية لديهم نوع من الحساسية يدركون بها أن الحرية التي يتمتعون بها لها حدود تقف عندها. وهذه الحدود هي احترام حقوق الفرد، والمجتمع. ومن هنا وجب النظر إلى حرية الصحافة على أنها إحدى المقدسات في كل بلد من البلاد التي لها حظ، ولو ضئيل من الحضارة، والرقي.

ولكن ما المقصود في كتب القانون بجرائم الرأي؟

إن المقصود بها هو ذلك النوع من الجرائم التي تتعلق بالأفكار، والعقائد، والمذاهب، والمبادئ على اختلاف أنواعها، وأشكالها سياسية كانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم فلسفية.

وتمضي كتب القانون في وصف جرائم الرأي فتقول إنه لا بد لوقوع أية جريمة من جرائم الرأي أن جرائم الصحافة من توفر ركنين هما: ركن العلانية، أو النشر من جهة، وركن العمد، أو القصد من جهة ثانية.

وندع جرائم الرأي جانبا. وننظر في الرقابة على الصحف من حيث هي، فنجد لها أشكالًا كثيرة من أهمها اثنان في الحقيقة هما:

١- شكل الرقابة الاستثنائية، وأكثر ما تكون هذه الرقابة في زمن الحرب.

٢- شكل الرقابة الجزائية، وهي الرقابة التي يحكم فيها القضاء، كما يحكم في بقية الجرائم الأخرى فيما عدا جرائم الصحف.

وكلا المظهرين السابقين من مظاهر الرقابة ضرورة من الضرورات التي تدعو إليها الظروف، ومهما قيل في كل منهما فإنهما لا تلحقان ضررًا كبيرًا بالحرية الفكرية، أو الصحفية ما دام الهدف منها واضحًا كل الوضوح، وهو حماية المجتمع من الانحرافات، أو التيارات التي قد تقضي به إلى الهاوية.

ولا شك أن من حق الصحفي -بعد هذا، وذاك- أن يعامل في كل دولة من الدول معاملة المواطنين الآخرين سواء بسواء. فليعامل إذن معاملة الطبيب، والمهندس، والمحامي، والمدرس، والتاجر والصانع وكل ذي حرفة من الحرف، أو كل ذي تبعة من التبعات. وكل هؤلاء سواء أمام القانون. فإذا أقام الصحفي بواجبه في حدود النزاهة. والشرف وبقصد الإصلاح، والإرشاد مضى في طريقه إلى نهايته، لا يصح أن يعترضه أحد، ولا أن يعرقل سيره قانون. أما إذا أخطأ هذا الصحفي خطأ تسبب عنه ضرر الفرد، والمجتمع فهنا ينال هذا الصحفي في العقاب ما يتناسب، وخطورة الخطأ الذي ارتكبه، أو الضرر الذي سببه.

الأخذ بنظام الرقابة الحكومية يصبح في بعض الأحيان ضرورة لا غنى عنها. خذ لذلك مثلًا أوقات الحرب. ففي مثل هذه الأوقات نرى أن

حساسية الشعوب تبدو شديدة إلى غير حد. ونرى هذا الشعب في مثل ذلك الظرف يميل كثيرًا إلى تصديق الشائعات، ويظهر إعراضه العام عن تصديق الأخبار الرسمية بالرغم من أن هذه الأخبار الأخيرة تكون في الغالب هي الصحيحة.

لكن الذي لا ريب فيه أن الرقابة الحكومية في ذاتها تتناسب تناسبا دقيقًا مع ماضي الأمة في الحرية من جهة، ومع حالتها الراهنة، ووضعها السياسي القائم من جهة ثانية. ومن قال بغير ذلك فهو مسرف، أو منحل.

فأمة عريقة في الحرية كالأمة الإنجليزية لا تحتاج فيها الحكومة إلى فرض الرقابة الشديدة. وذلك حتى في وقت الحرب. بل إن الشعب ينظر في مثل هذه الحالة إلى رئيس تحرير الصحيفة كصحيفة التيمس على أنه شريك لرئيس الحكومة البريطانية في الشعور التام بالمسؤولية. ومن ثم لا تخضع حصيفة (التيمس) في أوقات الأزمات، والحروب نفسها لما تخضع له غيرها من الصحف التي تصدر في إنجلترا.

ولكن، هل معنى ذلك أن صحيفة (التيمس) مسئولة عن حرب السويس التي وقعت في سنة **١٩٥٦** وعن العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر في ذلك الحين؟ نعم، بلا شك في أنها مسئولة عن ذلك ما لم تكن قد اعترضت بقوة على المستر إيدن رئيس الحكومة البريطانية في تلك الفترة. ويظهر أن هذا الرجل، وأعضاء حكومته لم يستمتعوا للمناقشات السياسية

حول هذا الموضوع – وهو موضوع حرب السويس– سواء كانت هذه المناقشات من جانب الصحافة، أم كانت من جانب الشورى. ومن هنا تعرض الشرف البريطاني للهزة التي تعرض لها.

والخُلاصة أنه ينبغي أن تكون الحدود التي يحد بها القانون من حرية الصحافة –حتى في الأوقات الاستثنائية المعروفة– أشبه شيء بالراية الحمراء، أو النور الأحمر الذي نجده في الطريق العام... فليس من الحكمة، ولا من المصلحة أن يتجاهل العاقل هذه العلامات بحجة أنه يقظ لأخطار الطريق العام، وقادر على أن يتفادى كل هذه الأخطار، أو الأزمات كما أنه ليس من الحكمة، ولا من المصلحة أن يبالغ ا لعاقل في تخوفه من هذه العلامة الحمراء مبالغة تشل من حركته، وتحد من قوته، وتحدث له ارتباكًا من أي نوع كان ..!

* * *

سبق أن ذكرت عبارة هامة للأستاذ (كوزيستان) قال فيها: «إن الحكومة التي تفرض الرقابة على الصحف إنما تضاعف من المسؤُولية التي تضعها على عاتقها نحو المجتمع»، والذي لا شك فيه أن هذا هو موقف الحكومات التي تلي الثورات. ومن هنا نريد أن نسأل هذا السؤال:

أيهما أشد حاجة إلى الآخر: الحكومة، أم الصحافة؟

يظن بعض الناس أن الصحافة أشد حاجة إلى الحكومة، ويظن آخرون أن العكس هو الصحيح.

والحقيقة أن كلا منهما محتاج إلى الآخر بدرجة واحدة. فالصحافة تحتاج إلى الحكومة؛ لتزويدها بالأخبار التي يريد أن يعرفها الناس. فخير للصحافة، والحكومة إذن أن تكونا على اتفاق دائم يسمح بتبادل الأخبار، والأفكار لصالح هؤلاء الناس، أما الخلاف بين الجهتين فإنه يفوت على الجمهور فوائد كثيرة، ويعوق سير التقدم المنشود من جانب الصحافة، وجانب الحكومة.

ولنفرض أن حكومة من الحكومات طلبت من صحيفة من الصحف واسعة الانتشار أن تنشر في صفحتها الأولى خبرًا هاما من الأخبار. ولنفرض أن نوعًا من سوء العلاقة كان واقعًا بينهما إذ ذاك، فإن في وسع الصحيفة الواسعة الانتشار في هذه الحالة أن تمكر بالحكومة، وتعتذر لها عن نشر هذا الخبر، أو ذاك في موضع معين بالذات متعللة في ذلك بسبب من الأسباب الفنية التي لا تنكرها الحكومة.

بمثل هذه المعاملة تستطيع الحكومة أن تعامل الصحف. ولكن على حساب من كل ذلك؟ لا شك أنه على حساب الجمهور القارئ فقط. وهذا ما لا نحب مطلقًا أن تصل إليه مهمة الإعلام في بلد من البلاد.

إن الحرية بالقياس إلى الصحف بمثابة الغذاء بالقياس إلى أجسام البشر. وأما الرقابة في وصفها النزيه فهي بمثابة الدواء، أو الحمية التي

تضطر إليها بعض الأجسام في حالات طارئة هي حالات المرض. والذي لا ريب فيه أن الأجسام التي تعلف الدواء محكوم عليها بالإزمان في المرض. على حين أن الأجسام التي تروض نفسها على قبول الدواء سرعان ما تتخلص من هذا الذي طرأ عليها، وهو المرض.

وذلك بالضبط هو موقف الحكومات الرشيدة من الصحافة الرشيدة في الحالات الاستثنائية التي منها حالة الحرب الباردة، وحالة الحرب الساخنة، وحالة الثورات، والانقلابات التي تهدف إلى صالح المجموع، والحالة التي تشعر فيها أمة من الأمم بأنها تبني نفسها من جديد، وأنها لا بد أن تحيط نفسها في فترة البناء بسياج من القوانين الضرورية؛ لحماية البناء من السقوط، والانهيار.

وفي شيء من الدقة، والصرامة التامة نستطيع أن نقول بأن لكل شعب من الشعوب في فترة من فترات التاريخ وصفًا يختلف كل الاختلافات عن أوضاع الشعوب الأخرى في نفس هذه الفترة، كما يختلف في الوقت نفسه عن أوضاع هذا الشعب في فترات تسبق هذه الفترة، وعلى العقلاء في الأمة أن يكونوا كالأطباء سواء بسواء. فلا بد لهم من الدقة في تشخيص الحالة التي عليها الأمة في وقت معين، وتحت مؤثرات معينة.

وعلى الحكومات من الجانب الآخر أن تسير في نفس الطريق، وتظهر بمظهر الطبيب البارع الذي يسقي المريض دواء خالصًا، ويلزمه

غذاء خاصًا، ويظل على هذا النظام من العلاج حتى تزول الحالة المرضية التي من أجلها خضع لهذا النظام.

ونحن الآن في الجمهورية العربية المتحدة لا بد أن نعرف أننا في حرب ضد إسرائيل، وأن نوطن أنفسنا على هذا الصراع الطويل.. والاستعمار من جانبه لا ينام عنا لحظة واحدة، ولا بنى عن مناوأتها بكل الطرق الممكنة. ومن هنا نلتمس العذر لأية حكومة من حكومات الشرق الأوسط عندما تعمد إلى سياسة التوجيه التي يقصد بها تأمين ظهر الدولة ذاتها من جهة، وتأمين ظهر الشعب العربي من جهة ثانية، وتأمين ظهر الصحافة أيضًا من الجهة الثالثة.

إن سياسة التوجيه في مثل هذه الحالة بالذات ضرورة من الضرورات بل هي ضرب من ضروب التدرج الذي يصفه الأطباء على النحو الذي شرحناه الآن.

إن كل نظام جديد من أنظمة الحكم محتاج في بدايته إلى صيانة، ورعاية لا يمكن أن يتوفر له إلا عن طريق التوجيه الصحيح الذي من هذا النوع بشرط واحد فقط ألا يقف هذا التوجيه في سبيل تدفق الأخبار الصحيحة، أو الآراء الصحيحة، وبغير هذا الشرط يتعطل الجهاز الصحفي كله جملة واحدة. ويتعطل الجهاز الصحفي الحكومي كذلك تبعًا لذلك.

إننا مخلصون للحق، وللمنفعة في كل كلمة جرى بها القلم في مناقشة هذه المشكلة من مشكلات الصحافة في الوقت الحاضر وهي مشكلة

التوجيه، وإن كنا نعترف بعد هذا، وذاك أننا لم نوف هذا الموضوع حقه من البحث العلمي معتمدين في ذلك على الباحثين الآخرين الذين هم أقدر منا على مثل هذا البحث.

على أنه لا بد أن يكون للتنظيم الجديد للصحافة بالجمهورية العربية المتحدة صورة جديدة مخالفة للصورة القديمة، وأهداف جديدة غير الأهداف القديمة. والذي اعتقده، وأكاد أراه رأي العين أن العهد الجديد للصحافة سيكون فيه نوعًا من التعاون الصادق بين أصحاب الرأي الحر، وولي الأمر، وهو تعاون يرمي إلى إبطال الباطل، وإحقاق الحق، والنظر فقط إلى المصالح العليا للوطن العربي.

المشكلة الثالثة

الإعلان في الصحف

(وبها فصل واحد)

الفصل العاشر

الصحافة، والإعلان

عرفنا أن (حرية الصحافة) هي أم المشكلات التي تعرض للمشتغلين بالصحافة. وعن هذه المشكلة آلام تتولد مشكلات أخرى من أهمها الرقابة بنوعيها:

رقابة الحكومة من جهة، ورقابة الرأي العام من جهة ثانية.

ومن ثم مشكلة أخرى كذلك لا تقل في خطورتها عن مشكلة الرقابة، وهذه المشكلة هي الخاصة بالإعلان.

«ونحن إذا نظرنا نظرة عملية إلى الصحافة وجدنا عملًا صناعيا، وتجاريا في وقت معًا، والحقيقة التي لا ينكرها أحد أن الصحافة في جوهرها كذلك. ونحن نعرف أن الصحف لا تقتصر على بيع الأخبار بل تبيع كذلك الإعلان. وتعتمد على المصدر الأخير في جلب مواردها، وجمع المال الذي هو عصب الحياة بالنسبة لها. ولهذا تحرص الصحف على إحاطة هذا المورد الأخير بجميع الضمانات الكافية؛ لأن قيمة الإعلان في صحيفة ما إنما تتوقف عادة على مدى توزيع هذه الصحيفة، أو سعة انتشارها، أو بعبارة أخرى على عدد القراء، وعلى مدى القدرة الشرائية عند أولئك القراء.

وإذا ما صادف أن اندفع المحرر في أثناء تأدية رسالته في كتابة ما قد يسيء إلى القراء بدافع الرغبة في تنوير الرأي العام، وانخفضت قيمة التوزيع تبعًا لذلك فإن مدير إدارة الصحيفة سرعان ما يتنبه لهذه الحالة، ويتدبر الأمر مع كبار المسؤولين في الصحيفة فلا يسمح هؤلاء للتحرير أن ينسى أن ما يظنه فنا ورسالة مرتبط أشد الارتباط بالاعتبارات المادية، أو بعبارة أخرى بالإعلان.

ذلك أنه ليس في وسع الجريدة –أية جريدة– أن تعتمد في حياتها على إيرادها من التوزيع –أو بعبارة أخرى– على الثمن الذي يدفعه الجمهور مخصوما منه النسب التي تأخذها شركات التوزيع، ومتعهدو البيع. وقد ثبت للكثيرين أن إيراد الصحيفة من التوزيع لا يقوم إلا بثلث تكاليف الإنتاج. وإن على الصحيفة بعد ذلك أن تحصل على الثلثين الآخرين من موارد أخرى مثل الإعلان. ومن هنا تقع الصحيفة تحت سيطرة المعلنين، وأصحاب رؤوس الأموال. ومن هنا تبدأ المشكلة التي ندرسها الآن.

إن الذي لا شك فيه أن الإعلان في المجتمعات الديمقراطية خاضع لرجال الأعمال. ورجال الأعمال لا هم لهم إلا الكسب المادي، واستخدام جميع وسائل الإعلان المؤدية إلى هذا الكسب مهما كانت هذه الوسائل ضارة بالمجتمع.

وتطبيق ذلك على أمريكا –مثلًا– واضح للعيان. فإن أصحاب رءوس الأموال في تلك البلاد هم الذين يؤثرون في سياسة الحكومات. بل هم الذين يأتون برؤساء الحكومات، أو الجمهوريات. وهم الذين يملون

عليهم رغباتهم في مجالات شتى منها. ومنها المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، ونحو ذلك.

ولهذا أصبح موقف الصحافة الحديثة من الإعلان موقفا دقيقًا للغاية، وتناول الباحثون هذه المشكلة لكل من زاوية معينة. ولذلك اختلفوا فيما بينهم اختلافًا بينًا. فمنهم من هاجم الإعلان، ومنهم من دافع عنه، وأيده، ولكل من الفريقين حججه، وأدلته.

وأما مديرو الصحف، وهم المسؤولون عن الإعلانات التي ترد إليها، فيرون أن الصحيفة في استطاعتها ألا تكون عبدة خاضعة للإعلان. وذلك إذا أعرضت –بالاتفاق مع بقية الصحف الكبرى في المدينة– عن نشر إعلان عينه. وفي هذه الحالة تصبح الجريدة سيدة الموقف. وقد حدث ذلك مرارا لجريدة الأهرام. فقد مضى على هذه الصحيفة وقت كان فيه الإعلان الذي ترفض الأهرام نشره على صفحاتها يصبح مقضيا عليه بالموت الأبدي [(٧)].

ولكن لندع أقوال مديري الصحف جانبا. ولنقف لحظة عند رأي جريدة التيمس. وقد عبرت عن رأيها في هذه المشكلة في الكتاب الذي وضعته هذه الصحيفة الكبرى في تاريخ حياتها [(٨)] حيث تقول:

«منذ عرف الإعلان طريقه –إلى الصحافة– أو منذ وضعت الصحافة كل إمكانياتها في خدمة الإعلان، وكان ذلك بعد ثورة جامحة –

---

(٧) من محاضرة الأستاذ سيد أبو النجا في نادي خريجي معهد التربية بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٥٩.

(٨) History of the Times Vol. I. p. 20- 21.

انتقلت بالصحافة من طور إلى طور، وانتقل فيها ميزان القوى من جانب إلى جانب فرجح جانب الإدارة في الصحف على جانب التحرير بها. وظهر نفوذ رجال الأعمال على نفوذ رجال السياسة. ولولا موارد جريدة التيمس من الإعلان التجاري لما استطاعت أن تصبح في إنجلترا الصحيفة الجبارة، أو الصحيفة التي هي الصاعقة Thunder على حد قول الكتاب نفسه، ولما سميت بهذا الاسم منذ القرن التاسع عشر حين كانت تخشاها الحكومات، والأحزاب، والهيئات. ولولا الإعلان لما أمكنها التخلص من الاعتماد على المصروفات السرية التي كانت تدفع لها من خزانة الدولة تحت اسم الإعلانات السياسية. ولولا الإعلان أيضًا لما أمكنها الاحتفاظ باستقلالها أمام عدد من أعضاء البرلمان، ومن ذوي السلطان، والجاه كرجال الحكم، ومن إليهم.

«بل إنه حين فرضت ضريبة التمغة على الإعلان في الصحف الإنجليزية عام ١٧١٢م كان المقصود من ذلك هو إعادة هذا السلاح الخطير –الذي هو سلاح الصحافة– إلى أيدي رجال الحكم، والسياسة، بعد أن كان في أيدي رجال الاقتصاد، والمال، ثم قال الكتاب.

«غير أن حدوث الرواج التجاري العظيم في بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان ظاهرة عميقة الأثر في حياة الصحافة البريطانية. ذلك أنه اقترن بزيادة هائلة في كمية الإعلان. فهيأ ذلك للصحافة درجة من الاستقلال لم تحلم بها من قبل. وكان هذا الرواج التجاري في الحقيقة أساسا لذلك الاستقلال الذي تمتعت به الصحافة.

فمنذ يومئذ تشجعت الصحف في إنجلترا على نشر الأخبار السياسية الحرة، وأفسحت صدرها للكتاب الكبار من أمثال Junins جونياس، وديفو، وغيرهما ممن تركوا آثارًا عميقة في الرأي العام الإنجليزي، وحرية الصحافة الإنجليزية.

* * *

وندع الحديث عن صحيفة (التيمس) الإنجليزية إلى الحديث عن الصحف العربية في مصر بوجه عام، وإن قدرا ضئيلا من الجهد في دراسة بعض الصحف الصادرة في مصر تقفنا على المعلومات الآتية:

أولًا– تتكلف الصحيفة التي يتراوح عدد صفحاتها من ١٢– ١٦ صفحة مبلغًا يتراوح بين ١٢– ٢٠ مليما.

ثانيًا– يبلغ دخل الجريدة الصافي (وعدد صفحاتها من ٨– ١٠ صفحات سبعة مليمات – أي بخسارة قدرها في المتوسط خمسة مليمات، وترتفع نسبة الخسارة في الجريدة التي تزيد عن اثنتي عشرة صفحة إلى مبلغ ثمانية مليمات، وأحيانًا إلى قرش صاغ.

ثالثًا– كلما ارتفع توزيع الصحيفة، وقل في الوقت نفسه عدد الإعلانات كثرت الخسائر، وخاصة بعد الرقم (مائة ألف)، والنتيجة أن خسائر الجريدة لا يمكن تعويضها إلا بطريق واحد هو طريق الإعلانات.[٩]

---

(٩) الأرقام السابقة مستقاة من مديري الصحف الكبرى كصحيفة أخبار اليوم، وصحيفة الشعب قبل انضمامها للجمهورية.

مثال في أمريكا:

وعلى هذا فالحقيقة البارزة هي أن الإعلان يتبع دائمًا سعة الانتشار، وارتفاع التوزيع. أي أن الصحيفة الواسعة الانتشار هي التي تتمتع بأكبر قدر ممكن من الإعلان. والعكس صحيح ومن هنا تعاني جريدة الجمهورية، وستظل على هذه الحالة ما دامت إعلاناتها أقل من الأهرام، والأخبار. ولنضرب المثل أيضًا بالدعاية في خارج الجمهورية العربية المتحدة. وهنا نجد أن الدعاية العربية في الولايات المتحدة ما زالت تقاسي الأمرين من سيطرة الصهيونية العالمية. ونحن نعلم أن دخل الإذاعة، والتلفزيون كدخل الصحف سواء بسواء في أمريكا –إنما يعتمد على الإعلان. واليهود في أمريكا أصحاب رؤُوس أموال ضخمة يسيطرون بطريقها سيطرة تامة على سائل الإعلام في أمريكا، ويسدون بها الطريق على الدعاية العربية التي لا تستطيع منافسة الصهيونية في هذا الميدان بحال من الأحوال.

وأكثر من هذا، وذاك أننا كثيرًا ما نسمع من الصحفيين الأوروبيين، والأمريكيين قولهم لنا «إنكم على حق» ثم يردفون ذلك بقولهم «لكننا لا نستطيع في الواقع أن نعمل لكم شيئًا».

حدث أن جاءت بعثة ضخمة للتلفزيون من أمريكا، وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر. وحصلت منه على حديث خطير وجهه الرئيس للشعب الأمريكي، ولكن محطات الإذاعة الأمريكية لم تفعل أكثر من أنها عرضت الرئيس في خمسة عشرة دقيقة بملابسه العسكرية، وهو يلقي خطابًا حماسيا

في الأيام الأولى للثورة. ثم لم تنشر المحطات الإذاعية الأمريكية إلى كلمة واحدة مما قاله الرئيس جمال عبد الناصر لأعضاء البعثة.

ذلك بالطبع أثر من آثار السيطرة القوية التي للمعلن الصهيوني على الصحف، والإذاعة، والتلفزيون في أمريكا.

مثال آخر في تركيا:

جاء في يوميات أخبار اليوم « بتاريخ ٦ يونية ١٩٥٨ » تحت عنوان:

تل أبيب في أنقرة

مشيت في شوارع إستانبول أبحث عن أثر إسرائيل في دنيا الأتراك، ورأيت لافتات تحمل أسماء مؤسسات يهودية «منها اسم الوكالة اليهودية»، ومضت أيام التقيت بعدها بصحفي تركي كبير كان يزور أنقرة، وتحدثنا في السياسية.. ووصلنا بالحديث إلى فلسطين... فقال الصحفي التركي الكبير بالحرف الواحد:

« إن موقفي معكم في ثلاثة وجه: وجه المسلم، وفي هذا أنا مع العرب.. ووجه التركي، وفي هذا أنا مع السياسة الأنجلو أمريكية تجاه الشرق الأوسط. ووجه الصحفي، وفي هذا أنا مع إسرائيل».

قلت له: لم أفهمك. قال: لا أنوي أن أفسر لك سر موقفي معكم كمسلم، ولا سر موقفي مع السياسة الأنجلو أمريكية كتركي. سأفسر لك سر موقفي كصحفي. قلت: أرجوك.

قال: منذ أشهر قليلة دعاني سفير دولة عربية في أنقرة لمقابلته. وطلب مني السفير العربي أن أنشر في جريدتي مقالا عن الخسائر التي تصيب تركيا من جراء تعاملها مع إسرائيل. وكان السفير لطيفًا معي فسلمني علبة كاملة من السجائر الفاخرة هدية لي. ووعدني بأن سفارته ستشترك في جريدتي لمدة ثلاث سنوات كاملة.. وخرجت من المقابلة وفي ذهني تصميم على نشر المقال في صدر الصفحة الأولى من جريدتي. وبالفعل نشرت المقال. وبالفعل اتصل بي السفير العربي بالتليفون، وأعرب لي عن شكره وتقديره. وبالفعل أرسل قيمة اشتراك السفارة في جريدتي لمدة عام.

ومضت ٤٨ ساعة ودق جرس التليفون في مكتبي بالجريدة. وكان المتحدث بلسان الوكالة اليهودية قال بلا مقدمات: عندنا رد على جريدتك، وعنوان الرد هو:

«منافع تركيا من التعاون مع إسرائيل» هل أنت مستعد لنشره قلت: لا. قال المتحدث: أنا أعني نشره كإعلان. قلت: ولو. قال: لقد وزعنا هذا الإعلان على جميع جرائد تركيا، فطلب منا زميلك (فلان) صاحب جريدة (...) مبلغ ألفي دولار، ودفعنا له المبلغ. كما طلب زميلك الثاني (فلان) صاحب جريدة (...) مبلغ ثلاثة آلاف دولار، ودفعنا له المبلغ. فما رأيك الآن. قلت: هاتوا الإعلان... وهاتوا مبلغ ثلاثة آلاف دولار، وهنا سكت الصحفي التركي الكبير سكت، وعلى فمه ابتسامة سافرة

تقول هل فهمت الآن لماذا أحبكم كمسلم، ولا أحبكم كتركي، وأحب أعداءكم اليهود كصحفي؟

* * *

وعلى هذا فالحقيقة التي تواجه المشتغلين بالصحافة أن مشكلاتها وحدة لا تتجزأ. فالإعلان متصل أشد الاتصال بمشكلات الاحتكار، والمنافسة ورأس المال، والتكتل الصحفي (وهو ما سنتحدث عنها في الفصول القادمة). ولا نستطيع أن نعرض برأي عن الإعلان إلا إذا تعرضنا في الوقت نفسه لجميع هذه المشكلات. وربما كان التغلب على هذه المشكلات، أو الحد من غلوائها واحدة فواحدة هو الطريق السليم لحل مشكلة الإعلان، وشفاء الصحافة من جميع هذه الأدوار.

إن مشكلة الإعلان ما زالت تنتظر الحل، ولن تصل الصحافة إلى حل لمشكلة الإعلان إلا بعد الفراغ من حل بقية المشكلات. ولن يكون حل هذه المشكلات بما فيها الإعلان إلا باتفاق عالمي تتفق عليه جميع الدول، إما عن طريق هيئة الأمم، أو عن طريق ميثاق دولي يأتي من خارج هيئة الأمم.

* * *

ولكن إلى أن يتم عقد مثل هذا الاتفاق الدولي ألا يمكن أن يهتدي المفكرون إلى طرق أخرى: هل من المصلحة مثلًا أن تعرض الضرائب الجديدة على الإعلانات؟ هل من سبيل كذلك إلى التدخل في توزيع

الإعلانات على الصحف بحيث توجب الحكومة على المعلنين أن يخصوا الصحف القليلة الانتشار نسبيًا بعدد من إعلاناتهم؟

إن تدخل الحكومة في التوزيع، وفي فرض ضرائب جديدة على الإعلان كليهما أمر مرغوب فيه؛ لأن معناه الحد من نشاط المؤسسات الصحفية الواسعة النفوذ بدون مبرر من جانب الحكومة إلا الدفاع عن المستوى العام للصحافة. فليس من شك في أن الصحف القليلة الانتشار أميل إلى الجد من الصالح العالم من الصحف الواسعة الانتشار بسبب التجائها إلى عنصر الإثارة. ثم إنه لا مبرر في الواقع كذلك لحرمان القارئ من حقه في شراء صحيفة يميل إليها، ويؤثرها على غيرها بسبب، أو بآخر.

حدث في إنجلترا خلال الحرب الأخيرة أن تحولت بعض الإعلانات الرسمية من الصحف الواسعة الانتشار إلى بعض الصحف الإقليمية محدودة الانتشار. ومنذ ذلك التاريخ نشأت عند الحكومة الإنجليزية الفكرة القائلة بوجوب تحديد دخل الإعلان بتحديد المساحة التي تخصص له في كل صحيفة على حده. وذلك كله بقصد واحد فقط من الحكومة الانجليزية هو تمكن الصحف الناشئة من الوقوف إلى جانب الصحف القوية الثابتة، ومن العمل معها على قدم المساواة، وذلك بدلًا من أن تكون الصحف كلها كالسمك في البحر يأكل القوي منها الضعيف كلما صادفه.

غير أن تحديد دخل الإعلان على هذا النحو يستلزم أشياء منها زيادة في ثمن الورق اللازم للصحف يقابلها تخفيض واضح أيضًا في تكاليف الإخراج. وكلا الأمرين شر فادح على الصحافة.

بل إن تحديد دخل الإعلان؛ قد يؤدي إلى نتيجة من أوخم النتائج هي هبوط مستوى المادة التي تقدمها الصحف لقرائها. وذلك أن كبار الكتاب، والفنانين لا يستطيعون أن يعرضوا خدماتهم لهذه الصحف بالمجان فتضطر الصحف في هذه الحالة إلى استخدام طبقة أخرى أقل من الأولى على أي حال.

* * *

(وبعد) فلا ينبغي أن ننسى كذلك أن الصحيفة واسعة الانتشار الكثيرة الحظ من الإعلان هي الصحيفة الفنية القادرة في الوقت نفسه على الدفاع عن (الحريات)، والقادرة كذلك على القيام بكثير من التبعات، والمسئوليات، وإنها في كل ذلك أقدر من غيرها من الصحف على النهوض بكل ذلك.

ومع هذا، وذاك فلا مفر من القول بأن الإعلان عقبة في سبيل استغلال الصحف. وإن وجد من علماء الصحافة من ينكر هذه الحقيقة كالأستاذ دينوابيه مؤلف كتاب الصحافة في العالم. ولكنه لا يقدم الأدلة الكافية على صدق هذه الدعوى.

المشكلة الرابعة

الصحافة، والاحتكار

(وبها ثلاثة فصول)

الفصل الحادي عشر

الصحافة، والمنافسة

الذي لا شك فيه أن الصحف لا تتنافس من حيث الكيف، وإلا فأين الصحيفة التي تزعم لنفسها أنها أفضل من أختها في التحرير، أو الإخراج، أو تنوع المواد، ونحو ذلك؟

والذي لا شك فيه أن جميع الصحف يتنافس بعضها في شيء آخر، وهو شراء القارئ. والمنافسة في ذاتها خير، ولكن الفرق كبير جدًا بين المنافسة الشريفة المشروعة، والمنافسة غير الشريفة، أو المشروعة.

الأُولى: تؤدي بالصحافة إلى التقدم الحقيقي، وتستطيع أن تقدم للقارئ من الخدمات ما لا يقع تحت حصر.

والثانية: تسلك في سبيل إغراء القارئ طرقًا لا يرضاها العقل، ولا تقبلها الكرامة، ولا تصل بالصحف إلى المنزلة التي تنعم فيها بالاستقرار الحقيقي، والواجب على النقابة، أو الحكومة أن تضع القوانين التي تحد من هذه المنافسة غير الشريفة. وليكن لها في ذلك أسوة (بلجنة التموين الإنجليزية التابعة لشركة توزيع ورق الصحف) فإن قوانين هذه اللجنة تحرم اتباع طرق المنافسة غير الصحفية، أو المنافسة التي تهدف إلى شراء القراء،

ومن هذه الطرق على سبيل المثال: تقديم الهدايا لهم من حين لآخر، والتأمين على حياتهم بدون مقابل. وعمل (يانصيب) على امتلاك سيارة، أو منزل، ونحو ذلك.

ولا يحتاج المرء إلى تفكير طويل لكي يحكم على هذه الطرق، وأمثالها بأنها لا تؤدي إلى النجاح الدائم للصحيفة. فإن نجاحها في هذه الحالة مرهون بوجود الهدايا، وغيرها من أنواع الإغراء الأخرى. بحيث إذا زالت هذه الأنواع، أو توقفت زال معها حب القراء، واستمساكهم بالصحيفة.

على أن في اتباع هذه الطرق ما يحدث نوعًا من (الطبقية) الظالمة في ميدان الصحافة؛ فالصحف القادرة على شراء القراء بهذه الوسائل هي الصحف الغنية صاحب الأموال الضخمة، والإمكانيات العظيمة. والصحف العاجزة عن شيء من ذلك هي الصحف الفقيرة التي لا تستطيع البقاء في الميدان بحال من الأحوال.

ثم إن هذه (الطبقة الصحفية) قد جعلت من العسير على الصحف الإقليمية أن تظهر في الوجود، وأن تؤدي للمواطنين خدمات لا تستطيع أن تقدمها الصحف غير الإقليمية في العادة، ومن ثم تفقد الصحف غير الإقليمية بهذه الطريقة المبرر الحقيقي لوجدها، وهو التمكن من خدمة المواطن في المجتمع.

جاء في تقرير اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية ما يلي:

«لقد تلقينا عددًا من الاقتراحات التي تهدف إلى الحد من الميزات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة النفوذ الواسعة الانتشار عن طريق المنافسة. وجاء في أحد هذه الاقتراحات أنه لكي يتيح للمؤسسات الناشئة فرصة العمل في الميدان الصحفي إلى جانب المؤسسات القديمة علينا –أي على الحكومة– أن تعفى من الضرائب مبلغًا معينًا من المال الذي تربحه المؤسسة الجديدة كما تعفى من الضريبة كذلك جميع الدخل الاحتياطي للجريدة كما جاء في اقتراح آخر من هذه الاقتراحات أنه يجب كذلك أن تعفى من الضرائب ديون هذه الصحف، وأسهمها لعدد معين من السنين مع فرض بعض القيود على حصص أصحابها من الأرباح» (١٠).

ثم اعترضت اللجنة على هذه المقترحات بقولها:

«على أن هذه المقترحات جميعها تتطلب دفع مبالغ من المال تقرب من أن تكون إعانات من قبل الحكومة. وكأن الحكومة في هذه الحالة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات الصحفية على أمل أن تحصل بعض هذه المؤسسات في المستقبل على فوائد أكبر من الفوائد التي ستحصل عليها المؤسسات القديمة، أو كأن الحكومة تدفع الإعلانات لهذه المؤسسات لا لشيء إلا؛ لأنها جديدة وفي دور التكوين. ولكننا لا نعتقد أن دافع الضرائب يرضى بسهولة بأن يمنح الإعلانات؛ ليساعد بها عددًا من الصحف الجديدة الناشئة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. ولا يدري

---

(١٠) راجع الفقرة من ٥،٧ من هذا التقرير.

بالضبط ما مصير هذه الصحف التي يتحمل تكاليف إصدارها بهذه الطريقة دون أن يجني من وراء ذلك فائدة محققة».

ولكن التقرير عاد فأوصى المسؤولين بضرورة الأخذ بهذا الاقتراح رغم ما أثير حوله من اعتراضات.

ثم انتقلت اللجنة من ذلك إلى اقتراح من نوع آخر تعالج به مشكلة المنافسة بين الصحف، وهذه خُلاصته:

جاء في الفقرة رقم (١٦٠٠) من تقرير اللجنة السابقة ما يلي:

لحل هذه المشكلة يصح أن نجعل للورق الذي تستخدمه الصحف أثمانا مختلفة في وقت واحد. أي أن الاقتراح يهدف إلى نفس الأغراض التي تهدف إليها المقترحات الخاصة بتخفيض الضرائب، أو إعفاء بعض الصحف منها. وهذا الاقتراح الأخير يذهب إلى أن علاج الفرق الشاسع في القوة، والغني بين المؤسسات الكبرى، والمؤسسات الصغرى لا ينافي إلا بطريق وضع أثمان ليست موحدة لورق الطباعة، كأن يرتفع ثمن الطن من الورق بزيادة الكمية التي تشتريها المؤسسة الواحدة. ولكن يعترض على ذلك بأن الارتفاع في الأثمان سيكون عنيفا إلى أقصى حد. وسيكون من شأنه القضاء على ميزة القدرة على شراء كميات كبيرة من الورق في الأحوال العادية، فضلًا عن أنه سوف لا يكون أشبه بالمعونة الإجبارية من جانب المؤسسات غير الفنية. فإن المؤسسات الكبرى ستدفع مبالغ كبيرة تفوق الأثمان التجارية في شراء الجانب الأعظم مما تحتاج إليه من ورق

الطباعة في الوقت الذي لا تتكلف فيه المؤسسات الصغرى مثل هذا العبء. ولكن ما يغري بالأخذ بهذا الاقتراح أن تأثيره سيقع على السلعة الوحيدة التي تمثل أكبر جانب من تكاليف إصدار الصحيفة –وهي الورق– وأن وزارة الخزانة البريطانية لن تتكلف في تنفيذ هذا المشروع أكثر من التكاليف الإدارية البحتة ».

ثم لخصت اللجنة اعتراضها على ذلك بقولها:

«غير أن هذا الاقتراح معناه إجبار قسم من أقسام صناعة الصحف على تقديم المعونة لقسم آخر منافس له. ومن رأينا أن مثل هذه التدابير المقترحة لا تجد ما يبررها إلا في حالة واحدة فقط، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسات الصغرى مهددة بالفناء الفعلي. إذ المعروف أنه لا يمكن أن يطرأ تحسين جوهري على الصحف ما لم يتوفر لها الورق ».

والخُلاصة أن المشكلة التي نتحدث عنها ما زالت قائمة، وأنها خطر على الصحف الإقليمية، وعلى الصحف الناشئة، وأنها تجعل الرأي العام تحت رحمة حفنة بسيطة من لناس هم أصحاب الصحف الكبيرة كما قلنا، وأنه ليس بد من أن يتضامن كل أفراد أمة من الأمم على حل هذه المشكلة بالطرق الاقتصادية، ولا أقول الطرق المصطنعة، أو الشكلية.

ولا ريب أن في حل هذه المشكلة ما ينقذ البشرية كلها من ذل الاحتكار، ويرفع عن كاهلها عبء سيطرة رأس المال. وما دامت الصحافة كالتعليم تعتبر حرفة مفتوحة للجميع فيمن الحق إذن أن يكون كل فرد في

المجتمع –أو على الأصح– كل هيئة من هيئاته قادرة على التعبير عن آرائها، والتبرع بأفكارها؛ لخدمة المجتمع الذي ينتمي إليه.

صحيح أن العمل الذي أقدمت عليه بعض الصحف في مصر في أيامنا هذه كرفع رسوم الجامعة عن الطلبة الفقراء، عمل من أعمال البر التي لا بأس بها. ولكن المضي في هذا العمل، وأمثاله في الأعوام القادمة غير مضمون، ومعنى ذلك أن سيظل التوزيع مرتفعًا في مثل تلك الصحفية ما استطاعت أن تدفع عن قرائها الرسوم الجامعية حتى إذا ظهر عجز هذه الصحيفة عن ذلك يومًا ما عاد التوزيع سيرته الأولى!!.

إننا نخشى أن تكون هذه الطرق المصطنعة على اختلافها أشبه شيء بالحقنة المسكنة للمريض تريحه لبضع دقائق ثم يعود الألم إليه أشد مما كان!

فمن رأينا إذن أنه يجب أن تدرس مشكلة المنافسة بين صحفنا دراسة عميقة يؤخذ فيها رأي رجال الاقتصاد، وتعمل فيها بتوجيهاتهم، وتوصياتهم، وإرشاداتهم القيمة .

إن الصحيفة –رغبة منها في البقاء في الميدان– تبالغ في إرضاء القراء، وتجرى مع أهوائهم كما يجري الأب الجاهل وراء رغبات ابنه الأحمق. وليت الأمر وقف عند هذا الحد بل إنها تحرم القراء من جميع الآراء الناضجة، والأفكار الصالحة خوفًا من أن تعوق هذه المواد حركة التوزيع بشكلٍ، أو بآخر. على أن الصحيفة التي تأمن على نفسها خطر المنافسة تستطيع أن تجعل من صفحاتها معرضًا لآرائها الخاصة التي تتفق،

وسياستها، وأن تجعل من هذه الصفحات معرضًا كذلك لكبار النقاد، والقادة، والمصلحين وإن جاءت هذه الآراء في ذاتها مخالفة لسياستها، أو سياسة الحكومة.

فما الذي يمنع من أن تخصص كل صحيفة محترمة عمودًا، أو عمودين لأراء أولئك النقاد؟ ما دام نقدم نزيها، ويهدف إلى المصلحة العامة؟

إنها المنافسة التي تحرم الصحف كل ذلك، وهي التي تبدو، وكأنها غل ثقيل في أعناق هذه الصحف، وفي أيديها، وأرجلها يمنعها من الحركة، ويسد عليها الطريق.

الفصل الثاني عشر

التكتلات الصحفية

كان من أهم الظواهر الاقتصادية التي شهدها النصف الثاني من القرن الماضي –وبخاصة في أمريكا وإنجلترا– ظاهرة تجلت في تكتل رؤُوس الأموال الخاصة في وحدات كبيرة ترمى إلى تيسير الإنتاج على أوسع نطاق مستطاع مع خفض التكاليف، وتجنب الخسائر الناجمة عن التنافس الصناعي، والتجاري. ثم سرت عدوى هذا التكتل إلى الصحف. ووجد الناشرون أنه من السهولة بمكان أن يضموا عددًا من الصحف بعضها إلى بعض. وأن يؤلفوا من ذلك سلسلة صحفية لها إدارة واحدة مركزة.

والفكرة سليمة من الناحية الاقتصادية الخالصة ما في ذلك شك. أما من الناحية الاجتماعية فهي مشكلة من مشكلات الصحافة الحديثة كما رأينا. ونحن نريد في هذا الفصل أن نمضي في الحديث عن هذه الظاهرة من جانبها المظلم، وجانبها المضي على السواء، وسنكتفي بضرب المثل هنا بأمريكا وإنجلترا، وإن كنا نعلم أن هذه الظاهرة قد انتشرت انتشارا واسع المدى في غير هذين البلدين. وحتى نحن في مصر قد أخذنا بهذا المبدأ الاقتصادي إلى حد ما، وصار لنا من التكتلات الصحفية مؤسسات كبيرة منها مؤسسة دار الهلال، ومؤسسة دار أخبار اليوم.

التكتلات الصحفية في إنجلترا

وتسمى في تلك البلاد باسم « ترست » Trust ومعناه تجمع عدد من الصحف، والمجلات في يد شخص واحد، أو عدة أشخاص، أو شركة مساهمة تملك هذا العدد من الصحف، وتتصرف فيها بما يحلو لها.

وقد بدأت هذه الظاهرة في إنجلترا عقب الحرب العالمية الأولى، وبلغت أوجها منذ سنة **١٩٣٠** إلى الآن.

وفي إنجلترا في الوقت الحاضر من هذا الكتل، أو السلاسل الصحفية خمس وهي:

1- Associated News- paper Latd (وتملك **٢٥** صحيفة)

2- Kemsley (وتملك **٢٦**صحيفة)

3- Westminster press Yroup (وتملك **٥٤** صحيفة)

4- Provincial vews- paper ltd. (وتملك **١٦** صحيفة)

5- Harmsworth Group (وتملك **١٦** صحيفة)

وذلك كله عدا كتل أخرى صغيرة تملك كل واحدة منها عددًا من الصحف أقل من العدد الكبير الذي تملكه كل كتلة، من هذه الكتل الخمس المذكورة.

فكتلة من الكتل الصغيرة نسبيًا يمتلكها اللورد بيفربروك، ويسيطر بها على أربع صحف، وأخرى من الكتل الصغيرة يملكها اللورد إيليف Lliffe، ويسيطر بها كذلك على أربع صحف، وهكذا.

ويلاحظ فوق ذلك أنه من الجائز في إنجلترا أن يشترك رجل واحد في أكثر من كتلة من هذه الكتل الصغيرة، أو الكبيرة، كما يشترك في مجلس الإدارة لكل من الكتلتين اللتين يملك فيهما عددًا خاصًا من الأسهم.

وليس شك في أن هذه طريقة ناجحة كل النجاح -كما قلنا- من الناحية الاقتصادية. ولكنها في الوقت نفسه تعتبر خطرًا من الناحية الإخبارية. فقد لوحظ أن إنجلترا أن هذا النظام يحد من حرية الصحف. كما لوحظ في إنجلترا أن الهيئة الرئيسية لبعض هذه التكتلات كثيرًا ما تبعث بتعليماتها الخاصة من حين لآخر. وهي تعليمات تقيد رئيس التحرير، ومعاونيه في كتابه للأخبار والمقالات، والتعليقات، والتقارير وغير ذلك. بل إن بعض هذه التكتلات تلجأ أحيانًا إلى عمل «قوائم سوداء» تدرج فيها أسماء الأشخاص الذين لا ترغب في نشر أسمائهم بجرائدها. وتحظر على المحررين في هذه الجرائد نشر هذه الأسماء تحت أي ظرف، وفي هذا كله اعتداء صريح على حرية هؤلاء الأشخاص في التعبير عن آرائهم، وعرض أخبارهم (١١).

(١١) عبد الله البستاني «حرية الصحافة» ص٣١٨- نقلا عن الاتحاد القومي للصحفيين.

على أن خطر تركيز الصحف، وتجميعها في كتل صحفية على هذا النحو قد سد الباب نهائيًا أمام الصحف المستقلة في الرأي، وجعل حياتها عسيرة كل العسر، بل جعل من هذه الحياة نوعًا من المغامرة التي لا يستطيع أحد أن يقدم عليها، وإلا أصابه من الإفلاس المالي ما لا يستطيع معه أن يقوم من كبوته، ويعاود التجربة.

والذي لا شك فيه أن حاجة الناس إلى صحف مستقلة في الرأي أكثر من حاجتهم إلى نوع آخر من الصحف ذلك أن الرأي العام لا يتكون بطريقة سليمة إلا عن طريق الصحف التي لا تربط نفسها بعجلة التكتلات، أو التجمعات، أو السلاسل الصحفية التي من هذا الطراز.

ثم إن لهذا النظام الذي نتحدث عنه خطرًا على القارئ نفسه؛ لأنه يحرمه حرية اختيار الصحف التي يقرؤها، ويميل إليها، ويتجاوب معها، وأنى تكون له مثل هذه الحرية، والتكتلات الصحفية تبعث إليه بما تريده هي من الصحف، والمجلات لا بما يريده هو من هذه المطبوعات، والمنشورات؟ وندع الكلام عن التكتلات في إنجلترا إلى الكلام عنها في:

أمريكا

فنجد أيضًا أنه في أثناء الفترة التي تقع بين عامي ١٩١٤، ١٩١٨ ارتفعت حمي التكتل الصحفي هناك، وشملت هذه التكتلات صحف الصباح، والمساء على السواء. وفي تلك الفترة التي نشير إليها ظهر رجل يقال له (فرانك مونسي) Frank Munsey واجتهد في إنشاء سلسلة

صحفية ضخمة ضمت إليها، أو خضعت لها كثير من الصحف الصغيرة إذ ذاك. وباختصار أدمج هذا الرجل صحف الصن sun والهرالد، والميل، والنيويورك برس، وصحيفة جلوب Globe وغيرها من الصحف في سلسلة واحدة خضعت كلها لإرادته، وسارت على الطريقة التي رسمها ليها.

وفي تلك الفترة التي أشرنا إليها كذلك ظهر رجل آخر يقال له (سكريس هيوارد) Soripps Heward وقام بحركة مماثلة أدمج فيها صحفا قديمة، وأخرى حديثة، وفي عام **١٩١٤** أصبحت السلسلة التي يمثلها هذا الرجل تسيطر على ثلاث وعشرين صحيفة.

أصيب هذا الرجل بالشلل فترك أمر هذه السلسلة لابنيه (جيمس، وروبرت). ثم في سنة **١٩٢٠** بلغ عدد الصحف التي تصدرها هذه السلسلة اثنتين وخمسين صحيفة صمدت منها في الميدان تسع عشرة صحيفة تعتبر من أقوى صحف أمريكا على الإطلاق.

ثم ظهر بعد ذلك في أمريكا رجل ثالث اسمه هرست W. R. Harst بدأ بإدماج الهيران شيكاجو، وصحيفة الإجزامنر Examiner ونتج عن هذا الإدماج ظهور صحيفة جديدة باسم (الهيرالد اجزامنر) سنة **١٩١٨**. وثنى الرجل عن ذلك بإدماج صحيفة (البوستون ديلي أد فرتايزر) Borton Daily Advertiser في جريدة الريكورد The Becord. ولم تكد تنتهي سنة **١٩٢٢** حتى كان هيرست يمتلك هو الآخر اثنتين وعشرين صحيفة يومية، وذلك فضلًا عن إحدى عشرة صحيفة من

صحف يوم الأحد. وذلك في ثلاث عشرة مدينة من أكبر المدن في أمريكا. وواصل هيرست شراء الصحف بنفس هذا الطريقة حتى وصل ما اشتراه منها إلى اثنتين وأربعين صحيفة تعرضت لخسائر جسيمة. وصمد منها في الميدان سبع وعشرون في سنة ١٩٤٠.

وهكذا أخذت حركة التكتل الصحفي الأمريكي تنمو شيئًا فشيئا حتى أصبحنا نستطيع أن نحصى منها في سنة ١٩١٨ إثني عشر تكتلا، أو سلسلة، ثم في العقد الرابع من هذا القرن ارتفع هذا العدد إلى ستين سلسلة، وبلغت الصحف اليومية المندمجة في هذه السلاسل ثلاث مائة صحيفة. وهذا كله بالطبع عدا السلاسل الصغيرة التي لم نذكرها كما لم نذكر مثيلاتها في إنجلترا.

فطن هؤلاء، وهؤلاء إلى أن امتلاك سلسلة من هذه السلاسل الصحفية من شأنه أن يحقق لهم فؤاد كثيرة، وأرباحا طائلة، وذلك فضلًا عن الاقتصاد في نفقات الإدارة الموحدة التي لا تحتاج إلى عدد ضخم من الموظفين كهذا العدد الذي تحتاج إليه هذه الصحف لو أن بعضها كان مستقلًا عن بعض. على أن التسهيلات التي توفرها مثل هذه الإدارة الموحدة ذات قيمة كبيرة كذلك بالقياس إلى المعلنين الذين يعنيهم أن تقرأ إعلاناتهم في أوسع رقعة ممكنة من الدولة، أو الإقليم، أو الوطن.

ألقي الكولونيل (فرانك فوكس) كلمة في جمعية محرري الصحف الأمريكية عام ١٩٢١ لخص فيها أراء أصحاب التكتلات الصحفية

الأمريكية، وحاول أن يجد مبررا للاتجاه نحو تركيز الصحف قال: "لقد تغيرت الظروف، والأحوال، وأصبح من مقتضيات هذا التغيير أن غدت السلاسل الصحفية ضرورة من ضروريات الحياة الاقتصادية، وهي ضرورة تدعو إليها عوامل كثيرة".

منها العوامل الاجتماعية، ومنها العوامل التجارية، ومنها العوامل الصناعية. فمن ناحية القارئ نجد أن تغييرا كبيرًا قد أصابه في الوقت الحاضر كما نجد أن هذا التغيير قد ترك آثار واضحة في عاداته العقلية جعلته أكثر نهمًا، وشراهة في التهام الأخبار، والمعلومات فبينما كان هذا القارئ فيما مضى من الزمان يقنع بما تقدمه إليه أسرة التحرير في صحيفة واحدة فقط من أخبار، وافتتاحيات، وصور، وأعمدة، وطرائف، وأحاديث، وتحقيقات. وبينما كان هذا القارئ يشتري الصحيفة غالبًا لمجرد أنه يعجب باتجاهاتها، أو بالسياسة التي تلتزمها إلى حد أن كان يضع هذه الصحيفة التي اختارها موضع التقديس، والإجلال، بل موضع الحرص، والغيرة عليها غيرته على أهله وولده، وأصدقائه في الرأي، والمذهب، إذا بقارئ اليوم سرعان ما أخذت شهيته تنمو شيئًا فشيئًا، وأصبح من العسير جدًا إرضاؤه، وجعله يكتفي بمائدة واحدة من موائد الصحف. وازدادت هذه الشهية عند القارئ، وخاصة بعد أن تضاءلت الفروق بين الهيئات، والطبقات. ومعنى ذلك باختصار أن الجيل الجديد من القراء يريد أن تقدم له الصحيفة أحسن ما هناك من الأخبار، والطرائف، والصور، والمعلومات. وعليه هو بعد ذلك أن يختار من كل هذه المواد أحسنها، وأطرفها، وأقربها إلى ذوقه، ونفسه. وهذا الجيل أصبح لا يكتفي بالرغبة في

معرفة ما يصدر عن الناس في مكان عام، أو خاص. ولكنه أصبح حريصًا على أن يعرف ما يصدر من كل إنسان في كل مكان. وما يفكر فيه هذا الإنسان كلما أمكن ذلك. ثم لا يكتفي القارئ الحديث بكل ذلك حتى نراه حريصًا على أن يجد في صحيفته المختارة كل ما يصبو إليه من المواد الفنية، والعلمية، والأدبية. ويريد أن يرى صورة لجميع هذه المواد في كل لحظة دون أن يفكر مرة واحدة فيما يتطلبه تحقيق ذلك من جهود.ونفقات، ورسوم، وصور وبرقيات، واتصالات، والخُلاصة إذن أن إجابة مطالب هذا الجيل الجديد من القراء إنما تعني الإفلاس المحقق في يوم، وليلة لأية صحيفة من الصحف مهما بلغت إمكانياتها. ومهما كانت سعة انتشارها. ومن ثم لم يكن هناك غير حل واحد فقط لمواجهة هذه التطورات التي خضع لها القارئ، وخضعت لها الصحف. وهذا الحل هو تكتل الصحف في وحدات قوية تكون لها هذه القدرة المالية، والميزات الاقتصادية التي تمكنها من مواجهة التطورات الحادثة. ذلك أن هذه التكتلات بما تحققه بالفعل من وفر كبير في قيمة الأجور إنما تتيح في الوقت نفسه لكل صحيفة من الصحف التي تندمج في سلسلة واحدة أن تقدم لقرائها أفضل ما يخرجه العالم في كل فرع من فروع المعرفة، والتسلية.

«ثم إن المعلن هو الآخر كان عاملًا كبيرًا، وفعالا في تلك العوامل التي دفعت بالصحف إلى التركيز، والتكتل على هذا النحو ذلك أن الازدياد المستمر في الإنتاج يحتاج إلى زيادة مستمرة في التوزيع، والاستهلاك. وهما معًا يحتاجان من المعلن إلى معرفة دقيقة بمشكلات السوق، ولقد وجد هذا المعلن –وهو يقلب دفاتره– أنه يدفع المبالغ

الكبيرة للإعلان، ولكنه لا يحصل إلا على فوائد هزيلة بالقياس إلى هذه المبالغ المدفوعة. فهو -مثلًا- في حالة صدور ثلاث جرائد مستقلة بعضها عن بعض، نعني غير مندمجة في سلسلة، أو تكتل من تكتلات الصحف، يجب نفسه مضطرًا إلى أن يعلن في كل جريدة من هذه الجرائد الثلاث حتى يضمن أن يصل الإعلان إلى جميع من يظن أنهم زبائنه. ويتكرر الشيء نفسه كذلك في حالة صدور ثلاث جرائد تخاطب كل جريدة منها مستوى معينًا من مستويات المعيشة. كأن تخاطب الأولى منها رجلًا يستطيع شراء سيارة واحدة. وتخاطب الثانية رجلًا يستطيع شراء سيارتين، وتخاطب الثالثة رجلًا يستطيع شراء ثلاثة سيارات. وقد شعر المعلن أن الإعلان بهذه الطريقة باهظ الثمن. ومن ثم لم يكن أمامه إلا سبيل واحد فقط، وهذا السبيل هو ظهور سبيل التكتلات الصحفية، ففي استطاعة كل واحد منها أن تتعاون مع حلفائها على تحمل هذا العبء الذي يتطلبه الإعلان كما استطاعت أن تنهض بالعبء الكبير الذي يتطلبه القراء».

هكذا يتضح مما سبق من حديث الكولونيل فرانك فوكس أن أنصار التكتل الصحفي يعتمدون على الحجج الآتية:

الأولى: ما يحققه التكتل الصحفي من الاقتصاد في نفقات الصحف.

الثانية: ما يحققه التكتل كذلك من تنوع المادة الصحفية، وزيادة التوزيع.

الثالثة: ما يحققه التكتل من إغراء للمعلن، وزيادة الربح الذي يعود على الصحف من الإعلان.

غير أن للتكتل الصحفي جانبا آخر لم يتحدث عنه (فرانك فوكس).

وما كان له أن يتحدث عنه بحال ما. وهذا الجانب هو الاعتداء على حرية الآخرين من غير أصحاب التكتل الصحفية المذكورة، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم، والمشاركة الحقيقية في بناء المجتمع الذي يعيشون فيه على النحو الذي يرضي غالبية الأفراد المنتمين إليه.

لقد أثار العلماء هذه المشكلة في كتبهم، وأبحاثهم، ومحاضراتهم، وندواتهم. وأنكروا على أصحاب هذه التكتلات الصحفية التي ينفردوا بأفكار ينشرونها على شاكلتهم، والآثار يبثونها على هواهم، والمجتمعات يشكلونها بالطريقة التي تروق في نظرهم. مع أنهم حفنة بسيطة من الناس قد لا يكون لهم الحق في قيادة الجماهير، وقد لا تكون لهم الثقافة العميقة التي يرتكزون عليها في قيادة الجماهير. ولفرض أن لهم هذه الميزات، أو المواهب التي تساعدهم على هذه القيادة فكيف تضمن الأمة عدم انحيازهم لهوى الحاكم، أو لرشوة الأجنبي، أو لرغبة المذاهب التي لا تلاقي هوى من المجتمع؟

فحقيق إذن بهذه الصحف ألا تكون متجمعة على هذا النحو الذي يوحي بالسيطرة. خليق بكل صحيفة منها أن تكون مستقلة عن بقية الصحف. جديد بكل صحيفة منها أن تعبر عن قطاع معين من قطاعات

البلد الواحدة، أو الدولة الواحدة. إن صحافة الهيئات لا الأفراد هي الصحافة الرشيدة القديمة، وهي الصحافة التي تمكن لأكبر عدد ممكن من الجمهور أن يعبر عن رأيه بصراحة، ومن مجموع هذه الآراء البناءة يخلق المجتمع نفسه من جهة، ويتكون ما يسمى بالرأي العام من جهة ثانية. وبدون هذا لا يكون هناك وجود مطلقًا لما يسمى بالرأي العام في أية أمة من الأمم. بل بدونه يصبح هذا الرأي أسطورة ينبغي للشعوب ألا تنخدع بها.

الصحافة، والاحتكار

قلنا إن الصحافة صناعة، وتجارة، ورسالة. وقلنا إن الصحيفة أداة هامة في تكوين الرأي العام، وفي تحديد الاتجاهات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في كل جهة من جهات العالم الذي نعيش فيه، وإن هذا الرأي لا ينبغي أن تستقل به جماعة قليلة من الناس هم أصحاب الصحف.

والصحافة من أجل ذلك يجب أن تحمي نفسها على الدوام من طغيان رأس المال. فلا ينبغي لها أن تكون خاضعة لمشيئة رجل بعينه، هو صاحب رأس المال ليكون المتصرف الحقيقي في أمورها، والموجه الوحيد لسياستها، واتجاهاتها. على أن ذلك إن جاز بالقياس إلى صحيفة واحدة فقط من الصحف التي تطالع القراء بطريقة دورية منظمة، فإنه لا يجوز بالقياس إلى مجموعة من الصحف، والمجلات تصدر كلها عن مؤسسة

واحدة، ويتحكم فيها جميعًا صاحب أكبر قدر ممكن من الأسهم التي اشتركت في بناء هذه المؤسسة؟

لقد أثار هذا الموضوع الخطير ضجة كبيرة في إنجلترا، وغيرها من البلاد المتحضرة كما رأينا. وتساءل الناس عن مدى خضوع الصحافة لرأس المال، وتوجيهات رأس المال، وعن الفوائد، والأضرار التي تنجم عن ذلك؟

والذي نعلمه أنه ليس في قانون إنجلترا ما يمنع أن تكون المنشآت الصحفية في قبضة رجل واحد، أو مجموعة من الرجال، أو في يد شركة مساهمة أسهمها اسمية، وغير قابلة للانتقال إلا بعد موافقة مجلس الإدارة.

ونحن نعرف -مثلًا- أن ملكية (التيمس) تعود إلى الكولونيل ج ج استور، وأن ملكية (الديلي تلجراف) تعود إلى الفيكونت كامروس، وملكية الديلي اكسبريس تعود إلى اللورد بيفروك. أو أنه المالك للأكثرية الساحقة من أسهم هذه الجريدة، وهكذا شاء القانون الإنجليزي ألا يتدخل في إنشاء الصحف على اعتبار أن ذلك عمل تجاري. والإنجليز يأخذون إلى اليوم بمبدأ حرية التجارة. وفي ذلك يقول مستر إيفوري توماس أحد محرري النيمس (١٢): «إن الجريدة الإنجليزية هي أحسن مثال للمبدأ القائل ببقاء الأصلح، وكلمة (الأصلح) لا تعني بالضرورة (الأحسن) ولكن الأصلح لملاءمة الظروف. فيجب على الجرائد التي تريد أن تعيش أن

---

(١٢) عن تيرو Terou في كتابه Economte et Legistution de la press ص١٤٢.

تتلاءم دائمًا مع الظروف. والظروف في تغير مستمر، فينبغي للجريدة أن تعدل في وقها، وحروف طبعها، وطريقة تنسيقها، وفي محرريها متى كفوا عن إرضاء الجمهور. بل عليها أن تعدل في آرائها إذا كانت هذه الآراء قد بليت، وعفا عليها الزمن» !!.

من أجل هذا رأينا أن الاتحاد القومي للصحفيين الإنجليز في مدينة ليفربول اقترح على الحكومة في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٦ أن تبادر إلى التحقيق في هذه الموضوعات بالذات، وهي:

أولًا– ملكية الصحف تمويلها، والرقابة عليها، وعمل مثل ذلك بالقياس إلى المجلات، ووكالات الأنباء.

ثانيًا– مدى استعداد الصحافة القومية المستقلة لمقاومة التنافس المزايد بينها.

ثالثًا– مدى ما شجعت عليها النكتلات الصحفية من احتكار رءوس الأموال.

رابعًا– سلطان الإعلانات على الجريدة، وخضوع الجريدة لها في تقديم بعض الأخبار، وحذف بعضها الآخر، ونحو ذلك.

خامسًا– العبث ببعض الأخبار المهمة، والإتيان بها أحيانًا في زحمة الأخبار الأخرى غير المهمة بقصد تضليل القارئ.

وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ طلب نواب حزب العمال من المجلس الموافقة على الاقتراح الآتي:

«يرى هذا المجلس تقديرا للاهتمام المتزايد الذي يبديه الجمهور بشأن الاتجاهات الاحتكارية، والإشراف على الصحافة، ورغبة في دعم حرية التعبير عن الرأي بطريقة هذا الإشراف على الصحافة، وحرصا على إمكان الحصول على أكبر قدر مستطاع من الدقة في عرض الأخبار على الجمهور أن تؤلف لجنة ملكيته برلمانية للتحقيق في مالية الصحافة، أو الإشراف عليها، وعلى إدارتها، وملكيتها ».

وبعد مناقشات عنيفة استغرقت ست ساعات ونصف ساعة وافق مجلس العموم البريطاني على الاقتراح المذكور بأغلبية ٢٧٠ صوتًا ضد ١٥٧ صوتًا.

واجتمعت لجنة التحقيق الملكية البرلمانية الإنجليزية في المدة ما بين سنة ١٩٤٧، سنة ١٩٤٩ وقامت بدراسة هذه الموضوعات التي سبقت الإشارة إليها، ومن أهمها موضوع الاحتكار، وأثره في حرية الصحافة. وقدمت في نهاية الأمر تقريرًا يشتمل على أكثر من ٦٧٠ فقرة.

واعترف التقرير بوجود خمسة تكتلات صحفية كبيرة سنذكر بيانًا موجزا عنها في الفصل القادم تقوم كل واحدة منها على إصدار عدد كبير من الصحف في جميع أنحاء المملكة المتحدة البريطانية.

كما اعترف التقرير بأن كبار المساهمين في هذه المؤسسات هم الذين يديرون بالفعل سياسة هذه الصحف، والمجلات بل أن بعضهم يرأس بالفعل تحريرها، ويكتب بنفسه كثيراً من مقالاتها الافتتاحية. ومعنى ذلك أن ميول رجل كاللورد روزمير، أو آخر كاللورد بيفربروك، وأمثالها من أصحاب تلك التكتلات، أو المؤسسات لابد أن تنعكس على الرأي العام، ولابد أن تكون هي وحدها القادرة على الاستيلاء على مشاعر القراء.

وهنا تساءل الناس، وكان من حقهم أن يتساءلوا باستمرار هل يتفق مع الصالح العام أن يكون لرجل واحد من هؤلاء الرجال حق استخدام كل هذا العدد من الصحف، والمجلات بقصد الدعاية لهدف معين، أو لفكرة معينة، وذلك لمجرد أن هذا الرجل يملك أكبر عدد من الأسهم في هذه المؤسسة؟ ثم ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها في مثل هذه الحالة؛ لكي يضمن الشعب أن سياسة التحرير التي تتبعها سلسلة صحفية من تلك السلاسل Ohains تصدر عن وعي كامل وصحيح للمصلحة العامة، لا الخاصة؟.

تلك مشكلة من المشكلات الصحفية شغلت بال المفكرين في العالم، وشغلتنا نحن كذلك في قسم الصحافة بجامعة القاهرة.

وقد انتهى بنا البحث إلى نتيجتين هامتين ناقشهما التقرير البريطاني الذي أشرنا إليه. والنتيجتان هما:

الأولى: العمل على إبعاد الأفراد، والشركات التجارية عن ميدان صناعة الصحف. وقصر هذا الحق (وهو حق إصدار الصحف) على الهيئات، والجمعيات التي تنظم أفراد الشعب في أي قطر من أقطار العالم.

الثانية: تأميم صناعة الصحف، وذلك بقيام شركات تعاونية تعتبر جزءًا من الحكومة، وتكون مهمتها طباعة الصحف بناء على عقود مبرمة بينها، وبين تلك الشركات التعاونية بحيث تستطيع هذه الشركات أن تقدم لجميع الصحف على السواء من الخدمات كل ما كانت تقوم به المؤسسات الصحفية الحرة قبل ذلك.

أجل ، ناقش التقرير رؤساء الصحف البريطانية في مثل هذه الأفكار، أو المقترحات على أساس من الواقع، والمشاهدات، وفي التعليق على الاقتراح الأخير. وهو الاقتراح الخاص بتأميم صناعة الصحف، قال التقرير في الفقرة رقم ٥٩١:

«إن اعتراضنا على ذلك لا يقتصر فقط على أن هذا الاقتراح لا يحقق الغرض منه. فالحقيقة أن أية مطبعة من المطابع تستطيع أن تقدم للناشرين خدمات جليلة من هذا النوع. ولكن هناك كثير من الاقتراحات التي لا تقل أهمية عن الاعتراض السابق. وهو أن إصدار صحيفة جديدة مشروع لا يستطيع أي إنسان أن يتكهن بنتائجه فأين الضمان على أن الصحيفة ستلقى الرواج المطلوب؟ أليس من الجائز أن الصحيفة التي تتعهد بطبعها شركة من الشركات المؤممة تبوء بالفشل بعد مدة لا تزيد عن ستة

أشهر؟ وبذلك نجد الشركة المؤممة نفسها، وقبل أن يتم تسديد تكاليف الطبع، قد أنفقت مبالغ طائلة في شراء المعدات، والمباني ثم لم يعد شيء من ذلك بفائدة على رأس المال، وإذ ذاك ستضطر مثل هذه الشركات رغبة منها في حماية نفسها ضد هده الأخطار إلى التأكد أولًا، ليس فقط من قوة الضمانات المالية للناشر، بل من فرص النجاح المختلفة التي أمام الصحفية. وهكذا يتجاوز الأمر الحدود المالية إلى الاعتبارات السياسية، وغير السياسية، وبذلك يصبح الفصل في كل مشروع جديد يتقدم به صاحبه إلى الشركة المؤممة أمرًا عسيرًا قلما يجد الحل».

معني ذلك أن المشكلة مازالت تنتظر الحل من جهة، وإنها خليقة بتفكير المفكرين من جهة ثانية. ذلك أن الخلاف لا يقع بين المتناظرين في هذه المشكلة حول الجانب النظري، أو الفلسفي، وإنما يقع بينهم حول الجنب التنفيذي، ونحن واثقون من أن المهتمين بهذا الجانب سيتفقون قريبًا على حل مناسب.

ولكن أليس في وسعنا أن نرد على اللجنة التي أبدت هذا الاعتراض بأن مشروع تأميم الصحافة بهذه الطريقة كأي مشروع آخر من المشروعات الاقتصادية المعروفة إنما يتألف من وحدات، أو أجراء، أو صحف، ودوريات كثيرة يتحمل بعضها نفقات بعض، ويقوم بعضها بخسائر بعض؟ ثم أليس ذلك ما يحدث بالفعل مع بعض المشروعات الحكومية الأخرى في بلاد كإنجلترا، وأمريكا، ومصر؟

إن تأميم صناعة الصحافة كتأميم الطب كتأميم التعليم كتأميم المرافق الحيوية الأخرى، الأمة لا تحتاج إلى أكثر من اقتناع الحكومة، والشعب بوجاهة الفكرة.

وقبل أن ندع الكلام عن الاحتكار في الميدان الصحفي يجمل بنا أن نشير إلى بعض الأمثلة السيئة من هذا الاحتكار في العالم. نذكرها لمجرد العبرة. وليعلم القراءة أن السلام فادح التكاليف بالقياس إلى رجل الأعمال، ورجل الصحافة في أمريكا في الوقت الحاضر، وأن من مصلحة الاستعمار في أي شكل من أشكاله الإبقاء على هذا الاحتكار بأي شكل من أشكاله كذلك، وأن على الصحافة في وقتنا هذا تقع المسئولية الكبرى في بقاء العالم على هذه الحالة التي تنذر بالخطر.

مرت البشرية بتجربة خطرة كان فيها تجار السلاح في أوروبا يسيطرون سيطرة تامة على الصحافة، وكانت الصحافة من جانبها قد أثرت ثراء فاحشًا بسبب ذلك. وكأن هذا الثراء الفاحش هو الثمن الذي اشترى به تجار الحروب فشل مؤتمر نزع السلاح في النهاية فقد أوعز تجار الأسلحة إلى الصحف أن تنشر الرعب، والفزع في أرجاء أوروبا، وأن تخوف الناس من قرب وقوع الحرب، وأن تهيئ الأذهان لذلك تهيئة كاملة.

وكشف الزعيم الهندي: جواهر لال نهرو عن هذه الحقيقة في كتابه «لمحات من تاريخ العالم» بقوله (١٣).

---

(١٣) انظر الكتاب المذكور ص ٩٢٤ – ٩٢٥.

«إن الحرب، والاستعداد للحرب يعني مكاسب كبيرة لشركات الأسلحة، وهي الهيئات التي تتاجر في الموت بالجملة، وتبيع أدوات الدمار لكل من يدفع الثمن الذي تحدده. وإن أي تفكير في نزع السلاح معناه إفلاس هذه المصانع، وبوار تجارتها. ولذلك كان من الطبيعي أن يبذل أصحابها أقصى الجهود لمنع وقوع هذه الكارثة بالنسبة لهم.

ولذا أبدت هذه المصانع نشاطا كبيرًا عن طريق الصحافة، ونجحت في بث روح الفزع من الحرب، وفي حث الحكومات على انتهاج سياسة الستلح. بل عن هذه المصانع أخذت في نشر تقارير كاذبة عن النفقات الحربية لبعض البلاد بقصد إغراء البلاد الأخرى على زيادة نفقات التسلح. وهكذا اشترت هذه المصانع ذمم أصحاب الصحف. وحين عرض في مؤتمر لاقتراح الخاص بتحريم صناعة الأسلحة في العالم لاقى هذا الاقتراح من جانب الحكومة البريطانية معارضة قوية. وهذا كله بعض ما حدث في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في جنيف سنة **١٩٣٢**».

وإذن سياسة الاحتكار لا تمتد فقط إلى الصحافة بل تمتد أيضًا إلى كثير من السلع التي تحتاج إليها الشعوب، والحكومات في الوقت الحاضر: فهي تمتد إلى صناعة الصلب اللازم في صناعة الأسلحة، وإلى صناعة السيارات، وغيرها من أدوات الترف، أو الأدوات التي تعتبر من لوازم الحياة العادية، ونحو ذلك.

والاحتكار في ذاته عدو الحرية، وعدو الديمقراطية، والطريق الوحيد لتحكم القلة في مصائر الكثرة. وكما يكون وجه الاحتكار كريها في نظر

الرجل الاقتصادي النزيه فكذلك يبدو هذا الوجه كريها في نظر الصحافي المستنير. أو الصحافي المتحمس لما فيه خير البشرية.

إننا إذن أمام الاحتكار أقل من الأطفال في بيت أبيهم قبل أن يبلغوا سن الرشد، وقبل أن يستطيع كل واحد منهم أن يستقل ببيت، كبيت الأب. لابد أن تأتمر بأوامر هذه القلة من الناس، وهم أصحاب رؤُوس الأموال، ولا مفر لنا من العمل على هواهم، ولو كان في ذلك ما يؤدي بنا إلى الهاوية.

وسنرى في فصل من الفصول التالية كيف سرى سرطان الاحتكار في جسم الصحافة، بل في وسائل الإعلام كافة. وسنرى أن المؤسسات الصحفية في أمريكا، وأوروبا لا تقتصر على ملكية الجرائد، والمجلات بل تتجاوزها إلى ملكية المحطات الإذاعية، والتليفزيون، ووكالات الأنباء. فأي قدر إذن من الحية بقى للمواطن العادي في أمريكا، وأوروبا ما دامت الأنباء ترد إليه بطريقة خاصة. وما دامت الأفكار تصاغ له بطريقة خاصة، وما دامت هذه الفئة القليلة من أصحاب رءؤُوس الأموال تبني عقله، وذوقه بطريقة خاصة؟.

وبعد هذا، وذاك يقال عن الجمهور في أوروبا، وأمريكا إن له حرية في إبداء آرائه، ويقال عن الرأي العام في تلك البلاد المتحضرة أن له وجودًا لا سبيل إلى نظامه!! اللهم إن هذا كذب في تصوير الحقيقة، ومبالغة في تضليل الجماهير المظلومة. والسبب في وجوده حصر الصحافة في هذه الفئة القليلة.

المشكلة الخامسة

الصحافة، والإثارة

(وبها فصلان)

الفصل الرابع عشر

صحافة الخبر، وصحافة المقال

مرت الصحافة المصرية منذ نشأتها إلى قيام الحرب العالمية الثانية بثلاث مراحل، أو ثلاثة أطوار: في الطور الأول: وكان يمثله أصدق تمثيل رفاعة الطهطاوي –كانت صحافتنا المصرية لا تكاد تعنى بأكثر من الأغراض الثقافية كنشر الآداب العربية القديمة من جانب، ونقل الآداب، والعلوم الأوروبية إلى اللغة العربية من جانب آخر. وفي الطور الثاني: من هذه الأطوار الثلاثة –وكان يمثله تمثيلا صادقًا كذلك رجال منهم الشيخ مُحَّد عبده، والسيد عبد الله النديم –عنيت صحافتنا المصرية– فضلًا عن الأغراض الثقافية– بغرضين جديدين هما الغرض الاجتماعي، والغرض السياسي. وكانت مصر محوطه إذ ذاك بجملة من الظروف السيئة التي أوجبت على صحافتها أن تجرى هذا الجري.

ثم في الطور الثالث من هذه الأطوار –وكان يمثله ثلاثة رجال، أو أربعة. وهم السيد علي يوسف، والزعيم الشاب مصطفى كامل، والأستاذ أحمد لطفي السيد، والأستاذ أمين الرافعي صاحب جريدة الأخبار –كانت صحافتنا تهدف بنوع خاص إلى مساندة الحركة الوطنية التي اقترنت بحكم عباس حلمي الثاني. ولذا أطلق المؤرخون على هذه الفترة من فترات الجهاد الوطني اسم «الطور الصحافي من أطوار الحركة الوطنية».

لقد ضربت المثل هنا بالصحافة المصرية؛ لأنها الصحافة التي كان تدرجها ملائما لسنة التطور الذي تخضع له الأمم عادة بل ضربت المثل هنا بالصحافة المصرية لأدل القارئ على حقيقة من حقائق التاريخ البارزة. وخُلاصتها أن الصحف المصرية – ومعها الصحف العربية– كانت في عهودها السابقة (صحافة رأي) قبل كل شيء، وبمعنى آخر كانت صحافة ذات رسالة. فهي في المرحلة الأولى من مراحلها تهدف إلى تنوير الشعب العربي، ووصله بالثقافتين الشرقية، والأوروبية. ولذا شجعت الصحافة هذين الرافدين من روافد العلم، والأدب حتى أصبحا يصبان معًا في نهر الثقافة العام. لذلك الوقت.

وهي في المرحلة الثانية تهدف إلى الإصلاحيين السياسي، والاجتماعي إلى جانب الهدف الثقافي. ثم هي في المرحلة الثالثة تضع كل إمكانياتها في خدمة الحركة الوطنية، ومقاومة الاحتلال البريطاني، ومن هنا كانت هذه المرحلة الأخيرة تمثل العصر الذهبي لما سمى في مصر (بصحافة الرأي).

ولم يكن إلا أخيرًا، وقبيل الحرب العالمية الثانية أن اتجهت الصحافة المصرية، وجهة أخرى. فأصبحت (صحافة خبر)، وساعدتها ظروف الحرب، واتجاهات الصحافة العالمية بعد ذلك على المضي في خطتها الجديدة.

وإذا أردنا أن نعرف بوضوح متى بدأت الصحافة المصرية على هذا النحو قلنا إن ذلك إنما يقترن بظهور (صحيفة المصري). وكانت ملكًا في

أول الأمر لثلاثة رجال، وهم: محمود أو الفتوح، وكريم ثابت، ومُحَمَّد التابعي. وفي العدد الأول من أعداد هذه الصحيفة بتاريخ (١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٦) كتب التابعي يقول:

(ووعد واحد فقط هو الذي نتقدم به إلى القراء، وهو أن نحاول –ما استطعنا– أن ندخل على المصري دائمًا لونا من روح العصر الذي تعيش فيه –عصر السرعة، والاختزال، والقصد إلى الهدف من أقصر طريق– عصر الأنباء، والأخبار، ودائمًا الأخبار... إلخ.

تلك شهادة صريحة من رجال الصحافة بتحولها من ذلك الوقت من صحافة رأي إلى صحافة خبر. وإن كانت ثم أمور أخرى مهدت السبيل لهذا التحول الأخير.

وليس شك في أن من هذه الأمور نشوب الثورة المعروفة بثورة سنة ١٩١٩. وهي الثورة التي لفت أنظار الجمهور المصري إلى أهمية الأخبار، وجعلته يتتبع باهتمام تحركات الزعيم سعد زغلول، وصحبه في أرجاء أوروبا سعيا وراء الوصول إلى حل مقنع للقضية المصرية.

معنى ذلك باختصار أن الصحافة المصرية من هذه الناحية كانت مخالفة بعض الشيء للصحافة الأوروبية. فقد كانت هذه الصحف الأوروبية حتى العصور الحديثة صحف أخبار. وكانت الأخبار الرسمية، أو السياسية، أو الحزبية حتى نهاية القرن الثامن عشر هي كل شيء في أوروبا ثم لم تكد تظهر الديمقراطية حتى هفت إليها نفوس الناس في كل من أوروبا،

وأمريكا الشمالية فظهرت صحافة الرأي، وحلت محل صحافة الخبر، وبلغت صحافة الرأي أوج عظمتها بقيام الثورة الفرنسية، وظهور الأحزاب السياسية.

ثم في أثناء القرن التاسع عشر بقى لصحافة الرأي سلطانه الكبير على قلوب الأوروبيين، والأمريكيين، واستمر الحال على ذلك حتى كاد القرن التاسع عشر أن ينتهي، وكاد القرن العشرون أن يبتدئ. وإذ ذاك فقط ظهرت مدرسة جديدة من مدارس الصحافة. كانت ثمرة من ثمرات التقدم الصناعي، ونتيجة من نتائجه، وإذا ذاك فقط تحولت الصحافة – كما قلنا في الفصول الماضية– إلى صناعة، وتجارة في وقت معًا، وخضعت الصحافة الأمريكية بنوع خاص لرأس المال. ولجأت تلك الصحافة حينذاك إلى بدعة (التكتلات الصحفية) التي تحدثنا عنها. واضطرها كل ذلك إلى أن تسعى وراء الخبر، ومتابعة الخبر بكل الطرق. وتكلفت في سبيل الأخبار، ومتابعتها كثيرًا من العنت، بل خاضت كثيرًا من الباطل حتى لقد لجأت إلى طريق الإثارة، والتهويل، والمبالغة، والكذب أحيانًا في صياغة الأخبار. وفي مثل هذه الأحوال لا يصبح هناك مجال أمام الصحف لتفكر في أول واجب من واجباتها، وهو واجب التوجيه، والإرشاد، ومفضلة إياه على واجب التسلية، والإمتاع.

* * *

ذلك يحمل التاريخ الصحفي في عالم اليوم، ومنه نستطيع أن نعرف أن صحافتنا العربية مرت بطور خطير من أطوارها كانت فيه بحق (صحافة رأي). وأبلت في ذلك الطور من البلاد الحسن ما يضع هذه الصحافة في مصاف الصحف الكبرى في العالم.

لقد احتفت الصحف المصرية إذ ذاك بمقالات الرأي إلى حد أن رجلًا كالسيد عبد الله النديم كان يصدر عددًا كاملًا من أعداد جريدة (الأستاذ)، وفيه مقال واحد فقط يتهافت الناس على قراءته كتهافت الناس في أيامنا هذه على عرض جديد في دار مندور السينما، أو المسرح، أو أشد من ذلك درجة، وكالنديم في ذلك بقية الكتاب الآخرين من أمثال مُحَمَّد عبده، وعلي يوسف ولطفي السيد، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، وأمين الرافعي، وعبد القادر حمزة، وحسين هيكل، وغيرهم.

* * *

ليس معنى ذلك مطلقًا أننا نغض من شأن (صحافة الخبر)، أو أننا لا نقدر إلا نوعًا واحدًا فقط هو (صحافة الرأي). كلا، فإننا نعتقد أن الصحافة في كل بلد من بلاد العالم تحاج إلى هذين النوعين معًا. والصحيفة الواحدة في أي بلد من بلاد العالم لابد أن تشتمل على هذين النوعين معًا. وتلك بديهة من بديهيات الصحافة ليست محلًا لمنافسة.

غير أن الفكرة التي ذهبنا إليها في هذا الكتاب واضحة لا لبس فيها، ولا اتهام. فهي تدعو إلى أن تقوم الصحافة بجميع واجباتها المعروفة،

وألا تكتفي بواجب واحد من الواجبات، تحصر فيه همها، وتجعله المورد الوحيد لها، وتنسى إلى جانبه أنها مسئولة عما هو أكثر من ذلك.

عن الصحافة -كما قلنا مرارًا- رسالة، وصناعة، وتجارة في آن واحد. والصحيفة التي تبيع الأخبار، وتكتفي بذلك لا تقوم بواجبها نحو الأمة، والحكومة. بل الصحيفة التي تتبع سياسة (الخبر للخبر) إنما تنحرف بمهمتها الجليلة إلى أسوء السبل، وتتحول في نظر الرأي العام من صحافة ذات رسالة إلى صحافة ذات تجارة. ومن هنا تنشأ المشكلة:

فهل يليق بالأمة الرشيدة، أو الحكومة الرشيدة أن تتخلى عن حماية صحف الرأي، وأن تتركها فريسة لصحف الخبر، أو هدفا لمنافسة هذا النوع الأخير من الصحف؟

إن المنطق، والمصلحة تقضيان بغير ذلك...

فصحف الخبر هي التي تقوم بتسلية الجماهير، وشغل أوقات الفراغ عند هذه الجماهير، ولا شيء أكثر من ذلك في حين أن صحف الرأي هي التي تبني المجتمعات، وتلقي الضوء كاملًا على وجوه النقص في هذه المجتمعات، وعليها تعتمد الحكومات في رسم الخطط السياسية، والاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه الحالة.

ونستطيع أن ننظر في تاريخ الكتاب الكبار في كل أمة من الأمم، ولتكن الأمة المصرية، فترى أن كل واحد من هؤلاء الكتاب قد وضع بيده

لبنة من البنات البناء، وترك لمن بعده وضع اللبنة الأخرى حتى أتى الوقت الذي تم فيه البناء على صورته الأخيرة، أنظر معي إلى رفاعة الطهطاوي، ومُحَمَّد عبده، والنديم، وصاحب الأهرام، وعلي يوسف، ومصطفى كامل، وأحمد لطفي السيد، وأمين الرافعي، وسعد زغلول، وأحمد حافظ عوض، وعبد القادر حمزة، ومُحَمَّد حسين هيكل، وتوفيق دياب، نجد أن كل واحد من هؤلاء شارك بلبه في بناء هذه الأمة، حتى أن دراسة التاريخ المصري بالمعنى الصحيح لا تكون إلا من خلال دراستنا لهذه الشخصيات كل على حده. وهذا كله بالقياس إلى ماضي الأمة. أما بالقياس إلى حاضرها، فغننا نلاحظ أن صحيفة الرأي في كل بلد من بلاد العالم هي الشريكة الحقيقية للحكومة في وضع سياستها الداخلية، أو الخارجية، وهي المسئولة دائمًا أمام الرأي العام عن كل ذلك.

وصحيح أنه من الصعب على الصحف التي من هذا النوع أن توفق بين تقديم مواد الرأي من جهة، ومواد التسلية، وتسرية هموم النفس من جهة ثانية. وصحيح أن مهمة الصحافة في ذلك صعبة غير هينة، ولكنها على كل حال ممكنة، متى استطاعت الصحف أن تقوم قياما حسنًا بهذين الدورين معًا، وأن تنهض بالواجبين على السواء.

على أنه حين يبدو من المستحيل على صحيفة الرأي أن تقف في الميدان أمام صحيفة الخبر فهنا ينبغي للحكام أن يفكروا في الأمر جيدًا.

فمن الحكومات من ترى أن من العدل، والإنصاف في مثل هذه الحالة أن تقدم المساعدات المالية لصحيفة الرأي حتى تقف على قدميها، وتحتفظ بحياتها، وتمارس عملها إلى جانب صحيفة الخبر. ومن الحكومات من ترى أن من العدل، والإنصاف أن تخص جرائد الرأي بقسط من الإعلانات الحكومية الكثيرة يكون أكبر من القسط الذي تجعله لجرائد الخبر في مثل هذه الحالة.

بل من الحكومات من تؤثر صحف الرأي بأخبارها الرسمية الهامة، وتحجب بعض هذه الأخبار عن صحف الخبر. وإن كان في هذا الحل الأخير ما لا يتفق، وعدالة الحكام، ولا ينقص من كرامة المهنة.

ومن الحكومات من توحي إلى صحف الرأي بمشروعات مضمونة النجاح؛ تؤدي إلى مضاعفة الدخل الناتج عن التوزيع.

لقد يكون في هذا كله بعض الخير، ولكن خير منه في نظرنا هو مهارة أصحاب الصحف أنفسهم، وإفساحهم المجال أمام المواهب العظيمة في التحرر، والإخراج، والصحفي الموهوب يستطيع في سهولة، ويسر أن يقدمه بتنويع المادة التي يقدمها لقرائه. وذلك بالضبط ما كان يفعله السيد عبد الله النديم في القرن الماضي –قرن البداوة الصحفية في مصر– فقد استطاع هذا الرجل العجيب أن يقدم لقراءة مجلة (التنكيت، والتبكيت) منذ العدد الأول من أعدادها ألوفًا كثيرة من الصحافة المقروءة فكان يكتب (المقال الرمزي) لخاصة الخاصة. وكان يكتب المقالات المعتادة

لطبقة المتوسطين في الثقافة. وكان يكتب باللغة العامية بضع حكايات هدفها الإصلاح الخلقي، والإصلاح الاجتماعي لبقية أفراد الشعب. وهكذا كان هذا الرجل الموهوب قادرًا على أن يقدم لكل صنف من الناس الغذاء الذي يلاءم عقولهم، ويتفق وميولهم، ويكون فيه إرشادهم، وتوجيههم، كما يكون فيه كذلك تسليتهم، والترويح عن نفوسهم، ومن هنا كان النديم صحفي مصر في القرن الماضي بدون منازع.

وإذا كان هذا صحيحًا بالنسبة للقرن الماضي الذي قلنا أنه قرن البداوة في الصحافة فكيف لا يكون هذا أصح بالنسبة للقرن الحالي الذي أصبح فيه الصحفيون يملكون من وسائل التحايل في التحرير ما لم يفكر فيه الأقدمون الأولون؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يبتدع الشخصيات الصحفية ابتداعًا، وأن يخترع الأحاديث اختراعا، وأن يدير على ألسنة هذه الشخصيات التي ابتكرها خياله ما يريد من وجوه النقد، أو اللذع؟

أليس يستطيع الكاتب الحديث أن يجري كلامه على ألسنة الحيوان، والطير، ويصنع في ذلك صنيع (كليلة، ودمنة) منذ أكثر من ألف سنة؟

بلى، يستطيع الكاتب الصحفي أن يسلك جميع هذه الطرق، وأن يقدم لقرائه جميع هذه الصور، وأن يجعل من صحيفته تحفة في يد القارئ تستريح إليها نفسه، وبصره، ويجد فيها ما يساعده على هموم هذه الحياة،

كما يجد فيها بعد هذا كله من الآراء، والأفكار، وخلاصات العلوم، والآداب ما ينفعه، وينفع المجتمع.

صحيح إن مسرحية الحياة كما تجد التعبير عنها عند الأدباء، والشعراء، وكتاب القصص تجد هذا التعبير عنها كذلك عند رجال الصحف. وفي مسرحية الحياة الكثير من حوادث الخير، والشر معًا. وربما كانت حوادث الشر تسترعي انتباه الناس في الغالب أكثر من حوادث الخير. ولكن الذي يحدث عادة في الصحافة أننا نجد (صحف الخبر) تهتم بأخبار الجنس، وأخبار الجريمة، وتجري وراء الأنباء التافهة الحقيرة، وتصرفها هذه العناية عن الجري وراء العنصر الثاني من عناصر الصحافة، وهو عنصر المقالة.

فخبر العروس التي زفت إلى عجوز، وماتت ليلة زفافها، وخبر التلميذة التي انتحرت في العاشرة من عمرها؛ لأنها وقعت في غرام شاب لم تستطع أن تبوح له بسرها. وخبر الزوجة التي سئمت زوجها في حين غرة فتركته لتقضي أيامًا في فندق هيلتون بعيدًا عن بيت زوجها. وخبر المرأة التي وجدت مقتولة في الصحراء قرب الهرم.

كل هذه أخبار يمكن نشرها، ولا اعتراض لنا على نشرها. وإنما الاعتراض على طريقة النشر من جهة. ثم على متابعة هذه الأخبار بحجة إشباع فضول القراء من جهة ثانية. مع أن هذه الأخبار في نظر الجمهور لا تستحق أن تكتب لنا العنوانات الرئيسية المريضة التي تحتل المكان الأعلى

من الصحيفة الأولى. وهذه الأخبار في نظر الجمهور كذلك لا تستحق متابعتها من جانب الصحف إلى الدرجة التي تعمد فيها مندوبو الأخبار إلى مضايقة الناس في منازلهم، وإزعاجهم في مكاتبهم، و اختلاف الأحاديث عليهم، ونسج القصص حولهم، ونحو ذلك!!

على أن من الصحف ما يهبط بالمستوى الإخباري إلى أكثر من هذا الحد. فنجدها تحرص على أن تفي القراء بالموعد الذي ينام فيه المغنى الفلاني، والموعد الذي يستيقظ فيه، كما نجدها تهتم بذكر السيجار الذي يدخنه هذا الممثل، أو ذاك. ونقرأ في بعض الصحف «شوهد الوزير الفلاني يحتسي فنجانا من القهوة في الأمريكيين». أو نقرأ «شوهدت الراقصة الفلانية، وهي تستعرض بعض الأزياء في شيكوريل»، ونحو ذلك من الأخبار التي لا تساوي قيمة المداد الذي طبعت به. لولا أن صحيفة الخبر عودت القراء على تزويدهم بالأخبار التي من هذا النوع.

* * *

وقصارى القول أنك تستطيع أن تلمس في صحيفة الخبر بعض السمات التي تميزها عن صحيفة الرأي. ومنها على سبيل المثال:

١- أنها تكتب المقال الذي تضطر إلى كتابته في شكل عمود صغير بالغ في الصغر. وحجتها في ذلك أنها لا تريد أن تترك للمقال حيزًا صحفيا كبيرًا هو في نظرها أولى بأن يملأ بالخبر المثير، أو متابعة الخبر المثير، أو يملأ بالإعلان الذي يدر على الجريدة الربح الوفير، ونحو ذلك.

على حين أن صحيفة المقال تجعل الأهمية الأولى لهذه المادة الصحفية الهامة. وتضحي في سبيلها بالإعلان نفسه في بعض الأحيان ما دام موضوع المقال مما يهم القراء، ويعود بالمصلحة الحقيقية عليهم، وعلى المجتمع.

٢- ومن سمات صحافة الخبر عنايتها البالغة كذلك بكتابة الخرافات، وتتبع حوادث الدجل، والدجالين، وتسلية القراء بهذه الأخبار التي تجعل لها عنوانات عجيبة ليس فيها شيء من احترام الجريدة لعقل القارئ.

على حين أن صحيفة الرأي تعرض لهذه الأخبار في بعض الأحيان، ولكن لتنقدها، وتسفه القائلين بها، وتظهر في أثناء ذلك بمظهر الرجل الحريص على أن يحترم محدثه، فلا ينزل به، أو بعقله إلى الدرجة التي عليها الأطفال، أو البله، أو المجانين، ونحوهم.

٣- ومن سمات صحيفة الخبر كذلك اهتمامها البالغ بأخبار الممثلين، والممثلات، والمغنيين، والمغنيات، والراقصين، والراقصات، وأخبار أولاد الذوات، وهم أبناء الأغنياء، أو طبقة «المتعطلين بالوراثة» كما سماهم بذلك الرئيس جمال عبد الناصر في بعض الخطب. ثم العناية التامة بالأخبار الشخصية البحتة ببعض البارزين في المجتمع.

على حين أن صحيفة الرأي تظهر اهتمامها الأكثر برجال الفكر، والأدب، ولا تنس إلى جانب هذا أن تهتم برجال الفنون على اختلافها؛ كالرسم، والنحت، والتصوير، والتمثيل، والموسيقى.

٤- ومن سمات صحافة الخبر الميل أحيانًا إلى (صنع الأخبار) بطريقة أدنى إلى التعسف منها إلى أي شيء آخر. وكثيرًا ما تكون هذه الأخبار المختلفة مما يهم الجمهور القارئ. فخبر عن لص هارب من وجه الأمن، أو وجه العدالة. وخبر عن دواء جديد لإعادة الشباب (كالدواء الذي يسمونه في هذه الأيام هـ٣). وخبر عن تجربة في موضوع تحضير الأرواح. كل هذه الأخبار، وأمثالها من الجائز أن تكون أخبارًا من صنع الجريدة، ولكنها تشغل أذهان القراء لمدة ليست بالقليلة. والملاحظ دائمًا أن الجرائد تلجأ إلى مثل هذه الطريقة عندما يقل في نظرها المحصول اليومي من الأنباء.

٥- وإذا أردنا أن نختصر جميع هذه السمات التي تميز صحافة الخبر من صحافة ا لمقال قلنا إن صحافة الخبر صحافة سلبية، وصحافة المقال صحافة إيجابية. الأولى هي صحافة الخبر للخبر تملأ فراغ الجريدة بالمادة التي تسلى بها القارئ سواء كانت هذه المادة مما يعود عليه بالنفع، أو يعود عليه بالضرر، أو الخطر. والثانية وهي صحافة الرأي، أو المقال تشارك في بناء الإنسانية، وفي تحرير البشر من أعداء البشرية. وتضحي من أدل هذه الغاية بالربح المادي أحيانًا. وبالتعرض لعسف الحكومات أحيانًا، ولا تسمح لنفسها بحال من الأحوال أن تكون حليفة الشيطان، أو تكون في صفوف السائرين بالجنس البشري نفسه إلى التأخر، أو الفناء.

وباختصار أشد بينما تبذل صحافة الخبر جهودها في جانب التسلية، والترفية عن القارئ، وتسرية هموم الحياة، وتقديم المواد الخفيفة على ذهنه،

والشبهة بالمشهيات على مائدة الطعام، إذا بصحافة الرأي تبذل قصارى جهودها في جانب الإرشاد، والتوجيه، ووصل القارئ الحديث بجميع أوجه التقدم الإنساني، ووصله كذلك بالرأي العام في الأمة الواحدة، وفي العالم كله. وفي أثناء ذلك تلقى الضوء كاملًا على الشخصيات الجادة التي لها تأثير كبير، وفضل عظيم في بناء المجتمع.

لست أدري متى تدرك الصحف أن المساحة التي تملكها، وتحاول أن تملأها بمختلف المواد الصحفية من أخبار، وأعمدة، ومقالات، وتحقيقات، وطرائف، وصور، وإعلانات ليست ملكًا لها وحدها. وإنما هي ملك القراء قبلها. فإن هذه المساحة التي تتحدث عنها أشبه ما تكون بالحصة في المدرسة، أو المعهد، أو الجامعة ليس من حق المدرس أن يملأها بالنكات الباردة، والأحاديث التافهة... وإلا أضاع على التلاميذ فرصة التعليم، ولم يقم في الوقت نفسه بحق الله، والدولة، أو حق التلاميذ في كل ذلك، فما بال صحافتنا الحاضرة في العالم كله لا تقدر ذلك؟ وما بالها تحاول أن تملأ الخبر الذي أمامها بتوافه الأخبار، فضلًا عن الكاذب، أو المحرف منها؟

إنها إذن لا ترعى حق الله، ولا حق الدولة، ولا حق المجتمع، ولا حق المهنة، ولا تريد أن يكون لها ضمير يحاسبها حسابا عسيرا على هذه الأمور، ويدفعها دفعًا قويًا إلى احترام الجمهور، وخدمة الجمهور، والترفيه الصحيح عن هذا الجمهور.

(وبعد) فقد مر بك أيها القارئ أن الصحافة العربية كالصحافة الغربية كان لها احتفال زائد بالمقالة دون الخبر، وذلك فيما مضى من زمن. وأما الآن فقد مال الميزان، وأصبح للصحف اهتمام أكبر بالأخبار دون المقال. ولذلك أسباب كثيرة عالجنا بعضها في كتب سابقة. ولكن ليس المهم هنا هو بيان هذه الأسباب. وإنما المهم في الواقع هو أن نسأل أنفسنا هذا السؤال:

هل سيستمر الحال على ما نراه الآن؟ وهل ستظل الغلبة للإخبار دون المقال إلى ما شاء الله؟

والجواب عن ذلك أن المقال سيشهد في القريب العاجل نوعًا من الانتعاش، بل ربما عادت له كل المكانة التي كان يتمتع بها مثل ذلك. وحسبنا الآن أن نشير إلى عاملين فقط من العوامل التي ستقضى بنا إلى هذه النتيجة.

أما العامل الأول فهو ظهور التليفزيون، وقيام هذا الجهاز الأخير بمهمة الإعلان على نحو يغني الجمهور في المستقبل عن الرجوع إلى الجريدة من هذه الناحية.

وأما العامل الثاني –فهو إحلال الحرب (الإيديولوجية) أو حرب المبادئ محل الحرب التي تقوم على القنابل، والطائرات، والصواريخ الذرية؛ وذلك في عصر يتوقع الكثيرون من المفكرين أن سيكون عصر سلام دائم تستخدم فيه الذرة في الأغراض السلمية لا الحرية، وينعم فيه البشر بقسط

كبير من الرخاء، والحرية، ويقرر في الشعوب الراقية رأي عالم ضد التفاهات، وضد الأخبار التي تتصل بالأشخاص، وهي الأخبار التي خصصت لها بعض الصحف الحاضرة مساحة لا تملأ مطلقًا بغير هذه الأخبار الصغيرة، ولو بطريقة مثيرة، أو بطريقة تبعث على الضحك، والسخرية.

وهذا يؤدي بنا إلى الكلام عن الموضوع الذي يشغل الأذهان في كل مكان من المعمورة في وقتنا هذا وهو موضوع (الإثارة) في الصحف.

الفصل الخامس عشر

الصحافة الصفراء أو الصحافة، والإثارة

قيل إن السبب في تسمية (الصحافة الصفراء) بهذا الاسم؛ أن صحفيا أمريكيا اسمه رتشارد Richaed outcoult ابتدع شخصية الطفل الأصفر Yellow Hid وهي شخصية (كاريكاتوية) امتازت بالانحراف الخلقي، وكان يطبع صورة هذا (الكاريكاتور) باللون الأصفر.

ولهذا اللون من الصحافة تاريخ في أمريكا. فيقال إن بولتزر j. palizer الذي مر ذكره في الكلام عن التكتلات الصحفية، وأن هيرست الإبن W.R,Hearst وهو كذلك من أصحاب السلاسل الصحفية الكبيرة في أمريكا –قد وقفا وجهًا لوجه في منافسة صحفية حادة بلغت أقصى حدودها في مدينة نيويورك، حيث اشترى الأول وهو (بولزر) صحيفة The World New. York واشترى الثاني وهو (هرست) الابن جريدة The Journal New. York، وكان ذلك في ما بين سنة ١٨٩٣، سنة ١٨٩٥. وإذ ذاك أحد الصحفيان الكبيران يتباريان في أمور شتى تتصل كلها بفن الإخراج، وتهدف إلى زيادة التوزيع حتى تجاوز هذا التوزيع ستمائة ألف نسخة في كل طبعة، و تراوح عدد صفحات الجريدة ما بين

ثمان وأربعين وخمسين صفحة. وكل ذلك بما لا يزيد عن خمسة بنسات ثمنًا للنسخة الواحدة.

أما الأمور التي تبارت فيها الصحيفتان فمنها كتابة العنوان، ومنها العناية بالصور، ومنها نشر الرسوم الكاريكاتورية، ونحو ذلك، ثم سرعان ما دخلت الأخرى ميدان المنافسة، وتسابقت كلها في تقليد صحف بوليتزرن وهيرست، وأصبح التهويل، والمبالغة طابعا عامًا للصحافة الأمريكية في تلك الفترة. وكانت الصحف كلما أمعنت في هذا الميل إلى المبالغة، والتهويل زادت أرباحها من ناحية التوزيع، فتحمست أكثر من ذي قبل للسير في هذا الطريق. ثم جاءت الحرب الأمريكية الإسبانية ففتحت الباب لهذه الصحف على مصراعيه لكي تسرف في هذا الاتجاه الجديد. واستمر الحال على ذلك حتى كانت الحرب العالمية الأولى فكان طبيعيًا أن تمضى الصحف في استخدام العناوايات العريضة، أو (المانشيت)، وأن ترضي لهفة القراء في معركة الأنباء، وأن تكثر كذلك من الألوان، والرسوم الكاريكاتورية، والصور، أو (الكارتون) السياسي. وأخطر من كل هذا، أو ذاك عناية الصحف عناية تدعو إلى العجب بأخبار الجرائم إلى الحد الذي أزعج كثيرين من القادة، والمصلحين. ومجة الذوق الأمريكي في ذلك الحين.

ونعود بالحديث إلى الرجلين اللذين مارسا هذا النوع من الصحافة في أمريكا، ونظر إليهما التاريخ على أنهما المسؤُولان الحقيقيان عن الحالة التي صارت إليها الصحافة الأمريكية في تلك الفترة. وهذان الرجلان هما (بولتزر)، (هرست) بل حسبنا الحديث قليلًا عن الأخير.

ولد هيرست الابن بولاية ألبا سنة ١٨٦٣. والتحق بجامعة هارفارد. وقيل في سيرته المدرسية أنه كان شابا معروفًا بالاستهتار بدروسه، وأساتذته على السواء، وأنه فصل من الجامعة عام ١٨٨٥، وكان أبوه قد اشترى صحيفة من صحف سان فرانسسكو فعمل ابنه بها، وبلغت أرباحه منها ٧.٥٠٠.٠٠٠ دولار. ثم قيل إن هيرست اشترى لنفسه بعد ذلك صحيفة من الصحف التي تصدر في مدينة نيويورك –وهي الصحيفة المسماة باسم Journal فأصدرها باسمه، واحتفظ لها بهذا الاسم نفسه. وفي هذه الصحيفة بذل هيرست عنايته بالإخراج على النحو الذي شرحناه. وزاد على ذلك أنه احتفل كذلك بأخبار الجريمة، وفضائح الجنس، ونحو ذلك من الأخبار التي تحمل طابع الإثارة على هذا النحو.

ولا شك أنه كان لهيرست الابن من الإمكانيات ما جذب إليه أصحاب الإعلانات فانهال على صحيفته عدد كبير منها، وكان ذلك مورد آخر من الموارد المالية التي زادت في قدرة الرجل المادية، وجعلت صحيفته قادرة على أن تغزو الجهات النائية، فذاعت في كل مكان، وغدت في كل يد، وأقبل الجمهور الأمريكي عليها إقبالا لا نظير له. وأصبح هذا الإقبال نفسه مشكلة المشكلات في الصحافة الحديثة. وانقسم الرأي العام نفسه بإزاء المشكلة قسمين: قسم يرى أنه لا خوف على الأخلاق، والمجتمع من صحيفة (جورنال)، وحجته في ذلك أن الفساد بين الناس قائم قبل ظهور (جورنال)، وإذن فلا صلة بين هرست، وهذا الفساد الذي طرأ على الأخلاق. ولا يصح أن يعتبر هذا الرجل مسؤولا عنه بحال من الأحوال.

أما القسم الآخر فرأي غير ذلك. رأي أن هذه النزعات الشريرة التي ظهرت من هيرست، وأمثاله من رجال الصحافة المثيرة، وإنما تخاطب في الناس غرائزهم الوضيعة، وتعتمد على إثارتهم على نشر أخبار الجنس، والجريمة. وعلى هذا فإن نشر هذه المواد بهذه الصورة يعتبر في ذاته جريمة أخلاقية خطيرة يجب أن يقع صاحبها تحت طائلة القانون –وهذا من جانب الحكومة. أما من جانب القراء فعليهم أن يقاطعوا هذه الصحيفة، فإن كل جنس يدفعونه في شرائها يعتبر عودا من أعواد الثقاب تشترك كلها في إشعال النار التي تحترق بها الأخلاق، ويتهدم بها المجتمع.

غير أن العجيب أن هذه المقاطعة من جانب الشعب الأمريكي في فترة من فترات حياته كانت بمثابة إعلان جديد عن هذه الصحيفة التي نشير إليها، زاد من رواجها، وضاعف من توزيعها، وآتت النتيجة عكسية لما قصد إليه الداعون إلى سياسة المقاطعة، والغيورون على الأخلاق، وعلى المصلحة. وهكذا ثبت بالدليل القاطع أن نداءات الإصلاح، وكشف أساليب الغش، والكذب، والخداع بين الناس سرعان ما تصبح هي الأخرى أداة من أدوات الإثارة، ودافعا من دوافع التهافت على هذه الشرور كما يتهافت الفراش على النار إلى مبال بأنها تحرقه.

ولم تكشف الصحافة الصفراء بكل ذلك حتى أخذت تتدخل تدخلا سافرا في القضايا الشخصية المتطورة أمام المحاكم. وخاصة إذا كان من هذه القضايا ما يتصل بالجنس، أو الجريمة. وبلغ من عناية الصحافة الصفراء

بهذه الناحية أنها كانت تبذل الأموال الضخمة لمن يعين الجريدة على الوصول إلى أسرار القضية.

ومن السمات التي يعرف بها هذا النوع من الصحف أنها تميل في كتابتها دائمًا إلى تشجيع الحرب، وتزكم أنوف الناس دائمًا برائحة البارود، ثقة فيها بأن إثارة الحروب بين الدول الكبيرة، والصغيرة تعود عليها بالأرباح الجليلة. ولذلك ترى أن هذه الصحف لا تذكر كلمة السلام، ولكنها تحاول بين حين، وآخر أن تصب نار العداوة، والبغضاء بين الشعوب زيتا جديدًا. وذلك بالضبط ما حدث للصحافة الأمريكية في غضون الحرب الأهلية. ثم في أثناء الحرب الأمريكية الأسبانية، ثم في أثناء الحرب العالمية.

وبهذه الطرق السابقة، وأمثالها أصبحت صحف هيرست، ومنافسه بولتزر محشوة بالتافه من أخبار الجنس، وأخبار الجريمة، والأخبار الشخصية الصغيرة. وأخبار المؤامرات الصحيحة، والمزعومة، وأخبار الحرب الباردة التي تجتهد الجديدة في تحويلها بالتدريج إلى حرب ساخنة بالمعنى الصحيح.

هذا كله فضلًا عن أخبار الممثلين، والممثلات، والراقصين، والراقصات، ودور اللهو الماجنة، وأخبار الطبقة المتعطلة بالوراثة، ونعني بها أولاد الأغنياء من الناس الذين لا عمل لهم إلا غشيان هذه الأماكن، وقضاء العمر في دور السينما، والمسرح، ونحو ذلك.

* * *

وهكذا لعبت الصحافة الصفراء في أمريكا دورًا في غاية في الخطورة في المجتمع الصغير، وهو الأسرة، والمجتمع الكبير، وهو الدولة، والمجتمع الكبير، وهو العالم، وأشعلت نار العداوة، والبغضاء بين الشعوب بما أنت به من مبالغات كبيرة حول معاملة الجنرال الاسباني ويزلر Walerine Wezler لسكان كوبا، حتى لقد لقب هذا القائد في جميع الجرائد الأمريكية التي يشرف عليها كل من بوليتزر وهرست «بالجزار»، وحدث أن أعدم القائد العام أحد الصحفيين شنقا بسبب ذلك. وسجن مراسل صحيفة ورلد (World) لنفس السبب، فزاد الطين بله، وتعرض القائد لهجمات شديدة. وانتحلت عليه آثام فظيعة، وكانت كل هذه الأشياء بمثابة وقود آخر أضيف لنار الحرب، وكانت في الوقت نفسه داعيًا قويًا؛ لزيادة توزيع الصحيفة من الجمهور الأمريكي في الشرق وفي الغرب، حتى ارتفع هذا التوزيع بعد سنة **١٨٩٥** إلى مليون نسخة.

* * *

ونريد أن نُلخص ما تقدم من حديث عن الصحافة الصفراء فنرى أنها تعتمد على أمور كثيرة منها ما يلي: أولًا– فن تصميم العنوان، والكتابة بالألوان الكثيرة كالأحمر، والأزرق، والأصفر لا لشيء إلا لإثارة القارئ، ولفت نظره لفتًا قويًا.

ثانيًا– الإسراف في استخدام الصور. وكثيرًا ما تكون هذه الصور مزيفة لا صلة لها بالحقيقة، والصور في ذلك كالرسوم الكاريكاتورية،

والكرتون الصحفي، وما إليها قد تكون وسيلة من وسائل تضليل القارئ عند هذا النوع من الصحف.

ثالثًا- تزييف الأخبار، وانتحال الأحاديث، واختراع التحقيقات التي لا وجود لها في الحقيقة، وذلك بقصد تشويش الأذهان، وبلبلة الرأي العام لغاية سياسية، أو اقتصادية غير مشروعة.

رابعًا- الإكثار من النكات، والفكاهات، والمداعبات، وبناء هذه المواد على الاختراع، والإتيان بها كذلك عن سوء قصد من الصحيفة. والصحيفة في تقديم مثل هذه المواد للقارئ تكون كمن يقدم (المخدرات) إلى صديقه يلتذ بها في الظاهر، وتؤثر في عقله، وتنقص منه في الواقع.

خامسًا- اختراع الشخصيات التي تلعب بها الصحيفة دورًا خطيرًا في توجيه الحكومة، والمجتمع وجهة خاصة لا تتفق ومصلحة الوطن العليا. ولا تتفق، ومصلحة السلام في العالم، ولا تتفق والغرض الشريف من توجيه النقد للشعب، أو للحاكم.

سادسًا- اختراع المواقف المسرحية التي تتظاهر فيها الصحيفة بالوقوف مع الجانب الضعيف، وذلك بقصد واحد هو ضياع الحقائق في زحام هذا المسرح الذي أقامته الصحيفة، وخلقته على نحو يتفق مع مصلحتها الذاتية لا مصلحة المجتمع.

سابعًا- الجري وراء التافه من الأخبار، والسعي وراء الأسرار الشخصية لا لغرض إلا لنشر الفضيحة، والغض من بعض الشخصيات المرموقة، وإنزال العظماء الحقيقيين عن عروشهم، ومد الأسلاك الشائكة بينهم، وبين أفراد الشعب المملوء إعجابًا بهم.

ويطول بنا القول لو أردنا أن نحصى الطرق التي تسلكها الصحافة الصفراء سعيًا وراء أهدافها الذاتية، وتحقيقا لمصالحها المادية. وفي ذلك يقول الرئيس روز فلت:

«إن الصحافة التي تثير الكراهية في النفوس هي السبب في انتشار جرائم القتل في المجتمع».

وفي الحديث الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر على الصحفيين غداة اليوم الذي صدر فيه القانون الخاص بتنظيم الصحافة (٢٤ مايو سنة ١٩٦٠) أفاض الرئيس في ذكر الأمثلة التي تدل على انحراف الصحافة المصرية، وأتى بشواهد من هذا الانحراف. ومنها على سبيل المثال احتفال الصحف الكبرى في القاهرة بأخبار الزوجة التي خانت زوجها، وخبأت في (دولاب) بيتها ثلاث رجال في وقت معًا!!! وقد استطرد الرئيس في السخرية من هذا الخبر قائلًا ما معناه: لابد إذن أن يكون بالدولاب في تلك اللحظة جهاز لتكييف الهواء!! ثم منها – أي من تلك الشواهد – خبر الزوجة التي طلبت الطلاق من زوجها لأنه مريض بالقلب، ونحو ذلك.

لا شك أن الصحيفة التي تأتي بمثل هذه الأخبار صحيفة لا تحترم نفسها، بل صحيفة تخون الأمانة التي وضعها الشعب في عنقها، بل صحيفة توصف بالتبديد في مال الشعب؛ لأن الشعب هو المالك الحقيقي للحيز، أو المساحة التي شغلتها الصحيفة بمثل هذا التافه من الأخبار.

ومن الأولى بنا دائمًا أن نعطي للقارئ العربي، أو الأجنبي صورة صحيحة، ووثيقة من الوطن الذي نعيش فيه، ولا يمكن أن تكون نوادي الجزيرة، والزمالك، وهليوبوليس، وفنادق هيلتون، وسميراميس هي الصورة الحقيقية للوطن الذي نعيش –كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر، ولكنا إذا أردنا أن نلتمس هذه الصورة الصحيحة ففي الريف، وفي العزب، والكفور، وفي المصنع، والسوق، وفي الأحياء التي يعيش فيه تسعة أعشار هذا الشعب على الأقل. والأولى بهذه الأخبار الشعبية أن تأخذ مكان الأخبار التي تتصل بالأرستقراطية، أو بتلك الطبقة التي سماها الرئيس (بطبقة المعطلين بالوراثة)، وهي الطبقة التي لا مكان لها في المجتمع الديمقراطية الاشتراكي التعاوني بحال ما.

(وبعد) فما نصنع بهذه الصحافة؟ وكيف نقلل ما أمكن من الأضرار التي تسببها؟ يجب علينا في هذه الحال أن نعترف للصحف بميزتين كبيرتين: هما رخص الثمن من جهة، وتنوع مواد الصحيفة من جهة ثانية. ولا شك أن قارئ الصحيفة الذي يدفع فيها قرشًا واحدًا يجد فيها من المواد ما يرضيه، ويشبع فضوله، ويتفق، وعقله، وشعوره، وتطلعه على مأساة الحياة، ويسلبه كذلك بما في هذه الحياة نفسها من وجوه المرح، واللهو، ولكن

الصحافة لها آفات كثيرة، منها التميز في الرأي، ومنها الإثارة على هذا النحو؟ فكيف التغلب على كل ذلك؟

يقولون إن الصحافة داء من دوائها. ويريدون بذلك أن يقولوا إن في استطاعه القارئ ألا يكتفي بواحدة فقط من الصحف ما دام قارئا مستنيرا يستطيع التمييز بين مختلف الصحف، كما يستطيع الوصول إلى الحق بين أقوال هذه الصحف.

ولكن هل بهذه الطريقة يمكن الوصول إلى حل المشكلة؟ كلا، إذ المشاهد في عصرنا هذا أن الصحف التافهة هي الدائمة، وأما الصحف الجادة فهي محصورة في عدد قليل من القراء. وإن كان هذا العدد القليل منهم هو المدير الحقيقي لأمور الآلة، والمحرك الحقيقي لدفة السفينة.

إن علاج المشكلة إذن يأتي من ناحيتين لا ثالث لهما:

الأولى– ناحية الشعب القارئ– وخاصة هذه الطبقة المثقفة التي تضيق أوقاتها عن قراءة الصحف التافهة.

والثانية– أن تسن بعض القوانين، أو تنظم مهنة الصحافة تنظيما جديدًا من شأنه ألا يشجع على انتشار مثل هذه الصحف.

وبعبارة أخرى– يتوقف الأمر على رقابة المجتمع، وتوجيه، وتنظيم الحكومة للصحافة، وبالتعاون التام بين هذين النوعين من الرقابة يتكون

رأي عام يحارب الصحافة الصفراء، وذوق عام يمج هذا اللون من الصحف.

هذا هو الحل السريع للمشكلة، وهناك حل آخر بطئ، ولكنه أهم وأوكد من الأول في نتائجه وهذا الحل البطيء هو انتشار التعليم، وارتفاع مستوى الثقافة، والعناية بإعداد الصحفي الحديث وحسن تأهيله في الجامعات، والمعاهد.

ولكن بالرغم من وجاهة هذا الحل البطيء، وإيمان الكثرة من الناس بصدق نتائجه فإننا نرى أن المجتمع في هذا العصر يميل –كما سبق أن قلنا ذلك في مقدمة الكتاب– إلى أن يضع مسؤولية الفساد، والانحلال الخلقي على كاهل الصحافة، لا على كاهل البيت، أو الأسرة، وكاهل التعليم، أو المدرسة.

مسكينة أنت يا صاحبة الجلالة –الصحافة– فقد حملك المجتمع كثيراً من الأعباء الثقيلة، وأصبح عليك أن تقومي بها في صبر، وشجاعة!!

(والخُلاصة) أن الصحافة بمعناها الواسع، ونعني بها الجريدة، والمجلة، والسينما، والراديو، والتليفزيون ينبغي أن تكون نظيفة كل النظافة، ينبغي أن تتجنب الإثارة، وكل ما يخدش الأخلاق الكريمة، كما ينبغي أن نعنب بنشر أخبارها في هذه الحدود المرسومة.

ولكن ليس معنى ذلك مطلقًا أن تنسى الصحافة أن الخير، والشر في هذه الدنيا لا يفترقان. بل إن على الصحافة الشريفة أن تجابه الرذيلة، كما تساند الفضيلة، وأن تعنى بنشر أخبار الجريمة على أنها جريمة، أو على أنها الجانب المظلم من جوانب الحياة. شأنها في ذلك شأن الآداب الواقعي سواء بسواء.

وهنا تعجبني كلمة للكاتب الفرنسي أندريه موروا قالها في ندوة من الندوات موضوعها (الحب، وهل ما يزال الشباب يؤمن به إلى اليوم؟) قال (١٤):

«لست أظن أن الأدب الذي نسميه أخلاقيا يفيدنا كثيرًا في الحقيقة ذلك أن المشاعر النبيلة التي يصورها لنا هذا الأدب غالبًا ما تكون سطحية، ومصطنعة إلى حد ما، وأرى على العكس أن المهم هو أخذ الحياة كما هي، وإظهار فكرة أن من المستطاع أن تتضمن الحياة المشاعر الطيبة النبيلة.

فعندما أقرأ (نولستوي) أو (بلزاك) مثلًا أدرك تمامًا أن الشعور الطيب له مكان في هذه الحياة ولكنه مكان واقعي، ومعقول على كل حال في حين أنى لو قرأت رواية لا تصور إلا أناسا طيبين للغاية، لا عيب فيهم، ولا إغراء يستهويهم، فإن ذلك لا يثير اهتمامي، ولا يريح نفسي، بل لا ينفعني بشيء، فضلًا عن أنه يضر بالشباب؛ لأنه يعطيهم فكرة زائفة عن الحياة، ويسبب لهم صدمات كثيرة».

---

(١٤) مجلة الهلال. عدد إبريل سنة ١٩٦٠.

المشكلة السادسة

الصحافة، والتعصب

(وبها فصلان)

الفصل السادس عشر

الصحافة، والحزبية

تزدهر (الصحافة الحزبية) دائمًا في عصور الاستقرار، والهدوء السياسي للأمة، ففي هذه الأوقات تتفرغ الأحزاب للمنازعات الحزبية، والمناقشات الذاتية، تحاول بها أن تكسب لنفسها أكبر عدد ممكن من الأنصار، والأصدقاء، وأما في عصور الثورات، والانقلابات فإن الصحافة الحزبية لا تلبث أن تختفي لتحل محلها (الصحافة المذهبية). وفي هذه الأخيرة يتحدث الكاتب إلى القراء في مذهب الحكم، والقواعد الأساسية التي ينبني عليها الحكم، والانتفاع بالتجارب التي مرت على الأمة في مجال الحكم.

في عصور الاستقرار يعمل الناس في حياتهم بالمبدأ القائل «ليس في الإمكان أبدع مما كان». ولكنهم في عصور الثورة، والانقلاب ينسون ذواتهم، وينظرون نظرة كلية شاملة إلى الأشياء من حولهم، فيهملون العناصر الجزئية، والأمور الشخصية، ويتوجهون إلى الأشياء العامة بقلق زائد، واهتمام متزايد، ويبحثون في الأسباب، والنتائج، ويأخذ التفكير السياسي شكلا مغايرًا للشكل الأول.

وتمتاز الصحافة الحزبية غالبًا بأشياء منها:

أولًا– سلاطة اللسان إلى الدرجة التي لا تعهدها الأمة في طور آخر من أطوار حياتها.

ثانيًا– الإسراف في التدخل في الشئون الشخصية، والتعرض للمسائل الخاصة، والانزلاق في نهاية الأمر إلى نهش الأعراض، والتنابز بالألقاب في غير نظر إلى قانون الأخلاق.

ثالثًا– الخلط الظاهر بين المسائل الشخصية، والمسائل العامة، حتى لقد يختلط الأمر على القارئ نفسه فلا يفهم الأشياء كما هي عليه، بل يفهمها دائمًا كما هو عليه. والقارئ في مثل هذه الحالة صورة من الجريدة التي يقرؤها، وعبدًا لها في كل شيء.

ونريد أن نضرب المثل هنا بالصحافة الإنجليزية:

ففي القرن الثامن عشر بلغت الصحافة الحزبية أوجها في إنجلترا، وكان الصراع بين الملك، وأنصاره من جهة وحزب الهويج، وأنصاره من جهة ثانية قد وصل هو الآخر إلى الذروة. لا يمكن لتاريخ الصحافة الإنجليزية أن ينسى في تلك الآونة رجلين من كتاب المقال النزالي هما:

جون ويلكز John Wnkes.

وجونياس Junius أو الصحفي المجهول (لأن أمره لا يزال سرًا مغلقا على الإنجليز أنفسهم إلى اليوم).

أما أولهما وهو (ويلكز) فكان رجلًا سليط اللسان يقول عن نفسه «إن ذلاقة لساني، وطلاوة حديثي، وسحر بياني تنسي أية امرأة قبح وجهه، وتجعلني أثيرا عندها على أي رجل وسيم في طول إنجلترا وعرضها».

كان ويلكز عضوا في نادٍ بإنجلترا يقال له (نادي الجحيم)، وبحسبك أن تقرأ هذا الاسم لتعلم أي نوع من النوادي هذا الذي أمضى فيه الفتى مرحلة الشباب. وفي نادي الجحيم تعرف الشاب إلى شاعر ماجن يقال له (تشرشل) وعن طريق هذا النادي كذلك تعرف الشاب إلى كثيرين من كبراء الدولة، ومشهوري حزب الهويج. ودخل هذا الرجل ميدان الصحافة للدفاع عن هذا الحزب. وكان الخلاف بينه، وبين حزب الملك عظيمًا للغاية. ومن هنا نشبت خصومة عنيفة بين ويلكز، وملك إنجلترا –وهو يومئذ جورج الثالث.

وكان هذا الرجل، أو توفراطي النزعة حريصًا على السيطرة بنفسه على جميع الأحزاب، وعلى البرلمان بحيث أفقد الأخير سلطانه، وحال بينه، وبين أداء وظيفته. وهكذا شاء جورج الثالث أن يترك مكانته الأصلية باعتباره ملكًا دستوريا في إنجلترا، واستبدل بها مكانة جديدة أصبح فيها ملكًا، ورئيسا لحزب سياسي في وقت معًا.

ومن هنا انقسمت الصحف الإنجليزية قسمين:

قسم يناصر الملك، وآخر يهاجمه، ويدافع عن حزب الهويج، وكان من أشهر صحف الملك صحيفة يقال لها، البريطاني، كما كان من أشهر

صحف الهويج صحيفة عرفت باسم (البريطاني الشمالي)، أما (البريطاني) فكناية عن شعبية الملك جورج التي أدعاها لنفسه، وأما البريطاني الشمالي فكناية عن ميله إلى الإسكتلنديين الذين يبغضهم الشعب الإنجليزي من أعماق قلبه، ويمقتهم بكل أعصابه، ودمه. والمهم أن الصحيفة الأخيرة وهي (صحيفة البريطاني الشمالي) فكان يحررها، ويلكز، وفيها سخر هذا الكاتب سخرية مرة من رئيس وزرائه (بوت) Bote الإسكتلندي الأصل، وبني ويلكز على كراهية الإنجليز لكل ما هو إسكتلندي مقالاته النزالية التي اشتهر بها.

وإليك أمثلة بسيطة من هذه المقالات توحينا فيها النظافة اللفظية بقدر المستطاع، وتجنبنا أن تكون مشتملة على البذَاءة اللفظية التي عرفت عن هذا الكاتب، وأمثاله من كُتَّاب الأحزاب.

في أثناء احتفالات تتويج الملك جورج الثالث كان اللورد تالبوت Taluot قد درب حصانه على التراجع إلى الخلف بعيدًا عن حضرة ا لملك إمعانًا في الاحترام دون أن يستدير، أو يولي ظهره للملك بحال ما. ولكن حدث أن أخطأ الحصان وارتبك، فبدل من التراجع إلى الخلف بعيدًا من الملك أخذ يسير إلى الخلف، ولكن في اتجاه الملك. وعبثًا حاول الفارس أن توقف الحصان، ويثنيه عن تقهقره الشائن، واندفاعه نحو الملك بهذه الطريقة المعيبة. وخاصة أن الشعب كان يصيح، ويهلل، ويمعن في الضحك، والسخرية من هذا المنظر.

فكانت هذه فرصة سانحة للصحفي النزالي ويلكز، واتخذها مادة لمقال ساخر نشره في اليوم التالي وجاء فيه.

«إن أدبا كأدب حصان اللورد تالبوت لا ينبغي أن تمر عليه مر الكرام دون تعليق. وذلك أن هذا الحصان قد أظهر في يوم التتويج احترامه الشديد للملك! وإن كان ذلك بطريقة غريبة. وقد أعجبت الجماهير ببراعة الحصان، وبذكائه حتى أنها تعدت في إعجابها هذا حدود الاحتشام، وراحت تصفق في الحضرة الملكية لمهارة الحصان، ومهارة صاحب الحصان، ومع أني لا أعرف تمامًا نسبة الفضل في هذا العمل بين الحصان، وسيده – الأمر الذي يجعلني عاجزًا عن تقدير نسبة المعاش الذي سيصيب الحصان، وصاحبه –فلن أحمل نفسي مؤونة الحساب، وفي رأيي على كل حال أن كليهما كان عظيمًا، وأن واحدًا منهما لا ينبغي أن يتحط قدره عن صاحبه. لقد خلد فلم سرفانينس ذكر الحصان روزيناتي Rozinants كما خلد ذكر فارسه دون كيشوت. وحصان اللورد تاليوت مثل الكوكب الأعظم في شعر ميلتون كان يرقص في دائرة متخيرة متقدمًا تارة متقهقرًا تارة أخرى. وإذا كان التقدم من فضائل الجواد فإن التقهقر من فضائل سيده اللورد!». (١٥)

مثل هذه المقالات النزالية كثير جدًا في الصحافة الإنجليزية، والصحافة العربية، والصحافة العالمية. ينتهز لها الكاتب النزالي كل فرصة،

---

(١٥) راجع المقال الصحفي في الأدب الإنجليزي للدكتور إبراهيم إمام مخطوط ص٢٢٤.

ويكشف بها عن كل سوأه، ويصطنع في أثناء ذلك من الألفاظ ما ينبو عنه الذوق، ويندى له جبين الخلق.

ولقد مرت بنا في مصر تجربة الحزبية مرتين:

الأولى- حين ظهرت أحزاب ثلاثة هي حزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، والحزب الوطني، وكان لسان الحزب الأول صحيفة يحررها الأستاذ أحمد لطفي السيد، ويقال لها (الجريدة)، ولسان حال الحزب الثاني صحيفة عرفت باسم (المؤيد)، ولسان حال الحزب الأخير صحيفة (اللواء).

وقد تناولت هذه الصحف الحزبية الثلاث، ومعها صحف أخرى كصحيفة مصباح الشرق للسيد إبراهيم المويلحي. كثيرًا من المقالات النزالية تعرضت في أثنائها للأشخاص، ولسمعتهم بما أثار اهتمام الرأي العام المصري إلى درجة كبيرة، وكان النصيب الأكبر من أذى الصحافة المصرية في تلك الفترة قد أصاب شيخ الصحافة المصرية يومئذ، وهو السيد علي يوسف. واضطر هذا من جانبه إلى مهاجمة صحيفة اللواء، وصاحب اللواء.

أما (الجريدة) التي كان يحررها الأستاذ أحمد لطفي السيد فكانت أقل الصحف ميلا إلى المهاترة بهذا المعنى.

والمرة الثانية – التي تعرضت فيها مصر لتجربة الحزبية كانت عقب الانتهاء من الثورة الشعبية الكبرى سنة ١٩١٩. فإذا ذاك ظهرت أحزاب كبيرة من أهمها يومئذ:

حزب الوفد المصري.

وحزب الأحرار الدستوريين.

وحزب الشعب.

والحزب الوطني.

وبقيت هذه الأحزاب ما بين عامي ١٩٢٣، ١٩٣٩ تتراشق بالألفاظ، وتتناحر بالسباب، وتسلك في سبيل ذلك كل الطرق المؤذية للنفس، والعين، والأذن، والعقل، والقلب معًا.

ويطول بنا القول لو أردنا أن نستعرض النماذج الصحفية التي تخلفت لنا من آثار هذه الحزبية. وبحسبنا هنا أن نذكر القارئ بالمقالات الصحفية التي جمعت في (الكتاب الأسود) للأستاذ مكرم عبيد. والمقالات النزالية العنيفة التي كتبها الأستاذ عباس العقاد، وهاجم فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس، ونشرت في صحف كبيرة منها صحيفة روز اليوسف اليومية، وصحيفة الأساس، حسبنا كذلك أن نشير إلى الأسلوب الجارح الذي كان يكتب به قبل ذلك رجل من كبار رجال الصحافة المصرية هو الأستاذ عبد القادر حمزة ردًا على مقالات لبعض كبار الأحرار

الدستوريين. وكان كغيره من كتاب تلك الفترة، كان مدفوعًا إلى ذلك بحمية جاهلية، وعصبية حزبية حالت بينه، وبين أن يمسك بزمام قلمه كما يمسك الفارس بزمام فرسه ليحول بينه، وبين جموحه.

على أننا في هذا المجال يجب أن نحمد لصحف الأحرار الدستوريين في تلك الفترة عفتهم في اللف، ونزاهتهم في القلم، وقدرتهم على ضبط أعصابهم في النزال.

وإذا كان ولابد من أن نورد مثلًا من أمثلة الصحافة الحزبية، وما كان لها من أثر سيء على وحدة الأمة فإنني اكتفى هنا بمثل واحد فقط من بين الأمثلة الكثيرة التي اشتمل عليها الكتاب الأسود.

وقد أحصى فيه الأستاذ مكرم عبيد كثيرًا من الذنوب التي وقع فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس، وتحول الكتاب الأسود بعد ذلك إلى واحد وأربعين سؤالًا برلمانيا نوقشت في البرلمان الوفدي لكي تتاح له فرصة تبرئة الرئيس السابق من هذه التهم الشنيعة.

ومن هذه التهم على سبيل المثال ما يلي:

آخر فضيحة فضاحة.

سفيرنا بلندن ترسل له برقية بالشفرة لشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه. ثم قال مكرم عبيد موجهًا خطابه للملك فاروق:

ولقد عنيت يا مولاي في هذه العريضة عناية خاصة بألا أعرض لشؤون النحاس باشا الخاصة. فهي بعيدة عن نطاق النقد العام، ويجب أن تكون محل الرعاية، والاحترام.

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد في حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص، والعام.

فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له، ولأهله، ووزراؤُه. فهو يهيئ لهم البيوت يشترونها، والأوقاف يتنظرون عليها، والمحسوبية يوظفونها، والبنوك يحتلونها، والغلال، والحبوب، ومواد التموين يصدرونها، والخمور، والبضائع يستوردونها، وأخيرًا وليس آخرًا منها هي ذي الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون إلا وزراء الخارجية في مصر، وسفارتها المصرية بلندن يكلفونها، ويحركونها.

ولقد وصل إلى علمي من أوثق المصادر –وإني أتحدى الحكومية أن تكذبني إذا اجترأت– أن برقية أرسلت أخيرًا بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية إلى سعادة سفيرنا بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها خمسمائة جنيهًا. ومجموع ثمنها ثلاث آلاف جنيهًا لصاحبة العصمة حرم رفعة رئيس الوزراء، وهو في نفس الوقت وزير الخارجية؟ أي عبث هذا يا مولاي بكرامة الدولة، وأعمال الدولة، ووظائف الدولة. ثم من أين لك كل هذا يا سيدي النحاس باشا، وقد كنت الرجل الفقير إلى وجه الله تعالى؟

وإذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف، والزينة فأنت إذن رجل ثري، وثري جدًا!!

فهل لي أن أسأل كيف تنفق مبلغًا كهذا على شيء كمالي كهذا؟، وكيف تتفق مثله لشراء سيارة كوتسيكا؟ وآلاف أخرى من الجنيهات لشراء النفائس، والأثاث فضلًا عن شراء المئات من الفدادين؟ هل لي أن أسألك كما سألنا نسيبك المليونير من أين جاءك هذا الثراء الطارئ الوفير؟

ورد الرئيس السابق مصطفى النحاس على هذه التهمة في البرلمان ردا طويلًا لا يتسع هذا الفصل له بنصه، ولا بموجزه (١٦).

صحيح إذن أن للصحافة الحزبية كل هذه الآثار السيئة على الأدب، والصحافة، وعلى السلوك، والأخلاق، ثم ناهيك بما تحدثه الحزبية كذلك من أضرار بالصالح العام. ويكفي أن نوازن هنا موازنة سريعة بين مشروع خزان أسوان قبل ثورة الجيش سنة ١٩٥٢ ومشروع السد العالي بعد قيام هذه الثورة. فقد تأخر المشروع الأول نحو من عشر سنين نتيجة المنازعات الحزبية، وحرص كل حكومة على ألا يكون لغيرها فضل القيام بالمشروعات الكبيرة. على حين أن حكومة الثورة لم تكد تفكر في مشروع السد العالي، وتفرغ من دراسته دراسة جيدة حتى شرعت في تنفيذه على الفور، لم تجد نفسها أمام حزب من الأحزاب تأتمر به، وقل مثل ذلك في مشروع كهربة خزان أسوان، وغيره من المشروعات.

ولقد استطاعت الصحافة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني أن تكيل لهذا الاحتلال الصاع صاعين، وأن تنقد عمداءه بحرية تامة حتى حق التاريخ أن

---

(١٦) راجع بيان الحكومة رقم ٣٨٠٢ ح بدار الكتب المصرية.

يطلق على الفترة التي اقترنت بظهور المؤيد، واللواء، والجريدة اسم (الطور الصحافي من أطار الحركة الوطنية).

كما استطاعت الصحافة المصرية عقب الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ أن تنال ينقدها كل شيء حتى الملك، وتصرفات الملك. ولم تن الصحافة لحظة ما من توجيه الضربات تلو الضربات العرش، وصاحب العرش بالرغم من القوانين التي كانت تصدر بين حين، وحين، وكلها تحرم (العيب في الذات الملكية)، أو التعرض بأي نقد لصاحب الجلالة.

لقد استطاع الكتاب في الشرق، والغرب أن يرسوا قواعد الحرية، وأن يثبتوا دعائم الديمقراطية، وإن كانوا في سبيل هذا الحق قد خاضوا في كثير جدًا من الباطل.

والخُلاصة أننا ما دمنا نهدف من وراء هذه الفصول إلى تنظيم العلاقة من الصحافة، والمجتمع وما دمنا نرى في الصحافة الحزبية خطرًا على المجتمع فإننا ندعو هنا إلى تحصين أنفسنا ضد هذا الخطر.

(وبعد) فإنني أعفي القارئ من سوق الأمثلة الصارخة من الصحافة الحزبية التي قاست منها الأجيال السابقة. ومن كان من القراء مُصِرًا على أن يقف على شيء من ذلك فدونه صحف البلاغ، وكوكب الشرق، وروز اليوسف، والمصري، والجهاد، والشعب، والأساس، والكشكول، وغيرها، فسيجد في تلك الصحف من المادة النزالية ما ينهض عذرًا في العدول هنا عن الإتيان بشيء من تلك الأمثلة.

الفصل السابع عشر

الصحافة، والتعصب الديني

في ظني أن التعصب الديني كالتعصب القبلي كالتعصب العنصري مصدره حب السيطرة. ولولا ذلك لما كان هذا المرض من أمراض البشرية سيئًا في الحروب التي فنيت بها هذه البشرية، وخاصة في العصر الوسيط.

وصحيح أن العصر الوسيط لم يعرف المطبعة، وهو لذلك لم يعرف الصحافة. ولكن ذلك العصر الوسيط لم يحرم (أدبًا) يقوم مقام الصحافة، ولا أدباء يقومون مقام الصحفيين في العصر الحاضر. وسواء كان أولئك الأدباء شعراء، أم خطباء، أم كتابًا فالنتيجة واحدة؛ وهي أن هؤلاء وهؤلاء كانوا –إذا لزم الأمر– أبواقا للفرق الدينية المختلفة، والمذاهب السياسية المختلفة، والاتجاهات البشرية المختلفة.

حدثنا التاريخ أن الخلفاء العباسيين –وخاصة في القرن الثالث الهجري كان لهم كتاب أحرار –نعنى غير موظفين في ديوان الإنشاء– ينولون الدفاع عن المذهب الديني الذي اعتنقته الخلافة العباسية يومئذ؛ وهو «مذهب المعتزلة».

كما حدثنا التاريخ كذلك عن محنة دينية مشهورة نتجت عن اعتناق الدولة العباسية لمذهب المعتزلة. وهذه المحنة الشديدة هي «محنة خلق القرآن»: المعتزلة يقولون إن القرآن مخلوق، وأهل السنة يقولون إنه كلام الله القديم، وله وجود منذ الأزل. والحرب تدور رحاها بين الفريقين. وتكون كلامية حينا، ودموية في أكثر الأحيان. والسبب في ذلك؛ أن من مبادئ المعتزلة الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر. ولا يكون ذلك إلا بطريق اللسان، فإن لم يكف فباليد، فإن لم يكف بالسيف. ومن هنا كان تعذيب العلماء، والفقهاء، والأدباء الذين يخالفون الدولة في مذهبها، ولا يقولوا مثلها بخلق القرآن فقد كان يكفي أن يقول أحدهم أنه لا يؤمن بهذه الآراء حتى تصب الدولة عليه جام غضبها. وتودعه سجنها، وتلهب ظهره بسياطها.

وإذا أردت أن تعرف من المسئول عن كل ذلك في الواقع قلت له إنه (الجاحظ)، وأمثاله الكتاب الأحرار أي من غير المشتغلين بالكتابة الرسمية في ديوان الإنشاء... وهؤلاء الكتاب الأحرار هم الذين كانوا يمدون هذه الفتنة، أو النار بالوقود، أو هم الذين كانت الدولة تأجرهم لإقناع الناس بهذا المذهب الجديد، ولولا وجود هذه الطبقة من الكتاب الدين استعانت بهم الدولة، وقاموا لها بما تقوم به الصحف في العصر الحديث لما أودت الفتنة بمن أودت، ولما أفنت من البشر من أفنت، ولما كان لها أولئك الضحايا الكثيرون الذي عجز عن إحصائهم التاريخ.

* * *

وندع التاريخ الوسيط إلى الحديث.وهنا نسمع بفتنة أخرى اشتملت في مصر، واكتوى بنارها كل من عاش في هذا القطر. وكان ذلك في عهد الاحتلال البريطاني، وعلى يد عميد من عمدائه هو (السر الدون غورست) كانت تقوم سياسته على قاعدة «فرق تسد». وقد أفلح الرجل في الفرقة بين المسلمين، والأقباط. وفي ذلك يقول الأستاذ عبد العزيز البشري في كتابه (المختار):

«وفشت فاشية –لا أعادها الله– بين المسلمين، وإخوانهم الأقباط عقب مصرع المرحوم بطرس غالي وكان ذلك سنة ١٩١٠ على ما أذكر. وعقد الأقباط مؤتمرا مليا لهم في أسيوط. وأجابهم المسلمون بمؤتمر قبله في القاهرة، وأخبار القائمون على هذا المؤتمر مثوى لهم هو ملعب مصر الجديدة. ومضى الناس أفواجًا في اليوم المشهور، واجتمع رجالات البلد لم يتخلف منهم إلا من انقطع به العذر. وتصدر الحفل رياض رئيس مجلس النظار، وتعاقب الخطباء كابرا بعد كابر... إلخ. وأخذت الفتنة حدها، وبلغت مداها، وكان من رجالها كذلك الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد، والشيخ عبد العزيز جاويش صاحب المقال المشهور «الإسلام غريب في داره». واستبدل الغضب بكل من الأقباط، والمسلمين على السواء. ونبعت فكرة غريبة كل الغرابة؛ هي أنه ينفصل كل فريق عن الآخر، وأنه يستقل الأقباط بالجزء من الوجه القبلي، ويترك للمسلمين (الوجه البحري). كل ذلك، والمستعمر من وراء المصريين يغرى بينهم العداوة، والبغضاء، ويشجعهم على التشاجر، والتنافر، ويتظاهر بحمايته للأقلية ضد الأكثرية. واستمر الحال على ذلك حتى قامت الثورة الشعبية الكبرى سنة

١٩١٩. وهي الثورة التي قضت نهائيًا على هذه الفرقة. وذلك منذ ارتفع في هذه الثورة صوت سعد زغلول يقول للمصريين:

«أحقوا التراب في وجوه الدساسين الذين يفرقون بين مصري، ومصري بادعائهم إدعاء كاذبًا أن هذا مسلم، وذلك قبطي. ليس عندنا مسلم، وقبطي بل الكل عندنا مصري».

وهكذا شلقت ريح هذه الفتنة، وتحولت الصحافة المصرية من نقمة التعصب الديني الذميم على أيدي علي يوسف، ومصطفى كامل، وعبد العزيز جاويش إلى نعمة التسامح الديني الكريم على أيدي سعد زغلول، وأنصاره من كتاب الثورة.

ضربت للقارئ هذين المثلين الصارخين، واخترتهما له من مئات الأمثلة الصارخة التي يحف بها التاريخ الوسيط، والتاريخ الحديث. لكي أبرهن له بالدليل المادي على الأضرار الجسيمة التي تصيب الأمم، والأفراد من جراء التعصب الديني منهما كان شكله، أو العنوان الذي يتخذه لنفسه.

على أن (بغداد) في العصور الوسطى، و(مصر) في العصر الحديث لم تكن كل منهما بدعًا من المدن، والعواصم الكبرى في جميع الأزمنة التي حدثنا عنها التاريخ ذلك أن التعصب الديني ظاهرة في الآداب الأوروبية كلها، والآداب الشرقية كلها، والآداب العالمية كلها، وليس قصدي هنا

أن أطوف بالعالم كله جزءًا جزءًا، ولا بالعصور التاريخية كلها عصرًا عصرًا لكي أثبت هذه الحقيقة.

فهذه صحف إسرائيل في كل مكان، وهذه صحف الفاتيكان، ثم هذه صحف الهند، والباكستان، بل هذه صحف لبنان، وخاصة في حكم شمعون منذ سنوات قليلة. بل هذه بعض الصحف المصرية التي تنحو بأقلام محرريها ناحية تبشيرية، وتعصبية، كلها تشهد بأن الإنسانية لم تبرأ بعد من هذا المرض الخطير، وهو مرض التعصب الديني المذموم. مع أن الأديان نفسها لا تدعو إلى شيء من ذلك. والدين شيء لا ينفصل عن المجتمع. وكل إنسان حر في أن يعتنق المذهب الذي يريده، وليس للدولة أن تتدخل في هذا من قريب، أو بعيد.

ذلك ما أقرته هيئة الأمم، وذلك ما اجتمع عليه تفكير الأقطاب في العالم. ثم ذلك ما فطن إليه عقلاء الأمة المصرية. ولكن بعد أن صهرتهم المحنة حتى قال قائلهم يخاطب الشعب المصري كله بعنصرية القبطي، والمسلم:

الدين للديان ﷻ لو شاء ربك وحد الأقواما

هذى قبوركمو، وتلك قبورنا متجاورين حجًا حجًا، وعظما!!

فانظر إلى هذا الشاعر الحكيم - وهو هنا أحمد شوقي- كيف صرف أنظار المصريين من هذه الفتنة الدينية، وكيف أزالها من نفوسهم، وأحل محل العاطفة الدينية عاطفة قومية، وانظر إليه كيف ذكر المصريين بما فيهم القديم فقد مرت عليهم القرون تلو القرون، وهم أخوه متجاورون تشهد بذلك رفات آبائهم، وأجدادهم، وقد جمعتها القبور المتجاورة، واللحود المتقاربة، وأي دليل بعد هذا على وحدتهم، وأخوتهم، وثورتهم أبناء وطن واحد؟.

بهذه الطريقة، وأمثالها ينبغي إذن للصحافة أن تعالج هذه المشكلة في كل مكان على ظهر هذه البسيطة، يجب على الصحافة أن تنظر إلى الدين من زاوية إنسانية خالصة. يجب عليها ألا تبذر الفتنة بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفوا من حيث العقيدة. يجب عليها -أي على الصحافة- أن تسأل نفسها دائمًا هذا السؤال: ما الذي ربحته البشرية من وراء التعصب الديني في أي شكل من أشكاله، وفي أية فترة من فترات تاريخه؟ والجواب عن ذلك أنها -أي البشرية- لم تربح شيئًا بل أصابها الضرر من كل شيء.

والعالم اليوم ينشد السلام، وينبذ الحرب مهما كان الدافع إليها. ومن أجل هذا التقت أفكار الفلاسفة عن هذه النقطة، وهي إعلان الحريات الأربع وهي:

حرية الكلام، أو التعبير عن الرأي.

وحرية الإنسان في أن يعبد ربه بالطريقة التي تحلو له.

وحرية الإنسان في أن يتخلص من الخوف، ويحيا حياة آمنة.

وحرية الإنسان في أن يتخلص من المرض، ويعيش في صحة طيبة.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي روز فلت عن هذه الحريات الأربع في يناير سنة ١٩٤١.

والذي لا شك فيه أن مسؤولية التمتع بهذه الحريات، ومسؤولية المحافظة عليها إنما تقع على عاتق الصحافة أولًا، وعلى عاتق الأدب بعد ذلك.

* * *

وليأذن لنا القارئ فنستطرد بعض الشيء في فكرة التعصب الديني لنقول أنها تلبس الآن في بعض جهات العالم ثوب «التعصب العنصري» وهو ما منيت به الشعوب الأمريكية، وأصيبت به شعوب جنوب أفريقيا. ومن هنا يشك الناس كثيرًا في بعض ما يرد من القارة الأمريكية من أراء، وفلسفات ما دامت هذه الآراء، والفلسفات لم نستطع أن تحل مشكلة العنصرية في تلك القارة، وما دامت هذه الآراء، والفلسفات تقوم أساسًا على حق الجنس الأبيض في سيادة الأجناس الملونة. ومن ثم نرى المستر (أدلاي ستيفسون) المرشح الديمقراطي للرياسة الأمريكية – وذلك في الثالث عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٣ – نراه يندد بهذه الحريات الأربع قائلًا:

«إن الحريات الأربع التي هي حرية التعبير، وحرية العبادة، والتحرر من الخوف، والتحرر من الفقر، والمرض قد تحولت إلى مخاوف أربع هي: الخوف من الكساد، والخوف من الشيوعية، والخوف من أنفسنا، والخوف من الحرية ذاتها».

نشرت جريدة المصري هذا النبأ نقلًا عن وكالة رويتر، وفي اليوم التالي مباشرة نشرت نفس الجريدة نبأ آخر من أمريكا يتضمن اتهام (ستيفنسون) بأن له اتجاها خاصًا نحو الشيوعية!

فيا للصحافة من هذا السلاح الذي في يدها. كيف تطعن به طعنتين متضادتين في آن واحد؟ أولاهما: لمصلحة رأي بعينه، والأخرى لقتل هذا الرأي عينه!

أليست الصحافة بسبب ذلك مسؤُولة عن كل ما تمت به البشرية من حروب، وتصاب به من آلام؟ سواء كان ذلك بسبب النزاع الديني، أم كان ذلك بسبب النزاع الديني، أو المذهبي؟

* * *

وبعد هذا الاستطراد نعود إلى الموضوع الذي نحن بصدده لنقول للصحفي أنه يجب عليه دائمًا أن يصغى لصوت الضمير في كل ما يكتب، وخاصة في مجال الدين، أو المذاب المختلفة التي تتصل بهذا الدين. فإن كلمة يكتبها الكاتب عن طيش، أو عجلة، وعدم روية كافية لإثارة

الفتنة.ولكن هل معنى ذلك أننا نحد من حرية الصحف الدينية؟ كلا ثم كلا. بل إننا نطالب هذه الصحف بأن تسلك جميع الطرق الممكنة؛ لكي تصل إلى شرح العقيدة الدينية التي تأخذ نفسها بها، وتبذل كل الجهود الممكنة؛ لتغرس هذه العقيدة بقوة في نفوس أتباعها.

وإلى جانب هذين الغرضين السابقين تستطيع الصحف الدينية الواسعة الأفق أن تدعو إلى السلام، وعلى مهادنة العقائد الدينية الأخرى مهما كانت الشقة بعيدة بينهما.

أجل في استطاعة الصحف الدينية المنطلقة أن ترسم لنفسها هذه الخطة، وأن تدعو ذويها إلى هذا الرأي، وذلك متى صحت نيات القائمين عليها، واتسعت آفاق المحررين الذين يتولون كتابتها، وبرئت نفوسهم عن الأغراض الذاتية، والرغبات الشخصية، وتحرروا كذلك من سلطان المادة.

وبهذه الطريقة تصبح الصحافة الدينية عاملًا من عوامل البناء في المجتمع، وأداة لا تستغنى عنها الأمم في ترقية الجانب الروحي، أو النفسي من جوانب البشرية. ونحن نعرف أن هذا الجانب الأخير أصبح مهملًا من جانب الحكومات، والشعوب؛ وبسبب هذا الأعمال المعيب اختل توازن الإنسان في القرن العشرين إن الصحافة الدينية في كل مكان من هذا الكوكب الأرضي الكبير لو استطاعت تعويض هذا النقص الأخير فإنها بذلك تقوم للإنسانية الحديثة من الخدمات الجليلة ما تعجز عن تقديمه جميع الأجهزة الأخرى في الشعب، أو الحكومة، وتستطيع في الوقت نفسه

أن تنقذ هذه الإنسانية الحديثة من السقوط الذريع، والانهيار السريع، والخطر الذي تهددها به (المادية) التي تتحكم تحكمًا ظاهرًا في القرن الذي تعيش فيه.

ثم إن من الخير للصحافة الدينية منذ الآن أن تبذل أقصى المستطاع لكي تفهم الناس أن الناس جميعًا سواء أمام الله. فليس لذي دين من الأديان أن يزعم لنفسه، ولقومه أن دينه خير الأديان. وأن يستند في ذلك إلى آيات من التوراة، أو الإنجيل، أو القرآن. فإن الانسياق مع هذه المزاعم التي تشير إليها الآن لا تنتج إلا النتائج التي تسفر عنها التفرقة العنصرية، أو التفرقة القبلية، أو التفرقة الجنسية، وغيرها من النزعات التي قاست منها الإنسانية من الويلات ما حدثنا عنه التاريخ.

«الناس سوء أمام الله». والقول بهذه المساواة كفيل بأنه يحل جميع المنازعات الدينية، أو المذهبية على السواء، كفيل بأن يجعل المحبة، والصداقة تحل بين البشر محل العداوة، والبغضاء، كفيل بأن يحقق السلام الذي ننشده، والوئام الذي نرجو أن نعيش في ظله على الدوام.

* * *

على أن أمام الصحافة الدينية مجالات فسيحة للقول ليست أمام الصحافة العادية، ومنها (مجال الأخلاق) فالصحيفة الدينية وحدها – في الغالب – هي صاحبة الحق في الخوض في مثل هذه الموضوعات، وكم أصبح الناس في العصر الحاضر الذي يوصف بأنه (العصر المادي) إلى

الخوض في العقائد، وأثرها في تكوين المواطن الصالح، وفي أمهات الأخلاق الفاضلة، وأثرها كذلك في تكوين الضمير الحي، والذي لا شك فيه أن كل عقيدة من العقائد الدينية في حاجة مستمرة إلى أن يتجدد شبابها، وأن يتمكن من إعادة قوتها، وسلطانها على النفوس فأنت تعرف منذ الصغر أن الصدق فضيلة. هكذا تعلمت في المنزل، وهكذا تعلمت في المدرسة، ولكنك في الحياة الواقعة سوف تحتاج إلى تعلم هذا الدرس القديم. وإلى أن تملأ نفسك به من جديد؛ لأنك تواجه في حياتك من الوقائع، والحوادث، ومن أخلاق الناس، وغدرهم، وخيانتهم ما يشكك أحيانًا في قيمة الأخلاق الفاضلة في الإيمان بأنها توصل إلى النجاح المادي، والنجاح المعنوي. فإذا لم تكن هناك صحافة تغذي فيك هذه المعاني الفاضلة من حين لآخر فإن هذه المعاني لا تلبث أن تخبو شعلتها في نفسك، وتندبل زهرتها في قلبك، وتحل محلها شك أليم في كثير من القيم الفاضلة في الحياة.

ألا يرى أصحاب الصحف الدينية أن هذا الموضوع الخالد من موضوعات الإنسانية كفيل بأن يملأ صفحات الجرائد، والمجلات التي يخرجونها، وأنه متجدد بتجدد الإنسانية ذاتها؟

إنني على يقين من ذلك، ومن أن هذه الموضوعات، وأمثالها كفيلة بأن تصرف الصحافة الدينية عن المنازعات الطائفية، والخصومات المذهبية التي لا طائل تحتها، ولا فائدة من ذكرها مهما كان الدافع لها.



المشكلة السابعة

التأهيل المهني

(وبها فصل واحد)

الفصل الثامن عشر

معاهد الصحافة مقوم من مقومات الصحافة

العجب حقًا أن الناس في مصر يتجادلون إلى اليوم في معاهد الصحافة هل توجد، أو لا توجد؟ وهل لها ضرورة، أو ليست لها ضرورة؟ على أن من الأمم المتقدمة في الوقت الحاضر من فرغت من مناقشة هذه المسألة من نحو قرن.

ومع هذا، وذاك فليس لنا أن نشعر بالدهشة، والاستغراب إلى هذا الحد فقد مرت المهن الحرة كلها في البلاد المتحضرة كلها بمثل هذا الدور. لقد كان يحترف التدريس إلى عهد قريب غير المؤهلين، أو المتخرجين في مدارس المعلمين. كما كان يحترف المحاماة، والطب، والهندسة أفراد مارسوا هذه المهن ممارسة مبنية على مجرد المهارة الشخصية، أو التجربة. ثم نشأت كليات المعلمين، والحقوق، والطب، والهندسة بعد ذلك واهدت إلى البلاد طوائف بعد طوائف من الشبان المؤهلين في كل ميدان من هذه الميادين.

تلك إذن طبيعة الأشياء، ومنطق التطور، وسنة الحياة، وطريق التقدم، وناموس الوجود على هذه الأرض.

فهل بعد أن أنشئت كليات الزراعة في بلادنا على وجه التمثيل يوجد فينا من يزالون يقولون أن الحرث، أو الزرع، أو الري بالطرق القديمة الموروثة منذ عهد الفراعنة أحسن، وأنفع من الحرث، أو الزرع، أو الري بالطرق الحديثة من حيث آليتها من جهة، ومن حيث فنيتها من جهة ثانية؟ أظن لا؟ ومثل هذا تمامًا يمكن أن يقال بالقياس إلى الصحافة «نعم» لقد مارس هذا الفن من قبل أناس لا يملكون لأنفسهم من المؤهلات غير مجرد لميل، أو التجربة. وإن بالغت في وصف بعضهم فقل (الموهبة). ولكن الموهوبين في الدنيا قليلون، والتجربة، والخبرة ليست كل شيء في مزاولة المهن، والفنون، ومن هنا نشأت الحاجة إلى معاهد الصحافة، وأصبحت هذه المعاهد ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة، ومقوما من مقومات هذا المرفق الحيوي من مرافق البلاد.

وهنا نسأل أنفسنا هذا السؤال. ما هي مقومات الصحافة بوجه عام؟ وما هي قيمة المعاهد الصحفية ذاتها بين هذه المقومات؟

أما مقومات الصحافة الحديثة فكثيرة نبهنا عليها في ثنايا هذه الفصول. ولا بأس من سردها الآن بإجاز تام؛ فمن مقومات الصحافة الحديثة (المال) ولا تستطيع الجريدة الحصول على هذا المال إلا بطريقين في الغالب. هما التوزيع من جنب، والإعلان من جانب آخر. أما الإعلان فهو: شريان الحياة في جسم الصحافة. وأما التوزيع فهو: معتمد على مكانة الصحيفة نفسها في نظر القراء، ومدى ما تستطيع هذه الصحيفة أن تقدمه إليهم من خدمات.

ومن مقومات الصحافة الحديثة (الأخبار)، وليست الصحافة في الواقع إلا بيعًا لهذه الأخبار. ومن ثم كان العمل الرئيسي في الصحافة اليومية بنوع خاص هو جمع هذه الأخبار، وفي هذا الميدان تتبارى الصحف كلها، ويباهى بعضها بعضًا بما يسمى (السبق الصحفي).

ومن مقومات الصحافة الحديثة (المواد) التي تبني على هذه الأخبار، ومنها المقال، والعمود والحديث، والتحقيق، والصورة، والكرتون، والكاريكوتون، والخرائط، والرسوم البيانية في بعض الأحيان، وكل هذه الأشياء أصبحت عناصر ضرورية بالقياس إلى الصحيفة، وبها يقوم العمل الصحفي بالمعني الصحيح.

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك (التحرير، والإخراج). وهما فنان من فنون الصحافة لهما أصول، وقواعد، ونظريات هي في الواقع شبيهة بأصول النقد الأدبي من وجود كثيرة – وعلى الصحفي أن ينبع هذه الأصول، والنظريات لمدة كبيرة في حياته الصحفية – ولكنه يستطيع في فترة النضوج أن يتحلل من هذه القواعد، والأصول، ويصبح من القدرة بحيث يستطيع أن يجدد في هذه الفنون الصحفية كما يجدد الشعراء الكبار، والكتاب الكبار، والنقاد الكبار.

ومن مقومات الصحافة كذلك (آداب المهنة)، وما ينبغي لأصحابها من أخلاق، وتقاليد تفضي كلها إلى احترام هذه الحرفة، وإلى احترام المشتغلين بها كذلك، والنظر إليهم على أنها أعضاء لهم خطورتهم في الهيئة

الاجتماعية، والحق أنه إذا كانت مهنة من المهن بحاجة إلى هذه الآداب التي ينبغي أن تراعى مراعاة تامة من أصحاب هذه المهنة، فإن الصحافة ينبغي أن تكون لها الصدارة في هذا الميدان، وهو ميدان الأخلاق!

ومن مقومات الصحافة الحديثة كذلك (النقابات)، وهي المظهر الجماعي الديمقراطي للصحافة. وبدونها لا يكون للصحفيين في الأمة كيان خاص، ولا سياج مصون، ولا حرية مكفولة بكفالة القانون. ويتصل بهذه القوانين التي تخضع لها الصحافة موضوع الحرية التي ينبغي أن يتمتع بها الصحفيون في كل بلد من بلاد العالم في الوقت الحاضر.

ثم من مقومات الصحافة الحديثة في ختام المطاف (ثقافة الصحفي).

والثقافة شرط أساسي في تكوين الشباب الذي اختار لنفسه مهنة الصحافة. وهي المعين الذي يستقى منه جميع المعلومات التي تحتاج إليها الصحيفة. ثم هي العنصر الأساسي كذلك في تكوين شخصية الصحفي، والانتقال به من منزلة «رجل الشارع» إلى منزلة «القائد» في الأمة، وبها أي بهذه الثقافة نستطيع أن نضع الصحفي في مرتبة لا تقل مطلقًا عن مرتبة القاضي في المحكمة، أو الأستاذ في المدرسة، أو الجامعة، أو الضابط في الجيش، وهكذا.

* * *

والمعاهد الصحفية لا تعنى في الغالب من جميع هذه المقومات عناية مباشرة إلا بثلاث نواح، أو أربع وهي: ناحية الفنون الصحفية، وناحية العلوم الثقافية، وناحية التدريب، ثم ناحية الأخلاق.

أما الفنون الصحفية كفن التحرير، والإخراج، وفن إدارة الصحف، فهي أشياء تتغير، وتتقدم بتقدم الزمن، وترى الطلاب في داخل المعاهد يدرسون شيئًا من هذه الفنون حتى إذا خرجوا إلى الحياة العامة وجدوا الزمن (في بعض الحالات) قد سبقهم إلى اختراع أشياء جديدة في الإخراج، وطرائق جديدة في التحرير، ووسائل حديثة في الإعلان، والتوزيع، وهكذا... ومعنى ذلك باختصار أن هذه الفنون الصحفية في تطور مستمر، لكن ذلك لا يمنع مطلقًا من أن ندرس هذه الفنون على اختلافها في داخل المعاهد؛ حتى يكون الطالب على علم تام بها، وخبرة كاملة بتطوراتها.

أما الذي لا يتعرض كثيرًا للتغير، والتبديل فهو الجانب الثقافي البحت من جوانب الدراسة في داخل هذه المعاهد أي أنه لا غنى مطلقًا للمشتغل بالصحافة عن ثروة ثقافية تعينه على القيام بمهمته، وهذه الثروة الثقافية تزيد، وتنقص بحسب احتياجات المهنة، والبيئة، وما تخضعان له من تطورات عديدة، ومن هنا ندرك الأهمية البالغة التي لمعاهد الصحافة من حيث هي.

وأما ناحية التدريب، وهي ثالث النواحي التي تعنى بها معاهد الصحافة، فأمرها موكول لظروف هذه المعاهد، وما لها من إمكانيات تختلف من معهد إلى آخر. فالمعهد في بلد كأمريكا على تمام الاستعداد لتدريب الطلاب عن طريق صحيفة خاصة لها أجهزة خاصة بها من راديو، وتليفزيون، ومستقبل للأخبار (تكرز)، ومطبعة، ونحو ذلك، والمعهد في بلد كمصر ليست له بعد مثل هذه المقدرة. وهو لهذا مضطر إلى الاتفاق مع كبريات الصحف في العاصمة لسد هذا النقص في الجانب التدريبي البحت.

(والخُلاصة) أن معاهد الصحافة أصبحت كما قلنا ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة. وإننا في الجمهورية العربية المتحدة لا نحتاج فيها إلى أكثر من رسم الخطط الصحيحة، ورصد الميزانيات السخية إيمانًا منا بالنتائج الطيبة التي سنحصل عليها من وراء ذلك.

والحقيقة أنه أصبح من الصعب علينا، وعلى جميع المفكرين في الوقت الحاضر أن يتصوروا الجامعات خلوا من أقسام الصحافة، أو من الكليات، والمعاهد التي تتوفر على الدرس الصحفي من حيث هو، كما أن من الصعب علينا، وعلى المفكرين في الوقت الحاضر كذلك أن نتصور البلاد خلوا من كليات الحقوق، والطب، والهندسة، والعلوم، والزراعة، والتجارة. فكل هذه مرافق حيوية هامة. وكل مرفق منها بحاجة إلى رعاية الدولة، ورعاية الجمهور على السواء.

والذي لا شك فيه أن أمريكا هي أول بقعة من بقاع الأرض فكرت في إنشاء المعاهد الصحفية بشكلٍ، أو بآخر. وقد كان ذلك عام ١٨٦٩ وفي ولاية يقال لها ولاية (فرجنيا) على يد رجل يقال له (روبرت لي) كان قائدا عامًا لجيوش الجنوب، وذلك في أثناء الحرب الأهلية التي نشبت بين الشمال، والجنوب. فقد أوصى بإعداد خمسين منحة دراسية تخصص لتهيئة خمسين شابا لمهنة الصحافة.

«وفي سنة ١٨٧٨ نظمت جامعة ميسوري في كولومبيا بالولايات المتحدة محاضرات في تاريخ الصحافة، وفي سنة ١٨٨٤ أضافت إلى برامجها دروسا في المواد الصحفية» وتكونت من ذلك نواة لمدرسة الصحافة التي تم إنشاؤها سنة ١٩٠٨، وقبل سنة ١٩٠٠ كان عدد كبير من جامعات الولايات المتحدة قد ضمن برنامجه دروسا في الصحافة (١٧)».

هذا كله في أمريكا، أما في أوروبا فيظهر أن جامعة زيورخ في سويسرا سبقت جميع الجامعات الأوروبية من حيث العناية بتعليم الصحافة. وكان ذلك عام ١٩٠٣. واكتوى العالم كله بنار الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤– ١٩١٨، وبعد انقضاء هذه الحرب ازداد اهتمام الدول بمعاهد الصحافة. فظهرت هذه المعاهد منذ عام ١٩١٧ في كل من بولندة، ثم ألمانيا، وبلجيكا، والنرويج، واستمرت حركة إنشاء المعاهد الصحفية حتى بلغت ذروتها تقريبًا في الفترة بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٣٠.

---

(١٧) خليل صابات: الصحافة: ص ٣٧.

وقبيل الحرب العالمية الثانية بدأنا نرى هذه المعاهد الصحفية تظهر في كل من فرنسا، وإيطاليا وهو لندة، والمجر، وإنجلترا، وبقية الدول الأوروبية المتحضرة.

أما في مصر فقد مر إنشاء المعاهد الصحفية بدورين، أو ثلاثة: أولها الدعوة، وتهيئة الأذهان لتقبل الموضوع، وهذا يذكر التاريخ أن لمجلة الهلال فضل تنبيه الأذهان إلى خطوة هذه الفكرة – في عددها الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ وجهت المجلة سؤالًا لأربعة من كبار الصحفيين إذ ذاك، وهم داود بركات رئيس تحرير الأهرام، وأحمد حافظ عوض رئيس تحرير المحروسة، وأمين الرافعي رئيس تحرير الأخبار، والدكتور محمود عزمي رئيس تحرير جريدة الاستقلال، وكان موضوع السؤال:

«هل يحسن إنشاء فرع في الجامعة المصرية، أو دائرة خاصة لإعداد الصحفيين؟ وهل يوجد بيننا من يقوم بإلقاء محاضرات فيها؟».

«فأجاب ثلاثة منهم بضرورة إنشاء هذا الفرع في الجامعة المصرية. ووقف الأستاذ أحمد حافظ وحده ليقول أنه لا يرى ضرورة لإنشاء هذا الفرع؛ لأن رجال الصحافة قد تربوا في ميدان الخبرة؛ ولأن الصفات الصحفية تولد، ولا تخلق».

وفي الدور الثاني من أدوار إنشاء المعاهد الصحفية – وكان ذلك عام ١٩٣٢– كان الأستاذ الدكتور طه حسين من أوائل الذين اقترحوا إنشاء مدرسة أو معهد لإعداد الصحفيين يقبل فيه خريجو كلية الآداب وحدهم.

ورحبت الصحف المصرية، وخاصة (المقطم، والسياسية) بهذا الاقتراح ترحيبا عظيمًا.

ومع هذا، وذاك فلم يكن قبل عام ١٩٣٩ أن بعثت هذه الفكرة من جديد حين أحال مجلس الوزراء من تلقاء نفسه إلى الأستاذ أحمد لطفي السيد مدير الجامعة حينذاك بمشروع إنشاء معهد الصحافة ليدرسه، ويقدم مذكرة في هذا الشأن.

إذ ذاك كَتَبَ مدير الجامعة إلى عميد كلية الآداب – وهو يومئذ الدكتور طه حسين – أن يعد مذكرة في الموضوع. فأعدها، وناقشها مجلس كلية الآداب. وفي شهر يونيه عام ١٩٣٩ وافق مجلس الجامعة المصرية على المشروع، وعلى أن تكون هذه الدراسة بهذا المعهد سنتين.

وبقى الحال على ذلك حتى عام ١٩٤٥ حين زيدت مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات.

ثم في الدور الثالث من أدوار إنشاء الدراسة الصحفية في الجامعة تحول معهد التحرير، والترجمة، والصحافة إلى قسم بهذا الاسم. وذلك على أثر المذكرة التي قدمتها بنفسي إلى كلية الآداب عام ١٩٥٤ ودعوت فيها إلى إنشاء قسم من أقسام هذه الكلية يستقل بدراسة الصحافة، ثم تألفت لجنة لدراسة الاقتراح قوامها بعض الأساتذة الجامعيين، وبعض كبار الصحفيين. وناقشت اللجنة هذا المشروع، وتمت الموافقة عليه من اللجنة، ومن المجالس الجامعية المختلفة، ومن ذلك الوقت فتح القسم بابه للطلاب

الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهية) بعد أن كان المعهد لا يقبل فيه غير الحاصلين على الدرجات، أو المؤهلات الجامعية.

ونجحت هذه التجربة؛ لأن الصحف أشد حاجة في الواقع إلى الشباب الذي يتأهل للصحافة بنفس الطريقة التي يتأهلون بها لوظائف التعليم، أو الطب، أو الهندسة، أو الزراعة، أو التجارة. ولمن شاء من الطلبة الممتازين بعد التخرج أن يتم دراسة الصحافة، وأن يحصل فيها على درجات الماجستير، والدكتوراه، ونحو ذلك.

والأمل كبير بعد كل ذلك في أن تدخل الدراسة الصحفية عندنا في دورها الرابع، وهو الدور الذي يشهد ميلاد «كلية الصحافة». بل، وهو الدور الذي يشهد عددًا لا بأس به من هذه الكليات يضارع العدد الذي تتمتع به بلاد أخرى لا تقل عنها من حيث الحضارة، والثقافة.

* * *

(وبعد) فأرجو أن يكون في هذا الذي سقناه من تاريخ الصحافة، واعتبارها مقومًا من مقومات الصحافة الحديثة ما يقتل الفكرة القائلة بأن الصحافة موهبة من المواهب التي تولد في الأشخاص، ولا تخلق فيهم.

أجل، إنها لأسطورة عجيبة ليس وراءها إلا تثبيط الهمم، وتبديد الجهود، والرجوع بالصحافة نفسها قرنًا كاملًا إلى الوراء.

إن المواهب، والصفات الخلقية، والذكاء الإنساني، والاستعدادات، والميول الطبيعية، كل هذه الأشياء في حاجة دائمة إلى التعليم كحاجتها تمامًا إلى الخبرة، والتجربة.

وإن الصحفي الكبير، أو صاحب الصحيفة في الوقت الحاضر ليس لديه من الوقت ما ينفقه في تعليم الشبان، وتدريبهم على وظائف الصحافة. و ذلك على النحو الذي كان يفعله (الأسطى) في العصور الوسطى (بصبيانه) في المهنة، أو الحرفة، أو الصناعة.

لقد نادى جوزيف بوليتزر –في أمريكا سنة ١٩٠٣ بضرورة التأهيل الصحفي، وصرح بأن مهنة الصحافة أكثر المهن احتياجا إلى أوسع المعارف، وأعمقها، واحتياجا كذلك إلى الأخلاق المتينة، وقال إن هذه المهنة ذات المسؤوليات الكبيرة لا يمكن أن تترك لقوم لاحظ لهم من علم، ولا ثقافة.

إن المجتمع يطالب بأن يكون الرجال المسؤولون عن تعليمه من المؤهلين المتخصصين في مهنة التعليم، وأن يكون الرجال المسؤولون عن علاجه، وتطبيبه من المتخصصين في الطب، وأن يكون الرجال المسؤُولون عن صحافته من ذوي الثقافة العالية، والأخلاق المتينة، والإعداد الصحفي يطل على ما تحمل هذه الكلمة من معنى.

إن ثقافة الصحفي من أصعب المشكلات التي تواجهها الدول في الوقت الحاضر. فمن الواجب أن تكون هذه الثقافة – فضلًا عن تنوعها

بحيث تشمل كثيرًا جدًا من العلوم، والفنون والآداب – ثقافة عميقة، وحديثة تتمشى مع احتياجات العصر، وتساير تطور الفكر البشرى في جميع الميادين.

فأين هذا كله من الفقر الثقافي المدقع الذي يعانيه محررون لم تزودهم حكوماتهم، ولا شعوبهم بهذا الذاد العظيم من العلم والأدب والفن جميعًا؟

من أجل ذلك قلنا إنه ينبغي لنا أن نقضى القضاء الأخير على الأسطورة القائلة بأن الصحافة تولد، ولا تكون عن طريق التعليم. وقد أيدتنا في ذلك (هيئة اليونسكو كل التأييد).

وكلمة أخيرة أحب أن أختم بها هذا الموضوع الخطير، وهي أننا ننادى بضرورة التعاون التام بين أساتذة الصحافة في الجامعة، ومحترفي الصحافة، ومزاوليها خارج الجامعة. وليأخذ هذا التعاون المطلوب شكل دروس، ومحاضرات يلقيها كبار الصحفيين على طلبة الجامعة –كما هو حادث الآن بالفعل– فإن الجامعة تستعين بأمثال الأستاذ مُحَمَّد زكي عبد القادر، والأستاذ فكري أباظة، والأستاذ سيد أبي النجا، والأستاذ مصطفى أمين، وغيرهم في إعطاء دروس، ومحاضرات للطلبة في الفن الصحفي تحريرًا، وإخراجا، وإدارة. أو ليأخذ هذا التعاون المنشور شكل مجالس إدارية يكون من عملها تنظيم الدراسة الصحفية في داخل الجامعة بين حين، وآخر. على أن تتألف هذه المجالس من أعضاء يمثلون أساتذة الجامعة في هذه المادة، وأعضاء يمثلون الصحف الكبيرة، ووكالات الأنباء،

والإعلان، ونحو ذلك. أو ليأخذ التعاون المطلوب شكل المشاركة الجدية في نقابة الصحفيين بأن يكون أساتذة الصحافة في الجامعة أعضاء أصليين في النقابة المذكورة.والغرض من ذلك هو العمل على رفع مستوى المهن الصحفية إلى المنزلة التي تليق بها، وتتفق، وتبعاتها. ثم ليأخذ هذا التعاون المنشود بعد هذا، وذاك شكل الوظائف الإضافية التي تطلب من بعض أساتذة الصحافة في الجامعة. كأن يكون أحدهم مستشارًا في مصلحة الاستعلامات، أو يكون آخر مستشارًا في محطة الإذاعة، أو يكون الثالث مستشارًا في المجلس الذي سنقترحه على الحكومة؛ لتنظيم مهنة الصحافة، وهو (مجلس الصحافة العام)، وهكذا.

وأخيرًا نأتي إلى الاقتراح الذي اقترحه الأستاذ جلال الحمامصي، وقد كان ممثلا لصحافة الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر الذي انعقد بمناسبة مرور خمسين عامًا على إنشاء أول مدرسة صحفية لولاية ميسوري بأمريكا الشمالية. قال الأستاذ جلال الحمامصي:

«وقد يكون من الأفضل أن تكون مناهج المدارس الصحفية في كافة أنحاء العالم نوع مشترك من التوجيه، وتبادل الآراء بصورة منتظمة تمكن حمله الأقلام في المستقبل من تفهم آلام الناس لا في محيط عملهم فقط بل في محيط العام لكافة شعوب العالم» وذلك لأن مثل هذا الفهم المشترك لا يؤدي فقط إلى ضمان حرية الصحافة في العالم أجمع، بل إلى إقرار السلام، وتكاتف حملة الأقلام في مكافحة الذين يقودون العالم إلى الحروب تكررت، وتلاحقت. ثم التضامن بصورة منظمة للدفاع عن الحريات التي من بينها حرية الصحافة.

المشكلة الثامنة

آداب مهنة الصحافة

(وبها فصلان)

الفصل التاسع عشر

آداب مهنة الصحافة

الأصل في الصحافة أنها مهنة بيع الأخبار. ولكن الأخبار في ذاتها ليست سلعة مادية كالكساء، والغذاء. وإنما هي شيء معنوي له آثاره الطيبة، وله آثاره السيئة.

والصحيفة بإزاء الأخبار مسؤولة عن القيام بعدة واجبات:

أولها– طريقة الحصول على الخبر.

وثانيها – طريقة نشر الخبر.

وثالثها– طريقة التعليق على الخير.

ورابعها– طريقة الاستفادة من الخبرة في كتابة المواد الأخرى بالصحيفة كالمقالات، والأعمدة، والطرائف، والأحاديث، والتحقيقات، وغير ذلك من المواد التي يراد بها إشباع فضول القارئ، والصحفي المنوط به القيام بجميع هذه الواجبات. إما أنه يكون رجلا حي الضمير، وإما أن يكون رجلًا لا يأبه لهذا الضمير في قليل، أو كثير. شأنه في ذلك شأن الطبيب، أو المعلم، أو المحامي، أو المهندس، أو كل ذي حرفة من الحرف التي تحتاج إلى الأمانة، والشرف.

وسنحاول أن نعالج المشكلة من هذه الزاوية، لنعرف إلى أن حد يجب أن يأخذ الصحفي نفسه بهذه الأخلاق. أو ما هي المقدسات التي ينبغي للصحفي أن يربط بينها، وبين مهنة الصحافة كما يربط المدرس، أو الطبيب، أو المحامي بينها، وبين مهنة التدريس، أو الطب، أو المحاماة؟

ومعنى ذلك إذن أننا سننظر كيف يسلك الصحفي في طريقة الحصول على الخبر، ثم في الطريقة التي ينشر بها هذا الخبر ثم في الطريقة التي يعلق بها على الخبر. ثم ننتقل من هذا كله إلى سلوك الصحفي مع زملائه في مهنة الصحافة. وأهم من ذلك كله أن ننظر في النهاية في صلة الصحفي بالمجتمع، وكيف يتأثر كل منهما بالآخر.

الواجب الأول: طرق الحصول على الخبر.

صحيح أن هناك تنافسا شديدًا يصل إلى حد الشقاء في الحصول على الأخبار، وتتبع الأخبار. ونحن أحذر الصحف في شيء من ذلك. وإن كنا لا نلتمس لها العذر مطلقًا في أن تحصل على الخبر بطريقة تتنافى مع الشرف.

تحدث الأستاذ (هربرت بايردسون) محرر جريدة (الورلد) بنيويورك فقال. لقد أشرفت على جريدة الورلد مدة طويلة، وكانت التعليمات التي أعطيها للمخبرين، والمحررين لا تعدو قولي لهم دائمًا. احصلوا على الأخبار. ولكني هذا العمل كان يتم دائمًا بطريقة شريفة. فنحن لم نستخدم قط أساليب الغرب الوحشية في دخول البيوت عنوة للحصول على

الأصول السرية، أو لسرقة الصور، والوثائق، ونحو ذلك. ومع هذا، أو ذاك فقد كنا نقوم بعمل واحد فقط لا أعتقد أنه ما زال يعمل به إلى اليوم. وهذا العمل هو التحري على الأخبار على الوجه التام مستعينين في ذلك بأرشيف الصحيفة. وكنا نقف عند هذا الحد [١٨].

والذي نعلمه أن للحصول على الخبر، وتتبعه طرقًا مشروعة، وفيها الكفاية. ومن أهم هذه الطرق.

١- عمل التحريات على النحو الذي شرحه محرر الورلد.

٢- استخدام الأرشيف الصحفي على النحو الذي أشار إليه نفس المحرر.

وهذان الطريقان يكلفان الصحفي جهدًا، وعناء في القراءة، والبحث، ونحو ذلك، وثم طرق أخرى كذلك. ومنها على سبيل المثال:

٣- طريقة الإيهام بالمعرفة.

٤- طريقة الصداقة، أو إنشاء علاقات خاصة بمصادر الأنباء، والتقرب إليهم بالهدايا، أو إسداء الخدمات الخاصة.

وتحضرني للإيهام بالمعرفة مثل، والصداقة مثل آخر، ولا بأس بالإشارة إليها بإيجاز.

---

(١٨) أنظر كتاب (فن الصحافة) الترجمة العربية ص٧٣.

المثل الأول: فقد حكي أحد الصحفيين عن نفسه قال:

«أنه كان جالسًا في مقهى من مقاهي الإسكندرية على شاطئ البحر، وتصادف أن جلس معه على نفس المائدة أحد كبار تجار الثغر المعروفين، وجرى الحديث بينهما في أمور عدة أشار التاجر الكبير في بعضها عن غير قصد منه إلى نية الخديوي إسماعيل في بيع نصيب مصر من أسهم قناة السويس، وأن هذا التاجر الكبير يتمنى لنفسه أن يربح هذه الصفقة. وهنا تغير لون الصحفي الإنجليزي، وأحس كأنه جالست على برميل من البارود على حد تعبيره. ولكن لمهنة الصحفية أوجبت عليه في هذه اللحظة أن يتماسك، ويتظاهر بالثبات التام. كما أوجبت عليه المهنة كذلك أن يلجأ إلى طريقة الإيهام بالمعرفة فأوهم التاجر الكبير بأنه على علم بهذا السر الخطير. وهنا اطمأن التاجر إلى أنه لا يذيع سرًا من الأسرار، وأفاض في الحديث عن أسهم القناة. ثم ما كاد التاجر يغادر المكان حتى أسرع الصحفي إلى مكاتب البرق فاستعان بها في إرسال برقية إلى وزرائيلي رئيس الوزراء البريطانية حينذاك، ثم ما كان من وزرائيلي هذا إلا أن اتصل من فوره بآل روتشلد، وهم من كبار رجال المال في إنجلترا. وطلب منهم المال اللازم لشراء أسهم القناة، وذلك ريثما يحصل على إذن بهذا المال من مجلس الوزراء، ومجلس العموم، ومن الجالس على العرش في نهاية الأمر».

والمثل الثاني: حادثة جرت للأستاذ مصطفى أمين حكاها عن نفسه قال ما مؤداه:

«إنه كان بلندن في الوقت الذي دارت فيه مفاوضات (صدقي – بيفن) وقد تم الاتفاق بينهما على نصوص معينة. غير أن بيفن اشترط أن تبقى هذه النصوص سرًا من الأسرار لا تنشر إلا بإذنه في الوقت الذي يحدده هو. إذ ذاك ساقت الظروف مصطفى أمين، فتعرف إلى سيدة اتضح أنها تعمل في مكتب مستر بيفن. وبطريقة غير مباشرة علم مصطفى أمين أن هذه السيدة هي التي كتبت على الآلة الكاتبة نصوص الاتفاق. ودعاها مصطفى أمين مرارًا للجلوس معه في مقهى من مقاهي العاصمة. ولاحظ في كل مرة يجلس إليها أن هذه السيدة تنتظر قطع السكر التي يقدمها المقهى باهتمام. وتمسك في يدها هذه القطع باحتراس، وتدسها في صندق يدها (أو شنطتها) بخفة، وعجلة، إذ ذاك أحضر مصطفى أمين في المرة التالية كل تموينه من السكر، وأسلبه هذه السيدة، ففرحت به فرحا عظيمًا، ونظرت إليه على أنه أعظم هدية لأطفالها الصغار الذي لا يكفيهم تموينهم من السكر الذي يوزع عليهم بالبطاقة» ومنذ ذلك الوقت نشأت صداقة متينة بين مصطفى أمين، وهذه السيدة. وعن طريق هذه الصداقة استطاع مصطفى أمين أن يحصل على ورق الكربون الذي كتب عليه نصوص الاتفاق. وما لبثت هذه النصوص أن نشرت في بعض الصحف الصادرة في مصر، وفوجئ بها مستر بيفن كما فوجئ بها رئيس الوزارة المصرية.

الواجب الثاني: طريقة نشر الخبر

لا شأن لنا هنا بالكلام عن أسلوب نشر الأخبار، أو القوالب الفنية التي تصاغ فيها الأخبار. وإنما المقصود بالعناية هنا هو الكلام عن مقدار الصدق، والكذب في كل خبر، وبيان الآثار السيئة التي تنجم عن الكذب، ثم بيان واجب الصحيفة حينما تقرر – بقصد، أو بغير قصد منها – إلى نشر الأخبار المكذوبة.

وهنا يحلو لنا أولًا أن نسوق بعض الأقوال، والأحداث ذات الصلة الوثيقة بهذا النوع من الأخبار؛ لنعرف منها إلى أي حد ينبغي أن يتحرى الصحفي الصدق. وما النتائج التي تترتب على الإهمال المقصود، أو غير المقصود في هذه الناحية:

* * *

أثر عن المعلق الأمريكي الشهير، والترليبمان Lippinan الذي زار القاهرة عام ١٩٥٩ أنه قال:

العجيب أنني عندما أكذب في قضية تتعلق ببقرة جاري أدعى للمحاكمة، وقد أساق بعد ذلك إلى السجن. ولكني إذا كذبت على مليون من القرار في شأن يتصل بالحرب، أو السلم، وإذا دأبت على هذا الكذب مدة، وأحسنت اختيار أكاذيبي إذا فعلت كل ذلك لم أسال عما أفعل، ولم أتعرض لطائلة العقاب.

ويحدثنا التاريخ أن بسمارك داهية الألمان فكر في طريقة لتوحيد ألمانيا فلم يجد أمامه إلا هذه الطريقة، وهي أن يوعز إلى الصحف الألمانية بنشر برقية زعم أنه تلقاها، وكانت في البرقية خبر ينال من الكرامة الفرنسية، ونشرت الصحف الفرنسية هذه البرقية عن الصحف الألمانية. فأعلن الفرنسيون الحرب على ألمانيا، وهي الحرب المعروفة بحرب السبعين. وكانت هذه الحرب هي التي أرادها بسمارك نفسه لتتم بسببها الوحدة.

وحين حدثت أزمة الحدود بين مصر، والسودان منذ أعوام قليلة أذاعت وكالة رويتر برقية في الهزيع الأخير من الليل مؤداها أن الجيش المصري غزا السودان، وكانت وكالة رويتر الإنجليزية هي الوكالة الوحيدة التي انفردت بهذا الخبر. واختارت له توقيتًا معينًا هو الهزيع الأخير من الليل لكي تنشره الصحف السودانية قبل أن يتاح لها الوقت الكافي للتحقيق من صدق هذا الغزو، أو كذبه، وكان قصد الوكالة الإنجليزية من ذلك خلق حالة من التوتر أوجت بها الأوساط الإنجليزية في تلك الفترة.

ليس شك في أن هذا مثل صارخ من أمثلة الأخبار الزائفة التي يراد بها إفساد العلاقات بين قطرين شقيقين يعيشان على نهر واحد، وثقافة واحدة، ولغة واحدة.

أوردت هذه الأمثلة لأدل بها على الخطورة البالغة التي تبني على الأخبار الكاذبة، أو المحرفة، أو المزيفة، أو المغرضة. والصحيفة الخبيثة لها من تزييف الأخبار تطرق كثيرة قلما يفطن إليها القارئ العادي. فاختيار

مكان النشر في الجريدة، واختيار الحيز الذي ينشر فيه الخبر، واختيار العنوان، أو الصدر اللازم لكتابة هذا الخبر. واختيار العنوانات الفرعية لهذا الخبر –كل هذه وسائل تلجأ إليها الصحف حين تريد أن تحدث تأثيراً معينًا لهذا الخبر في ذهن القارئ.

ومن هنا جاءت مسؤُولية الصحفي النزيه عن كتابة الأخبار، ومن هنا قالوا إن نهاية الحرب الباردة مرهونة بشيء واحد فقط هو أن تعدل الصحافة العالمية نهائيًا عن تضليل الرأي العام.

وليس مجال للشك في أنه من الممكن تقريب نهاية الحر الباردة لو أن الصحافة العالمية بدأت تكف عن تضليل الناس بما تقدمه لهم بين حين، وآخر من أخبار محرفة، وتعليقات مغرضة، وحملات مدبرة.

إن الصحافة النزيهة النظيفة هي التي تستطيع أن تطفئ نار العداوة، والبغضاء بين طبقات الشعب الواحد من جهة، وبين هذا الشعب، والشعوب الأخرى من جهة ثانية. فتلك العنصرية الصارخة بين البيض، والسود في أمريكا، وجنوب إفريقيا، وتلك العداوة التقليدية بين إنجلترا، وإيرلندة، أو بين أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية. كلها نتيجة الصحافة الشريرة التي تكسب من وراء ذلك مالًا وفيرًا. فكثيرًا ما يشكو زعماء دول أمريكا الجنوبية من معاملة صحف أمريكا الشمالية لأخبار بلادهم، وطريقة عرضهم لهذه الأخبار في صحفهم، وكثيرًا ما تشكو أمريكا الجنوبية من المبالغة في إهمال الأخبار المتعلقة بها في صحف أمريكا الشمالية، ومن

سوء التعليق عليها، ونحو ذلك. ثم كثيرًا ما يشكو الإيرلنديون من الصحف الإنجليزية لمثل هذه الأسباب. ولنضرب لذلك مثلًا: ثبت أن نسبة الجرائم في إيرلندة أقل من نسبة الجرائم في أي جهة أخرى من جهات العالم. غير أن الصحف الإنجليزية قابلت هذا الخبر بفتور تام، ولم تشر إليه أية إشارة. مع أنه لو قيل العكس، وهو أن نسبة الجرائم في إيرلندة أكثر من سواها لطربت الصحف الإنجليزية لهذا الخبر، واختارت له مكانًا ممتازا؛ ووفرت له حيزا يتفق، وأهميته، وخطورته.

لا أريد أن أمضي طويلًا في عرض هذه الأمثلة. فهي كثيرة تطالعنا بها الصحف العالمية كل يوم، وهي لا تحتاج منا إلى كبير عناء في الوقوف عليها، أو معرفة الأغراض الخبيثة، والنوايا السيئة التي تختفي خلفها.

إنما أردت بذلك أن أقول إن وظيفة الإعلام أصبحت في أيامنا هذه من أخطر الوظائف كلها تقريبًا. وإن أقل تقصير في أداء هذه الوظيفة من ناحية الدقة، والأمانة، والشرف، والنزاهة يعرض العالم كله للخطر الحقيقي. وينجم عنه متاعب للإنسانية ليس من السهل التخلص منها.

هذا هو ما أزعج علماء الصحافة، والاجتماع، ورجال الفكر السياسي، وقادة الأمم في شتى الميادين. ثم هذا هو ما دعا الاتحاد العام للصحفيين في كل بلد من جانب، كما دعا هيئة الأمم من جانب آخر إلى التفكير في وضع آداب لمهنة الصحافة، والوصول إلى قواعد، وأصول يتبعها الصحفيون، ولا يخرجون عنها في ممارستهم لهذه المهنة الشريفة.

والذي تعلمه أن محاولات شتى في دول كثيرة بذلت حتى الآن في سبيل الوصول إلى هذه الغاية الشريفة، ولكنها مكتفون هنا بعشر من هذه المحاولات على سبيل المثال:

الأول: في الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام.

الثانية: في المؤتمر العالمي لاتحاد الصحفيين المجتمع في براغ سنة ١٩٣٦.

الثالثة: في المؤتمر السابع لنفس هذا الاتحاد، وقد اجتمع في هذه المرة بمدينة بوردو سنة ١٩٣٩.

الرابعة: في المؤتمر الأول لصحافة الأمريكتين. وقد اجتمع هذا المؤتمر بمدينة المكسيك سنة ١٩٤٢.

الخامسة: في الدورة السنوية الرابعة، للجنة حرية الإعلام، وذلك في سنة ١٩٥١.

السادسة: في اجتماع عقده الاتحاد القومي للصحفيين الإنجليز.

السابعة: في اجتماع عقده اتحاد الصحفيين الاستراليين.

الثامنة: في الاجتماع الذي عقدته هيئة محرري الصحف بالهند في سنة ١٩٥٠.

التاسعة: وهي المحاولة التي قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٧ وذلك في شكل رسالة من رسائل الدكتوراة.

العاشرة: وهي المحاولة التي قام بها المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة في شهر يونيه سنة ١٩٦٠.

* * *

والآن نستعرض بإيجاز نتائج المحاولات التسع الأولى كل على حده.

المحاولة الأولى:

تحدث الزعيم غاندي في الجلسة الثالثة والثمانين من جلسات اللجنة الفرعية لحرية الإعلام، والصحافة، كما تحدث المستر والتر ويليامز مؤسس كلية الصحافة بجامعة مسوري Missouri الأمريكية عما سماه (بعقيدة الصحفي) وخُلاصة هذا الحديث أن هذه العقيدة، وإن كانت لا تقوم مقام القانون العالمي لآداب المهنة. إلا أنها على كل حال تشتمل على بيان موجز لكل ما للصحفي من الحقوق، وما عليه من الواجبات. ومن ثم تألفت هذه العقيدة من المبادئ التي ينبغي للصحفي أن يعتنقها، وبصدر عنها في أقواله، وأعماله. وقد أجرت اللجنة هذه المبادئ على لسان الصحفي كما يلي:

١– أؤمن بمهنة الصحافة إيمانًا راسخا بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

٢– أؤمن بأن الصحيفة العامة مؤسسة اجتماعية، وأن المشتغلين فيها مسؤُولون كل المسؤولية باعتبارهم وكلاء المجتمع، ولا يصح لهم أن يكونوا خائنتين للأمانة.

٣– أعتقد أن التفكير السليم، والتعبير الواضح المستقيم، والدقة، والإنصاف هي الدعامات الأساسية للصحافة الجيدة.

٤– أعتقد أن من واجب الصحفي ألا يكتب إلا ما يوحى به ضميره، ويشعر به تمامًا أنه الصدق.

٥– أعتقد أن حذف أي خبر لأي اعتبار آخر غير المصلحة العامة يعد أمرًا لا يصح الدفاع عنه بصورة من الصور.

٦– لا يجوز لي أن أكتب ما أخجل من قوله باعتباري رجلًا مهذبا في المجتمع. ولا سبيل للتهرب من المسؤولية الفردية بحجة أن ما صدر مني إنما هو تنفيذ لتعليمات جاءتني من الغير.

٧– أعتقد أن الإعلانات، والأخبار، والآراء يجب أن تستهدف خدمة المصالح العليا للقراء... ولابد أن يسود جو أساسه الحق، والصدق، والعون، والنزاهة بين الجميع. وعندي أن المحك للصحافة الجيدة هو: ما تؤديه من خدمة عامة.

٨- أؤمن بأن الصحافة الناجحة كل النجاح، أو التي تستحق هذا النجاح هي التي تخاف الله، وتوفر الإنسان، وهي الصحافة التي تدافع عن استقلالها التام، ولا يحركها حب الظهور، ولا جشع السلطان. وهي صحافة بناءة متسامحة، ولكن في غير تغاضٍ، أو إهمال، وهي رابطة الجأش طويلة الصبر، قوية المثابرة على خدمة القراء، تغضب للظلم، لا ترهبها عصا الحاكم، ولا يزعجها صياح الدهماء. تعطي لكل شخص حقه، وتمنحه الفرصة للتعبير عن رأيه. وهي صحافة وطنية، ولكنها تسعى مخلصة لتوثيق عري المودة، والأخوة بين دول العالم أجمع، إنها صحافة الإنسانية، وصحافة العالم الذي نعيش فيه.

المحاولة الثانية:

وهي المحولة التي قام بها المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة براغ سنة ١٩٣٦. وقد أقر أن الصحفي القدير بهذا الاسم ينبغي عليه:

١- أن يراجع كل خبر تنشره الجريدة بكل أمانة، وصدق. ويخص بهذه العناية جميع الأخبار التي تثير تعصبا في الرأي، أو زعزعة في الثقة، أو كراهية، أو تحقيرًا بين دول العالم، أو تؤدي إلى تأثير ضار، أو انطباع مضلل عن قيمة الخبر، ومغزاه.

٢- أن يقوم بمحض اختياره بتصحيح كل خبر من هذا النوع؛ حتى يثق من عدم صحته، أو دقته.

٣- أن يعترف بحقه، وحقوق الآخرين أيضًا في نشر الأخبار الموضوعية عن الأحداث الداخلية، والمسائل المتصلة بالدور الأخرى مع مقارنة الموقف الداخلي بغيره من المواقف المماثلة في الدول الأخرى.

٤- أن يدخل الصحفي في اعتباره دائمًا أن التنوع الهائل في الظروف التاريخية، والطبيعية، والمعنوية للأمم، والدول لابد أن تتضمن تنوعا مماثلًا في التطور الاجتماعي، والسياسي لهذه الأمم، والدول كما ينطوي كذلك على تنوع أكثر في الأنظمة السياسية بصفة أخرى. (والغرض من هذه المادة هو أن الصحفي لا ينبغي له أن يظهر بمظهر المتزمت، أو بمظهر الرجل الضيق الأفق).

٥- أن يتجنب الصحفي ما استطاع كل نقد تافه، أو نقد غير موضوعي في شئُون السياسة، كما يتجنب أساليب التحقير، والإساءات إلى الدول الأخرى، وخاصة إلى رؤساء هذه الدول، وكبرائها، وعظمائها بوجه أخص.

٦- أن يبتعد عن تزيين العنف، والتحريض على استعماله؛ لتسوية المنازعات الداخلية، أو الدولية، والاقتناع التام بأن من مصلحة السلام حل المنازعات الدولية، والخلافات الداخلية –

سياسية كانت، أو اجتماعية، أو عنصرية، أو ثقافية– بغير حاجة إلى العنف، وبروح من الإنصاف والتراضي، والود.

٧– أن يتمسك الصحفي كذلك بحقه، وحق الآخرين في القيام بالدعاية اللازمة لتعبئة الدفاع ضد أي هجوم ضد بلاده من الخارج لأن مثل هذا الدفاع يعتبر الواجب الأول على كل مواطن.

٨– أن يحارب بكل قوته الفكرة القائلة بحتمية الحروب، بمعنى أن هذه الحروب قدر محتوم، فالحرب مع تقدم العلوم الحديثة تعتبر شرًا مستطيرا، ودمارا محققا للغالب، والمغلوب.

٩– الدعوة في كل مكان للعقيدة القائلة بأن غالبية الدول في وقتنا هذا ترغب في السلام، وتسعى إلى الوئام، وأن في إمكان هذه الدول أن تحمي هذا السلام، وتحافظ عليه، وذلك عن طريق المنظمات الدولية، والتعاون بين الجميع.

١٠– أن ينأى الصحفي بنفسه، وبصحيفته عن كل ما من شأنه تغليب القوة الغاشمة على الإنصاف، والعدل. أو ما من شأنه الحض على توثب الدول بعضها على بعض.

المحاولة الثالثة:

وهي المحاولة التي قام بها المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين الذي انعقد في مدينة بوردو سنة **١٩٣٩** ووصل إلى ما سماه إذ ذاك (بعهد الشرف الصحفي) وفي:

١- إن من واجب الصحفي سواء كان مخبرًا، أو معلقًا أن يذكر دوامًا أن له تأثيرًا طيبًا أو سيئًا يزداد بزيادة عدد القراء. ومن واجبه أن يعمل على تنوير القراء، والتشيع للحقيقة، وأن يكتب وفي ذهنه دائمًا أنه إنما يشارك مشاركة فعلية في تسجيل تاريخ عصره.

٢- أن يكون له ضمير حي لا يسمح له مطلقًا بأن يلجأ إلى طرق غير أمينة للحصول على الأخبار.

٣- أن يتحمل مسؤولية جميع المعلومات، ونشرها في الصحفية.

٤- من حق الصحفي أن يمتنع أحيانًا عن نشر المعلومات الصحيحة، ولكن ليس له مطلقًا أن ينشر معلومات يعرف أنها كاذبة، أو يعوزها عنصر الصدق.

٥- لا يجوز للصحفي أن يبالغ في وصف الأحداث التي يشهدها، ولا أن يحرف البيانات التي يتلقاها، ولا أن يغير من الوثائق التي تصل إليه.

٦- لا ينبغي للصحفي أن يفتري على الأشخاص، أو يتهمهم بدون دليل.

٧- لا يجوز للصحفي أن يقترف جريمة السطو على آراء الغير. ومن واجبه دائمًا أن ينسب كل رأي إلى قائله، وعليه صيانة المسؤُولية الأخلاقية بحيث لا تقبل نفسه القيام بعمل يتنافى مع ما يوحي به الضمير.

٨- على الصحفي كذلك أن يكون حصيفًا حسن التقدير في كل ما يتصل بشؤُون الدولة، والمسائل الخطيرة التي تهم المسؤلين، وهو في هذه الحالة يستطيع أن ينتفع بحقه في المحافظة على سر المهنة.

٩- لا يجوز للصحفي أن يكون عميلا للحكومة، أو لغيرها من الهيئات الخاصة لكي يحصل من وراء ذلك على منافع شخصية دون علم الجمهور. كما لا ينبغي للصحفي أن يكتب المقالات التي تهدف إلى الدعاية التجارية.

١٠- لا يجوز للصحفي أن يضر زملاءه، وعليه أن يحافظ على قوانين التضامن الجماعي التي لا تصدر لصالح المهنة.

المحاولة الرابعة:

وذلك في المؤتمر الأول للصحافة القومية بالأمريكتين، وهو المؤتمر الذي انعقد في سنة ١٩٤٢ بمدينة المكسيك على الحدود تقريبًا بين أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية. وهذا هو نص القرارات التي انتهى إليها.

١- الصحافة الأمريكية تميز تميزًا تامًا بين وظيفة الصحافة في نشر الأخبار، ووظيفتها في التوجيه المذهبي، أو الإيديولوجي.

٢- لكي تقوم الصحافة بوظائفها المتصلة بنشر الأخبار في أمانة، وكفاءة يجب عليها دائمًا أن تنشر الأخبار الصادقة ذات الطابع الموضوعي.

٣- تمتنع الصحف بقدر الإمكان عن نشر الأخبار غير المحققة، أما الشائعات، والأخبار غير الموثوق من صحتها فلا سبيل إلى نشرها إلا على هذه الصفة أي على أنها غير موثوق بها.

٤- إذا نشرت الصحيفة أخبارًا، أو بيانات مصدرها أشخاص من غير هيئة التحرير وجب ذكر أسمائهم ما لم تتطلب سرية المهنة غير ذلك.

٥- إذا كان نشر المادة الصحفية، أو الخبر الصحفي نظير أجر ما وجبت الإشارة إلى ذلك.

٦- تعتبر كل صحيفة مسؤُولة عن جميع ما تنشره، وذلك باستثناء المواد التي يكتبها غير المشتغلين بالصحيفة. وفي هذه الحالة يجب ذكر أسمائهم كما ذكرنا.

٧- لا تعفى الحصانة البرلمانية مالك الجريدة من المسؤلية المدنية. كما أن هذه المسؤولية غير قابلة للتحويل إلى طرف ثانٍ، وثالث.

٨- الصحيفة مسؤولة عن تقديم الاعتذار في حالات الإساءة إلى الأشخاص، أو سبهم، وقذفهم . ومن وأجبها تقديم التفسيرات اللازمة لذلك إلا أن يفصل القضاء في الأمر.

٩- تمتنع الصحافة عن نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة، أو الجريمة، أو إثارة المشاعر المريضة.

١٠- لا يجوز للصحيفة أن تنشر بيانات تؤدي إلى التحيز ضد المتهمين، أو لصالحهم في أثناء محاكمتهم أمام القضاء.

١١- سمعة الفرد يجب أن تحترم، وتصان مهما كانت عقيدته الدينية، أو مذهبه السياسي. والصحافة هي السياج المنيع الذي يحمى كرامة الفرد، ويصون شخصيته عن الأذى.

١٢- الاتحاد القومي للصحفيين في كل دولة من الدول هو المسؤول عن تقرير مدى مسؤولية الصحف عن آداب المهنة، ومراعاة هذه الآداب.

ولما كانت الإذاعة ضربًا من ضروب الصحافة لا فرق بينهما إلا أن الأولى مسموعة، والأخيرة مقروءة، فقد رأت اتحادات الإذاعات الأمريكية من واجبها أن تجتمع هي الأخرى للموصول إلى إقرار المبادئ الخاصة بالوسيلة الإذاعية من وسائل الإعلام المختلفة. وانتهى البحث بها إلى طائفة من المبادئ بعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالدولة، وبعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالشعب، وبعضها في موضوع علاقة الإذاعة بالمؤلفين. ويطول بنا القول لو أردنا أن نقف عند كل طائفة من هذه المبادئ على حده. فلنتركها إذن إلي:

المحاولة الخامسة:

وهي المحاولة التي قام بها اتحاد الصحفيين في إنجلترا. ونحن نعرف أن الإنجليز أشد الأمم عناية بالأخلاق في داخل بلادهم، وإن كانوا لا يحبون أن يرتبطوا بهذه الأخلاق في خارج بلادهم. ومن ثم جاءت المبادئ التي أقرها اتحاد الصحفيين في تلك البلاد أقرب المبادئ كلها إلى دائرة الأخلاق، وإليك هذه المبادئ بصورة موجزة:

١- ينبغي على الصحفي ألا يقترف أي عمل من شأنه أن يشين شخصه، أو اتحاده، أو صحيفة، أو مهنته. ومن واجبه أن

يدرس لوائح الاتحاد، ويمتنع عن أي عمل يؤدي إلى الأضرار بمصالح هذا الاتحاد.

٢- يجب على الصحفي الذي يرغب في إنهاء عقد عمله أن يخطر صاحب العمل وفقًا للتقاليد، والعادات المهنية المرعية. وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغييره.

٣- لا يجوز للعضو في اتحاد الصحفيين أن يسعى للترقية، أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق الملتوية، أو المنحرفة. ولا يجوز له أن يحاول بشكل مباشر، أو غير مباشر الحصول على عمل لنفسه، أو لغيره بصفة مؤقتة، أو غير مؤقتة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المصاحفين Free Lancers (وهم الذين يبعثون بالمواد الصحفية إلى الجريدة دون أن يكونوا موظفين فيها).

٤- السطو على أعمال الزملاء، وجهودهم، والاقتباس من كتاباتهم بدون إذن منهم يتنافى تمامًا مع آداب المهنة.

٥- يجب على العضو أن يكون مستعدًا للتنازل عن الأعمال الإضافية التي يرى الاتحاد أن في التنازل عنها مساعدة للمصاحف على كسب قوته.

٦- واجب الصحفي هو خدمة صحيفته أولًا. ويجوز له في وقت الفراغ أن يقوم بعمل إنشائي آخر. غير أنه لا يجوز له القيام بعمل إضافي في أوقات الراحة، والأجازات إذا كان في ذلك ما يؤدى إلى حرمان زميل متعطل، وتفويت فرصة عليه في التوظف.

٧- ينبغي تشجيع روح الرغبة في مساعدة الآخرين في جميع الأوقات؛ لأن الأعضاء ملزمون من الناحية الإنسانية، والشرفية بمساعدة الأعضاء المتعطلين؛ حتى يحصلوا على عمل يليق بهم.

٨- يجب على الصحفي أن يعامل المرؤوسين بالطريقة التي يود أن يعامله بها رؤساؤه في الصحيفة.

٩- حرية جمع الحقائق الصادقة، ونشرها بأمانة تامة، وحقوق التعليق على الخبر، والنقد التربة كل ذلك من المبادئ الأساسية التي ينبغي لكل صحفي أن يستمسك بها.

١٠- الصحفي مسؤول مسؤولية شخصية عما يبعث به للصحيفة، أو وكالة الأنباء التي يعمل بها. وهو مسؤول أيضًا عن المحافظة على أسرار المهنة. ولا يجوز للصحفي أن يبالغ، أو يشوه، أو يحرف، أو يعدل فيما عهد إليه من وثائق، ومعلومات.

١١- لا يجوز للمخبرين، والمصورين أثناء قيامهم بجمع الأخبار، والصور أن يؤلموا الثكالى، والمصابين، أو يؤذوا كرامة الأبرياء من الناس. ولا يجوز الحصول على الأخبار، والصور، والوثائق إلا بالطرق المشروعة.

١٢- يجب ألا تغيب عن ذهن الصحفي قوانين السب، والقذف، وإهانة المحكمة، وحقوق التأليف، وما إلى ذلك. وفي نشر الماجريات القضائية يراعى دائمًا التمسك بقواعد الإنصاف، والعدل بالنسبة لجميع الأطراف المعنية بالأمر.

١٣- تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهينة سواء كانت لنشر مادة صحفية، أو لحذف هذه المادة.

المحاولة السادسة:

وهي المحاولة التي قام بها اتحاد الصحفيين الاستراليين. وقد وافق الأعضاء على مجموعة من المبادئ الخلقية لا تخرج في جوهرها عن توخي الأمانة، والصدق في نشر الخبر، واحترام سرية المهنة، واحترام الزمالة الصحفية، والترفع عن أخذ رشوة، وسلوك السبل الشريفة في الحصول على الأخبار، وأن يتخلق الصحفي دائمًا بالأخلاق التي يكسب بها ثقة الجمهور.

والطريف في استراليا أن مالكًا لإحدى الجرائد المهمة هناك، وهي نيوسوث ويلز New South Wales التي تصدر في مدينة سدني تحدي قانون آداب المهنة في تلك القارة، وزعم أنه قانون ديكتاتوري مجحف بحقوق المهنة، ولكن المحكمة أصدرت حكمها على مالك هذه الجريدة بغرامة قدرها خمسون جنيهًا؛ لأنه تعدي على هذا القانون الذي أقره اتحاد الصحفيين. فاستأنف المالك المذكور هذا الحكم. فلم يكن من محكمة الاستئناف إلا أن أيدته بقوة.

المحاولة السابعة:

وهي المحاولة التي قامت بها هيئة محرري الصحف الهندية في ديسمبر سنة ١٩٥٠ وفيها أصدرت الهيئة بيانًا جاء فيه: "لما كانت الصحافة أهم وسيلة لتكوين الرأي العام فإن الصحفيين يعتبرون مهمتهم أمانة، أو رسالة، ولا هم لهم في الواقع إلا خدمة الصالح العالم، وحمايته من جانب، والمحافظة قدر المستطاع على سلام الإنسانية من جانب آخر."

والصحفيون في سبيل القيام بواجباتهم هذه يعلقون أعظم الأهمية على احترام الحقوق الاجتماعية، والإنسانية، ويؤمنون بمبادئ العدالة، والإنصاف، ويعتبرونها من الأسس الجوهرية لمهنة الصحافة سواء في نشر الأخبار، أو التعليق عليها. ومن واجب الصحفي كذلك مراعاة ضبط النفس، وخاصة فيما يتصل بنشر الأخبار، والتعليقات في جو من التوتر الاجتماعي الناجم عن الخلافات العنصرية، أو الدينية، أو الاقتصادية.

ثم قال البيان بعد توصيات من النوع الذي مر ذكره في المحاولات السابقة:

"والمهاترات الشخصية في الصف تحط دائمًا من كرامة المهنة، وتنال من الأشخاص المشتغلين بها. وليس من آداب المهنة في شيء أن يتناقل الصحفيون شائعات، أو محادثات غير مهذبة مما يتصل بحياة الأفراد، أو يجرح سمعتهم، وينال من كرامتهم التي لابد من احترامها."

والصحفي المستحق لهذا الاسم هو الذي يستطيع التفرقة بين الصالح العام، والفضول العام. وهو الذي يعرف جيدًا أن الصحافة تسعى لخدمة الأول من هذين الغرضين لا الثاني. ولذلك يمتنع عن نشر الأخبار الشخصية ما لم يتأكد من صحتها، وما لم يقدر أن في نشرها نفعا يعود على المصلحة العامة.

المحاولة الثامنة:

في أثناء انعقاد الدورة السنوية الرابعة للجنة حرية الإعلام، والصحافة في مايو سنة ١٩٥٠ بمدينة مونت فيديو بأراجواي، نوقش مشروع قانون عالمي لآداب مهنة الصحافة. ولحسن الحظ أن اشترك في مناقشة المشروع صديقنا المرحوم الدكتور محمود عزمي الرئيس السابق لمعهد الصحافة بجامعة القاهرة، ومندوب مصر في هيئة الأمم المتحدة يومئذ. وجاء نص هذا المشروع كما يلي:

المشروع

ملحق (١)

حيث أن حرية الإعلام، والصحافة أمر حيوي لسلام الإنسانية، والحريات الأساسية التي كلفها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وحيث أن هذه الحرية تصان على خير وجه عن طريق الجهود المستمرة التي يبذلها المشتغلون بالصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، والأعمال التلقائية التي يقومون بها لتنمية روح المسؤولية.

لذلك يعتبر هذا القانون إعلانا لآداب المهنة ينبغي أن يتبعه جميع المشتغلين بجمع الأخبار، ونقلها، ونشرها، والتعليق عليها، وأن يتوخوه في سلوكهم المهني، وذلك على النحو التالي:

(أولًا) يبذل المشتغلون بالأخبار أقصى جهودهم للتأكد من أن المعلومات التي يتلقاها الجمهور دقيقة، وذات طابع موضوعي. وعليهم مراجعة جميع الأخبار التي يشك في صحتها. ولا يجوز لهم تحريف الحقائق، أو حذف الجوهري منها، ولا يجوز للصحفيين أن يشتركوا في نشر الأخبار، والمعلومات التي يعرفون أنها كاذبة.

(ثانيًا) لا يجوز أن تؤثر المصلحة الشخصية على الأخلاق المهنية، وتعتبر الرشوة، أو الاستمالة لنشر شيء، أو حذفه من أبشع الجرائم في

مهنة الصحافة. ومن أخطر الجرائم المهنية كذلك الافتراء، والسب، والقذف، والإيهام بالباطل، والسطو على أعمال الغير. وعلى الصحفيين أن يقوموا بتصحيح المعلومات التي تنشر ثم يثبت أنها غير صحيحة. عليهم أن يقوموا بكل ذلك طواعية، وبدون إبطاء. كما يجب عليهم الإفصاح عن حقيقة الشائعات، والأخبار غير المؤكدة، وأن يحرصوا على أن توصف هذه الشائعات بأنها شائعات، أو أخبار لم يوثق بصحتها، ونحو ذلك.

(ثالثًا) على المشتغلين بالأخبار أن يكونوا موضع ثقة الجمهور، وعنوانًا لكرامة المهنة، ودليلا على شرفها. وليس لهم أن يقوموا بأي عمل يتنافى مع احترام المهنة، وكرامتها. وعليهم أن يترفعوا دائمًا عن استغلالهم المهنة الصحفية لأغراض غير صحفية.

وعلى الصحفي أن يتحمل مسؤولية الأخبار، والتعليقات. وفي حالة التخلي عن هذه المسؤولية يجب إعلان ذلك صراحة، وفي بداية النشر. كما يجب احترام سمعة الأفراد، ولا يجوز نشر الأخبار المتصلة بحياتهم الخاصة، أو الأخبار التي قد تؤدي إلى الإضرار بسمعتهم، أو النيل من كرامتهم ما لم يكن ذلك من أجل المصلحة العامة. وعليهم أن يفهموا أن المصلحة العامة شيء، والفضول العام شيء آخر. ولا يجوز أن يوجه الصحفي أي اتهام يضر بسمعة شخص إلا إذا أعطيت له فرصة الدفاع عن نفسه. وينبغي أن تراعي الحكة، وحسن التقدير في التمييز بين مصادر الأنباء، وفي المسائل التي يجب حفظها في سر الكتمان. ولابد من احترام

سر المهنة، ومن حق الصحفي دائمًا أن يتمسك بهذه السرية وفقًا لقوانين كل دولة.

(رابعًا) يجب على المشتغلين بالأخبار، وجمع المعلومات عن الدول الأخرى، والتعليق عليها أن يسعوا جهد طاقتهم للحصول على المعلومات الكافية التي تكفي لأداء واجب الإعلام، والتعليق على الأخبار بدقة، وأمانة، وموضوعية.

المحاولة التاسعة:

وهي المحاولة التي قام بها قسم الصحافة بجامعة القاهرة، وذلك في شكل رسالة من رسائل الدكتوراة موضوعها:

«مشروع دستور دولي للصحافة مستقى من واقع المجتمع الدولي الحديث» (١٩) وهذا نص المحاولة:

(عهد الشرف الدولي للصحفيين)

ديباجة:

حيث أن الحرب تبدأ في عقول البشر ففي عقول البشر ينبغي أساسا أن تبني قلاع الدفاع عن السلام.

---

(١٩) وصاحب هذه الرسالة هو الدكتور محمد مختار التهامي، وسنشير إلى رسالته في مواضيع أخرى من الكتاب.

وحيث أن جهل بني البشر بحيأة بعضهم بعضًا، وبتشابه المشكلات الرئيسية في حياة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية في كل البلدان كان دائمًا على مر التاريخ سببًا عامًا لذلك الشك، وانعدام الثقة بين شعوب العالم الأمر الذي أدى في الأغلب الأعم إلى استغلال تلك الشعوب في حروب ضد بعضها البعض لا تخدم مصالحها جميعًا.

وحيث أن الحروب العالمية البشعة التي شهدها النصف الأول من هذا القرن إنما نشأت أساسا عن إنكار مبادئ الديمقراطية المبنية على احترام الكرامة البشرية، والمساواة في الاحترام بين الناس، والترويج بدلًا من ذلك عن طريق التعصب، أو الجهل، أو الرغبة في التضليل لمبدأ عدم المساواة بين الناس، والأجناس خدمة لمصالح الفئات الاحتكارية، وتجار الحروب على اختلاف جنسياتهم.

وحيث أن نشر الثقافة على نطاق واسع، وتربية الإنسانية على احترام الحق، والحرية، والسلام تعتب من الأمور الأساسية لحماية كرامة الإنسان.

وحيث أن السلام المبني على مجرد الاتفاقات السياسية، والاقتصادية بين الحكومات لا يمكن أن يكون هو السلام الذي يضمن التأييد الكامل الدائم المخلص لشعوب العالم ما لم يسانده الترابط العقلي، والعاطفي بين بني البشر في كل مكان على أساس المعرفة الواعية لجماهير الشعوب

بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر في حياتهم، ومعيشتهم اليومية.

وحيث أن الصحافة بحكم اتصالها اليومي المباشر بجماهير الشعوب في كل بلدان العالم، وبحكم الثقة التي تمنحها الشعوب لصحافتها، وبحكم كونها أداة كبرى من أدوات نشر الثقافة، والوعي على نطاق جماهيري واسع هي أقدر الوسائل للقيام بهذه المهام.

فإن أسرة الصحافة العالمية تعلن لشعوب العالم أجمع باسم الصحفيين الشرفاء الذين يقدسون الحقيقة، ويهبون حياتهم في سبيلها ارتباطهم بعهد الشرف الدولي التالي؛ ليكون هاديًا لهم، ومرشدًا في أداء مهمتهم.

وهذا العهد إنما يتبع عن تقدير جميع العاملين في ميدان الصحافة، والإعلام لمدى جسامة مسئولياتهم أمام شعوبهم، وأمام التاريخ، وبالدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوموا به تدعيمًا لمبادئ الأمم المتحدة، وللسلام العالمي، والتعاون الدولي في ظل المحبة، والتفاهم بين الشعوب.

وبمقتضى هذا العهد يتعهد جميع العاملين في جمع الأنباء، والآراء، أو نقلها، أو توزيعها، أو التعليق عليها، والمشتغلون بالكتابة الدورية المنتظمة للصحف، وغيرها من وسائل الإعلام الجماعي، أو بالإشراف عليها على ما يأتي:

المادة الأولى:

أن يراعوا خلال قيامهم بأعمالهم تدعيم فكرة التعايش السلمي بين الشعوب في شتى الميادين السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والثقافية.

المادة الثانية:

أن يعملوا على اجتثاث جذور الفكرة الخاطئة التي يروج لها عملاء الحروب، والاستعمار، والتي تقوم بحتمية الحرب، أو بأن هناك بعض المشكلات الدولية التي لا سبيل إلى حلها إلا باستخدام القوة.

وهم لذلك يتعهدون، ولو أدى ذلك إلى التضحية بما درج على تسميته بالسبق الصحفي بالإقلاع عن نشر أي مادة يحتمل أن تثير التعصب، أو فقدان الثقة، أو الكراهية، أو الاحتكار، أو الاستعلاء بين الشعوب، أو أن يفهم منها تحبيذ العدوان بأي شكل من أشكاله، وبأن يراعوا دائمًا نشر المواد التي تدعم التفاهم، والتعاون بين الشعوب، ومعرفة بعضها بحياة البعض الآخر، وتراثه، وثقافته، وإبراز هذه المواد، وأن يؤيدوا مبدأ عدم السماح لأي دولة بالحصول على أي مكسب كان عن طريق العدوان، أو الضغط.

وأن يوضحوا لشعوبهم الخطر الذي يحيق برفاهيتها، وتقدمها من جراء توجيه الإنتاج للحرب، وتبديد الموارد الطبيعية، والجهود البشرية فيما لا يعود على المجتمع البشري بفائدة.

وأن يدعو إلى نبذ سباق التسامح الحالي، وأن ينبهوا شعوبهم إلى خطر تجارب القنبلة الذرية، والهيدروجينية، وغيرهما من أسلحة الدمار الشامل على مستقبل الجنس البشري، وأن يجمعوها على المطالبة بتحريم إنتاج هذه الأسلحة، وتجاربها، وأن يطلعوها دائمًا على الإمكانيات العظيمة لاستعمالات الذرة السلمية.

وأن يكشفوا لها عن الخطر الأكيد الذي يمكن وراء ترك مصانع الأسلحة، والصناعات المتصلة بها اتصالًا مباشرا في أيدي الأفراد، ورؤس الأموال الخاصة.

المادة الثالثة:

أن يكشفوا لشعوبهم خطأ الفكرة التي تروج للاستعمار على اعتبار أنه الطريق إلى حل الأزمات الاقتصادية، وأن يزيحوا الستار عن القوى الاحتكارية، والمصالح الخاصة التي تمكن وراء هذه الفكرة التي تسببت في حربين عالميتين في أقل من ربع قرن من الزمان مستترة وراء مثل وطنية، وتعصبية مضللة، و أن يتعهدوا دائمًا قضايا شعوب المستعمرات، ويقفوا بجانبها، ويدعوا لمناصرتها، واحترام حقها الطبيعي في تولي أمورها بنفسها، وفي الاشتراك على قدم المساواة في ركب التقدم الإنسان، والحياة الدولية.

المادة الرابعة:

أن يبينوا لشعوبهم الخطر البالغ الكامن في سيطرة فكرة الحصول على أكبر قد ممكن مع الربح على الإنتاج، وخاصة إنتاج المواد الاستهلاكية

الأساسية التي لا غنى عنها للسواد الأعظم من الشعب في حياته اليومية، وأن يدعوا إلى تدخل الحكومات تدخلًا فعالًا للحد من سيطرة فكرة الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح على توجيه الإنتاج، أو على التبادل التجاري سواء النطاق المحلي، أو الدولي.

وأن يوضحوا لشعوبهم حقيقة الأوضاع الاقتصادية القائمة في العالم، وأن يبينوا لهم على وجه خاص خطر الاحتكارات على رفاهية الشعوب، وطمأنينتها، والدور الذي تلعبه في إشاعة البؤس، والباطلة، والخوف، والكراهية بين الشعوب، وفي إثارة التوتر الدولي، والحروب.

وأن يتتبعوا بيقظة تامة كافة المحاولات، والمؤامرات الاحتكارية التي ترمي إلى تعكير صفو السلام العالمي -كمؤامرة السويس عام ١٩٥٦- ويكشفوها للرأي العام.

وأن يدعوا إلى نبذ كافة التكتلات العسكرية، والاقتصادية العدوانية القائمة حاليًا، والتي تقسم العالم إلى معسكرين، وتزيد من التوتر الدولي، وخطر الحرب.

المادة الخامسة:

أن يتعهدوا باحترام قدسية الخبر بحيث لا تبيح صحيفة لنفسها أن تنشر الخبر ملونًا خاص، أو موجهًا توجيهًا معينًا، وللصحيفة مع ذلك أن تكتب التعليق على الخبر بما يتفق مع سياستها فتتحاشى بذلك التحكم في

القارئ مرتين (٢٠) وتتيح له فرصة عادله لإبداء رأيه الشخصي في الخبر، وفي التعليق.

المادة السادسة:

أن يراعوا دائمًا زيادة ثقافتهم، والارتفاع بمستوى المادة الصحفية، وتجنب التفسيرات الغيبية للأحداث، وبث روح المقاومة للتيارات، والاتجاهات الفاشية، وعدم الخوص في المواضيع التي يجهلونها، وإتاحة الفرصة للمختصين للكتابة عنها. ومراعاة تزويد القارئ بقدر كاف من المعلومات الصحيحة في كافة النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والدولية مع البعد عن الخوض في أخبار الجريمة، وسير الأفراد ما لم يكن ذلك لمصلحة عامة ظاهرة كتحليل أسباب الجريمة، أو علاجها، أو تقييم العمل الفني، أو الإنتاج العلمي، أو الأدبي.

المادة السابعة:

أن يروجوا لقيم اجتماعية، ودولية جديدة في تقدير الأشخاص، والدول يكون أساس التقدير فيها مدى الجهود التي يبذلونها في سبيل الرقي بالحضارة البشرية، وحل المشكلات الأساسية للملايين، وتدعيم أسس التعايش السلمي، والرفاهية العامة بعيدًا عن سيطرة عناصر الجشع، والاستغلال، والاستعمار الناجمة عن تقديس فكرة جمع أكبر قدر ممكن من الثورة.

---

(٢٠) عبد اللطيف حمزة – المدخل في فن التحرير الصحفي ص ٥٨.

المادة الثامنة:

أن يراعوا، ويشجعوا كافة القوى الصاعدة في المجتمع التي ترمى إلى تحرير الإنسان عامة – والمرأة خاصة – من أغلال الأفكار، والمعتقدات، والقيم الاجتماعية التي لم تعد تتفق مع القدر العظيم الذي وصل إليه العقل الإنساني في مرحلته الحالية، أو التي تقف في سبيل التطور نحو المساواة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية بين البشر.

المادة التاسعة:

أن يبثوا، ويشجعوا روح الشعور بالمسئولية بين الجماعات، والأفراد، وأن هذه الحقوق ما جاء على لسان البيان الإنجليزي الذي دعا إلى احترام حقوق المصاحفين free Yancers وإلى السعي ما أمكن في مساعدة المتعطلين من الصحفيين حتى يحصلوا على عمل يرتزقون منه. ولو كان ذلك على أساس من تضحية الصحفيين الذين لهم قدم راسخة في ميدان العمل الصحفي.

وأما ما يتصل (بالسلوك الشخصي) لكل صحفي في كل أمة من الأمم فإن أهم ما يسترعى النظر في الآداب الخاصة بهذا الباب هو الرشوة، وقد أجمعت كل القوانين الخاصة بالصحافة في بلاد العالم على أنها أجشع ما يرتكب من جرائم المهنة. كما يتصل بالسلوك الشخصي كذلك استغلال المهنة الصحفية في أغراض غير صحفية. والخُلاصة في ذلك أن سلوك الصحفي الجدير بهذا الاسم ينبغي أن يكون سلوكا يستوجب ثقة

الجمهور فيه حتى ينظر إليه هذا الجمهور على أنه المعلم، والمثقف. وعلى أن أخباره التي يزود بها القراء لا يتسرب إليها الشك.

وأما ما يتصل (بقضية السلام) في العالم فقد أجمعت القوانين السابقة كلها على دعوة الصحفيين إلى دحض الفكرة القائلة بحتمية الحرب. وأن يشعروا القراء أن العالم كله الآن راغب في السلم، وأن السبيل إلى ذلك هو تعريف الشعوب بعضها ببعض، والتحذير من نشر المواد التي من شأنها أن تثير العداوات بين الشعوب، والعصبيات بين طوائف الشعب الواحد من هذه الشعوب. والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها.

وأما ما يتصل بالأخبار جمعًا، ونشرًا، وتعليقًا فإن أهم ما فيها هو إجماع هذه الآداب على أن يحصل الصحفي على الخبر عن طريق شريف، ولا يجوز له أن يعتمد في ذلك على السرقة، أو الخيانة، أو الخداع، وما إلي ذلك من الأساليب غير المشروعة.

صحيح أن الذي شجع الصحف على الانحراف هو نجاح عدد كبير منها من هذا الطريق. وهو نجاح مادي فقط. لكن ذلك ينبغي ألا يخدعنا عن واجبنا الاسمى نحو الصحافة، ورسالة الصحافة.

وأظن القارئ يشعر معي بأن أخطر مشكلة تواجه الصحافة الآن هي «مشكلة نشر الأخبار». والصحيفة من أجل ذلك أصبحت تعتبر في نظر الفلاسفة، والنقاد – الذين منهم سانت بيف– أكبر مشكلة من مشكلات الحضارة الحديثة في الوقت الحاضر:

(وبعد) فالذي أريد أن أصل إليه من وراء هذا الحديث الطويل شيئان:

(أما أولهما) فهو الدعوة إلى إنشاء

«اتحاد عام للصحفيين العرب»

وذلك أسوة بالاتحادات التي من هذا القبيل في شتى بلاد العالم المتحضر. وهذا الاتحاد هو المسؤول الأول عن وضع آداب المهنة. وذلك بما يتفق مع ظروف العرب التي يعيشون فيها. وما يتفق كذلك مع آمالهم التي عقدوها على هذه المهنة الشريفة.

وغير خاف على القارئ أن اتحاد الصحفيين شيء، ونقابة الصحفيين شيء آخر. الأول يعني بمهنة الصحافة من ناحية السلوك، والأخلاق. وأما النقابة فإنها تعنى بما عدا ذلك من أمور الصحافة.

(وثانيهما) أي ثاني الأمرين اللذين نريد أن نصل إليهما من وراء هذا الحديث الطويل أن تلقين هذه الآداب للشباب الذي وهب نفسه للصحافة، والتحق بالجامعة من أجل هذه الغاية هو الحجة الوحيدة فيما نرى لإنشاء معاهد الصحافة، وأقسامها في جامعات العالم. والسبب في ذلك واضح كل الوضوح. وقد أشرنا إليه في بعض الفصول المتقدمة، وهو أن فنون الصحافة في تقدم مستمر، ونمو مطرد. وقد يتعلم الشباب في داخل معاهد الصحافة من هذه الفنون ما يزعم الأساتذة أنه أحدث

الطرق في فن تنسيق الصحف، أو إخراج المجلات، أو الطباعة، والتصوير، ونحو ذلك. ولا يدري هؤلاء الأساتذة هل يجاورن الزمن بهذه المعلومات التي يلقنونها للطلاب، أو أن الزمن سيسبقهم بما يستحدث كل يوم من المخترعات، والآلات، والطرق الحديثة التي تؤدي إلى تقدم جديد في فنون التصوير، والطباعة.

ومعنى ذلك أن هذه الفنون، والعلوم التي يتلقاها الطلاب في معاهد الصحافة في تطور دائم، وتغير مستمر. أما الشيء الوحيد الذي لا يتعرض للتغير في الحقيقة فهو الأخلاق، وإذا تعلمها الشباب في أثناء الطلب، وتعلموا كيف يحافظون على حرية الصحافة، وكيف يقودون شعوبهم، وشعوب العالم إلى أرقى مراتب الإنسانية الصحيحة فإنهم – وهم حملة الأقلام في المستقبل– سيكونون من أقدر الناس على القيام بهذه الرسالة، وهي رسالة الصحافة.

القسم الصحفي:

أجل، تلك هي المبادئ التي تلقن للطلاب في معاهد الصحافة في العالم، وأنه ليسعدني أن أذكر أننا في قسم الصحافة بجامعة القاهرة نولي هذا الجانب الأدبي من الدراسة الصحفية عناية متفوقة. والدليل على ذلك أننا قد استطعنا أن نصوغ للطلبة في الجامعة قسمًا صحفيًا على النحو الآتي:

أقسم بالله العظيم أن أحترم مهنة الصحافة، وأزاولها بشرف، وأمانة، وصدق، ونزاهة، وأن أجعل مصلحة الوطن هي العليا، وأن أشارك ما استطعت في بناء السلام العالمي وفي ترقية الإنسانية.

وقد نظر قسم الصحافة بجامعة القاهرة حفلا بدار نقابة الصحفيين في الخامس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ لإعلان هذا القسم الصحفي العظيم. وحلف الجميع بالعقل هذا اليمين. وجاء هذا متفقًا، والاتجاه العام نحو تقيد الصحفيين بعهد من عهود الشرف الصحفي يأخذون أنفسهم بحرفيته، ويربطون عملهم، وحرفتهم بقدسيته.

يبرزوا المثل الأخلاقية الخالدة التي تدعوا إلى الصدق، والشجاعة، والعمل، والحب، والعفة، والتزود من العلم، والرحمة، والإخاء، والشرف، والكرم، والإخلاص، والتواضع، والإقدام، والتي تنبذ الكسل، والكذب، والجريمة، والاعتداء، والقسوة، والجُبن، والجشع، والحقد، والتواكل، وإفشاء السر، والخيانة، والافتراء، والتملق، والتزوير، والأنانية، والتكبر.

وأن يراعوا ذلك كله في تصرفاتهم الشخصية، والمهنية.

المادة العاشرة:

أن يروجوا دون كلل لمبادئ الأمم المتحدة، وأن يوالوا إبراز مجهودات تلك الهيئة في شتى الميادين في سبيل السلام، والتعاون العالمي، والتقدم، والرفاهية المشتركة للجنس البشري، وأن يتابعوا بيقظة كافة المحاولات التي

ترمى إلى التحقير من شأن تلك الهيئة، أو فروعها، أو وكالاتها المختلفة، أو الانحراف بها لخدمة المصالح الأنانية لأية دولة من الدول، أو تجاهلها، والعمل خارج نطاقها، ويكشفوا عنها للرأي العام العالمي.

المادة الحادية عشرة:

أن يحترموا الأحكام التي تصدرها المحاكم الصحفية التأديبية –بناء على نص الملحق المرفق بهذا العهد– على المخالفين لتعهداتهم بموجبه.

ملحق بعهد الشرف الدولي للصحفيين.

خاصًا بمعاقبة المخالفين.

تتعهد النقابات الصحفية المهنية المنضمة إلى هذا العهد بالتكتل في شكل اتحادات قومية، وإقليمية، واتحاد دولي عام بغرض المحافظة على هذا العهد، ورعاية مبادئه، والترويج له، ومعاقبة المخالفين؛ لتعهداتهم بموجبه أمام المحاكم الصحفية التي تقيمها لهذا الغرض على النحو التالي:

١– المحكمة الصحفية القومية: وهي محكمة يقيمها اتحاد النقابات الصحفية المهنية في كل بلد على حده، ويدعى إلى الاشتراك فيها ممثلون للهيئات، والاتحادات الثقافية، والعلمية، والمهنية، والعمالية المختلفة في البلد، وذلك حتى يشترك في الحكم على الصحفي العناصر نفسها التي تكون الرأي العام. وتقتصر مهمة هذه المحكمة الصحفية القومية على بحث الشكاوي التي تتقدم بها الهيئات المحلية ضد الصحفي عضو النقابات

الصحفية المحلية المخالف لتعهده بموجب عهد الشرف الدولي، وقرارها نهائي ما لم تر هي نفسها إعادة النظر فيه بسبب إيضاح حقائق جديدة دامغة تستوجب ذلك.

ب- المحكمة الصحفية الإقليمية: تتكون من ممثلين للمحاكم الصحفية القومية في مجموعة البلاد المتجاورة جغرافيا، على أن يكون لكل منها صوت واحد. وتختص ببحث الشكاوي التي تتقدم بها أي هيئة من الهيئات المصرح بقيامها في أي بلد من بلاد الإقليم ضد أي صحفي في بلد من بلاد الإقليم ينتمي إلى بلد غير البلد التي تنتمي إليها الهيئة الشاكية، وذلك ضمانًا لحيدة المحكمة في حكمها.

ج- المحكمة الصحفية الدولية: تتكون من ممثلين للمحاكم الصحفية الإقليمية، وتختص بالنظر في الشكاوي التي تتقدم بها أي هيئة من الهيئات التابعة لإقليم معين ضد أي صحفي في إقليم آخر. كما تختص بالنظر في الاستئناف الذي قد يتقدم بطلبه صحفي لحكم صدر ضده من إحدى المحاكم الصحفية الإقليمية.

ولهذه المحاكم الصحفية بأنواعها الثلاث أن تصدر الأحكام التالية على الصحفي المخالف تبعًا لجسامة المخالفة، أو تكرارها:

أولًا- الإنذار.

ثانيًا- الإيقاف عن العمل لفترة محددة.

ثالثًا– شطب اسم الصحفي من جدول الصحفيين، وعدم السماح له بالكتابة للصحف.

ويجب أن تكون محاكمة الصحفي في كل الأحوال علنية، وأن تصدر الأحكام مسببة على ألا يتجاوز الوقت الذي يمضى بين تقديم شكوى الهيئة ضد الصحفي المخالف، وصدور الحكم ثلاثين يومًا.

المحاولة العاشرة:

وهي المحاولة التي قام بها المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة. وذلك في العشر الأواخر من شهر يونيه سنة ١٩٦٠.

وهذه المحاولة هي عبارة عن المشروع الذي فكرت فيه لجنة التوجيه القومي من لجان هذا المؤتمر المشار إليه. ونشرت الصحف نص هذا لمشروع في الرابع والعشرين من شهر يونيه سنة ١٩٦٠. وجعلت عنوانه كالآتي:

«ميثاق شرف للمشتغلين في وسائل الإعلام»

من أجل ذلك لم نجد بُدًا من أن نثبت هذا الميثاق في جملة ما أثبتناه من مواثيق الشرف في كتابنا هذا. وقد رأينا أن نسجل مواد الميثاق، ونناقشها في الفصل الآتي:

نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة :

إن نظرة إجمالية إلى قوانين آداب المهنة كما عالجتها الهيئات السابقة، وغيرها لتدلنا على أن العالم اليوم أصبح ينظر إلى الصحفيين على أنهم وكلاء المجتمع في التعبير عن آرائه، وأفكاره من جهة، وفي الدفاع عن كرامته، وأخلاقه، وعاداته من جهة ثانية. فالصحفيون إذن ممثلون للهيئة الاجتماعية في ميدان الإعلام، وهم المسؤُولون دائمًا عن المحافظة التامة على سمعة الأفراد، والهيئات، والمجتمعات، ولا شك أن سبعة انتشار الصحف في هذا العصر بأكثر منه في العصور الماضية جعلت مسؤولية الصحافة مضاعفة، وجعلت تأثيرها الجديد أقوى من تأثيرها القديم. ومعنى ذلك أن الصحافة الآن أشد حاجة إلى هذه الآداب من الصحافة الماضية أما هذه الآداب فإن منها:

١- ما يتصل بحقوق المجتمع، وسمعة الأفراد.

٢- ما يتصل بحقوق الزملاء في المهنة الصحفية ذاتها.

٣- ما يتصل بالسلوك الشخصي لكل صحفي على حده.

٤- ما يتصل بقضية السلام في العالم كله بوجه عام.

٥- ما يتصل بالأخبار نفسها جمعًا، ونشرًا، وتعليقًا، ونحو ذلك.

فأما ما يتصل بحقوق المجتمع.فلعل أهم ما فيها المحافظة التامة على سمعة الأفراد، والهيئات، والاحتياط التام في نشر أخبار الجريمة، والجنس، وعدم اتهام الناس بالباطل. وأهم من ذلك كله كما جاء في قوانين الصحافة

الهندية. أن يفرق الصحفي تفرقة واضحة جلية بين الصالح العام، والفضول العام، وأن يتوخى خدمة الأول لا خدمة الثاني.

وأما ما يتصل بحقوق الزملاء في المهنة فهي كثيرة أيضًا، ولكن أهم.

(د) إبراز البطولات العربية في مراحل التاريخ المختلفة لتكون نماذج، ومثلًا للشباب، وغيرهم من أفراد الأمة العربية تدعوهم إلى الاعتزاز بأبوتهم، وقوميتهم.

(هـ) إعادة كتابة تاريخ الأمة العربية نقيًا من الشوائب ليتاح لكل مستويات الشعب أن يعرف أمجاد ماضيه، ويربط بينها، وبين كفاح حاضرهم، وهدف مستقبلهم.

(و) عمل تقويم زمني (أجندة) للأمجاد التاريخية، والأحداث القومية في أنحاء الجمهورية مثل يوم المنصورة، ويوم رشيد، وأيام القاهرة، والاحتفال بهذه الأعياد كل سنة ليكون ذلك سبيلًا إلى التذكير بمجد الماضي، وحفز الهمة للعمل لأمجاد مستقبله على أن تسهم الصحافة، والإذاعة، وغيرها بالاحتفال بهذه الأعياد، ويسهم الاتحاد القومي بالاشتراك في هذه الاحتفالات.

(ز) أن تساهم الصحافة، والإذاعة، وجميع أجهزة الإعلام في التوجيه القومي، والدعوة إلى المثل، والفضائل، والابتعاد عن عوامل الإثارة، وما يؤدى إلى الانحلال الخلقي.

(ح) يرى المؤتمر أن يكون للسينما باعتبارها من أقوى وسائل التوجيه، والترفيه دور إيجابي بناء.

(ط) التوصية بأن تشجع الحكومة، وتساعد على إنشاء قاعات تصلح للاجتماعات العامة، والندوات تستخدم للتمثيل المسرحي، والعرض السينمائي في مختلف أنحاء الجمهورية، والتوصية بمراعاة ذلك في المدن، والقرى عند إعادة تخطيطها.

(ي) عمل حلقات خاصة للقادة في ميادين التوجيه القومي بحيث تتكون جماعة متخصصة في حسن الدعاية، والتوجيه لمختلف المستويات، ومختلف القطاعات.

(ك) العناية بإنشاء مكتبات قومية بمقر لجان الاتحاد القومي في جميع المستويات على أن تزود بصفة أساسية بالصحف، والمجلات، والمؤلفات التي تتناول شرح القومية العربية، والتبصير بقضاياها، وشرح الاتحاد القومي، ووظيفته.

(ل) وضع تخطيط لاستكمال نقص المكتبة العربية في الموضوعات التي يفرض واجب التوجيه القومي مزيدًا من العناية بها، وتشجيع جهود الأدباء، والفنانين، وأهل البحث على الاستمرار في دراستهم، وأعمالهم، وبحوثهم، وتصنيعهم في الموضوعات القومية، ورصد الجوائز المجزية على ذلك.

مناقشة المشروع:

ظاهر من هذا المشروع أن القسم الأول من هذين القسمين خاص (بعقيدة الصحفي). وهي عقيدة تشمل النواحي الدينية، والوطنية، والقوميةن والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في وقت معًا.

ولقد أوصى المؤتمر بأن يستهدف نشاط التوجيه القومي غرضين كبيرين هما تنمية الوعي القومي من جهة. والعمل على تأييد الوحدة العربية من جهة ثانية.

ثم أوصى المؤتمر بأن يستهدف هذا النشاط كذلك العناية التامة بمفهوم القومية العربية ورسالتها في العصر الذي نعيش فيه. وقدرتها على التوفيق بين المطالب الروحية، والمادة في حياة المواطن.

ثم أوصى المؤتمر بالعمل على تثبت الإدراك الصحيح لمعاني الاتحاد القومي باعتباره الوسيلة إلى تحقيق ديمقراطية سليمة.

وأخيرًا أوصى المؤتمر بالعمل على تقريب مفهوم المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني، وتوضيح معالمه، وشرح نظرية، وبيان أهدافه، ومقاصده.

وفي القسم الثاني من المشروع بيان لوسائل التوجيه القومي بجميع أجهزته المعروفة في الوقت الحاضر، وأهم هذه الأجهزة هي الصحف، والإذاعة، والسينما، والتليفزيون. على أنه يرتبط المشتغلون بهذه الوظائف

الإعلامية المختلفة بعهد شغف صحفي يتواصون فيه على العمل لتمنية الشعور بالأخوة العربية في جميع الوطن العربي. غير متناسين ذلك الدور الخطير الذي ساهمت به الحضارة العربية منذ القدم في بناء الإنسانية.

وقد أوصى المشروع بأن تكون سير الأبطال العرب وسيلة من وسائل تربية الشباب العربي، وحافزًا لهم على العمل، والاعتزاز بالقومية العربية. ورعى المشروع كذلك إلى كتابه التاريخ العربي من جديد من أجل هذه الغاية الكريمة كما دعا المشروع إلى الاحتفال بذكريات الأمة العربية المجيدة، واشتراك وسائل الإعلام على اختلافها في هذا الاحتفال كلما سنحت له فرصة من الفرص، وفي سبيل هذه الأغراض شجع المشروع على إنشاء القاعات العامة، والمكتبات العامة، وتوجيه التأليف الأدبي، والبحث العلمي هذه الوجهة الخاصة التي دعا إليها المؤتمر.

* * *

وبالموازنة السريعة بين هذا المشروع، والمشروعات السابقة التي ظهرت في بعض الدول المتحضرة. أو بالموازنة بين هذه (المحاولة العاشرة) والمحاولات التسع التي سبقتها يتبين لنا ما يلي:

والذي ينقص هذه العقيدة في نظري هو:

(أ) شعور الصحفيين، ورجال الإعلام بوجه عام أنهم وكلاء المجتمع. وحمله هذه الأمانة الكبرى؛ وهي أمانة الإعلام تلك الأمانة

التي لا يصح لهم أن يخونوها في حاضرهم، أو في مستقبل أيامهم.

(ب) أن تكون المحافظة على قدسية الخبر جزءًا من عقيدة الصحفي –أو أقل– أهم أجزاء هذه العقيدة على الإطلاق. ذلك أن المحافظة على قدسية الخبر أمر يتصل بالضمير الصحفي أوثق اتصال. ولا يستطيع القيام على هذه المحافظة إلا من كمل تكوين ضميره تكوينا سليمًا من جميع جوانبه.

(جـ) أن يكون الشعور بالمسؤولية الأدبية، أو الخلقية جزءًا هاما كذلك في عقيدة الصحفي.بحيث يدرك جيدًا أنه لا يجوز له بحال من الأحوال أن ينشر في صحيفته ما يخجل من أن يقوله بلسانه باعتباره رجلًا مهذبا فاضلا.

(د) أن يكون جزءا من عقيدة الصحفي كذلك شعوره بأنه خادم المجتمع إلى جانب أنه معلمه، ومرشده. ولا يصح لمعلم الشعوب أن يكون خائنا. بوجه أو بآخر.

(هـ) أن يكون جزءًا من عقيدة الصحفي في نهاية الأمر بشعوره الدقيق بالعدالة، والإنصاف. فلا يجوز له أن يمتنع عن نشر المواد التي يدافع بها القراء عن حقوقهمن وعن نفوسهم في وقت اعتداء الصحيفة عليهم بأي شكل.

الفصل العشرون

الاتحاد القومي، وميثاق الشرف الصحفي

انعقد المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة بمدينة القاهرة منذ بداية الثلث الأخير من شهر يونيه سنة ١٩٦٠. وأصدرت لجنة التوجيه القومي بيانًا بما سمته «ميثاق شرف للمشتغلين في وسائل الإعلام». ونشرت الصحف هذا البيان آخر المشروع في الرابع والعشرين من شهر يونيه من نفس السنة.

ونريد أن ننتهز هذه الفرصة لننقل للقارئ صورة كاملة من هذا المشروع الذي لا نعرف في تاريخ الصحافة العربية أن أمة عربية فكرت في مثله من قبل.

وهذا المشروع المقترح قسمان: أولهما: يتصل بالمبادئ، والمفاهيم. والثاني: يتصل بوسائل التوجيه القومي بشكل عام، وهذا هو:

القسم الأول : في المبادئ، والمفاهيم

وفيه يقرر المؤتمر أن سياسة التوجيه القومي يجب أن يسودها طابع واحد ينفعل به إحساس كل مواطن، وإيمانه وهو الطابع الذي يتلخص في العبارات الآتية:

«إن لنا عقيدة نؤمن بها، ونمض على هداها. هذه العقيدة أن نؤمن بالله من غير جحود، ونؤمن بالإنسانية من غير أن نفرط في استقلالنا» ونؤمن بوطننا من غير أن نفكر في اغتصاب أوطان الآخرين. ونؤمن بقوميتنا العربية من غير عنصرية، ولا تعصب ضد القوميات الأخرى، ونؤمن بالتكافل الاجتماعي من غير أن نسلب فردًا حريته. ونؤمن بحرية الفرد من غير أن نسمح له بالسيطرة، أو الاعتداء على حرية غيره، ونؤمن بأن لكل إنسان جزءًا عمله من غير استئثار، ولا بغي، ولا أنانية، ونؤمن بأن رخاء الأفراد مظهر من مظاهر رخاء المجموع، وأن رخاء المجموع لا بد أن يعود أثره على كل فرد في المجموع، ونؤمن إلى كل ذلك بالضمير الفردي المستمد من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ونؤمن بالضمير الاجتماعي الذي يجعل في يقين كل فرد في الجماعة أن المواطن جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر، والحمى. ونؤمن بالضمير العالمي؛ لأنه المظهر الباقي للإنسان التي ترد أصول الناس جميعًا إلى أب واحد، وأم واحدة منذ كانت أول أسرة بشرية على الأرض.

يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومي بصدد الوضع العالمي يجب أن يستهدف:

أولًا: تنمية الوعي القومي للأحداث التي تؤثر في عالمنا اليوم لاسيما خطر الاستعمار، والصهيونية.

ثانيًا: إبراز ضرورة تحقيق الوحدة العربية في أوسع صورة ممكنة، وبخاصة في الشؤُون الخارجية، والدفاعية، والاقتصادية، أو شرح مدلول الحياد الإيجابي في سياستنا الخارجية، وإبراز معانيه، والأُسس التي يقوم عليها، وهي:

أ- العمل على إقرار الأمن، والسلام دون فرضه بالقوة عن طريق لا يرتضيه الضمير العالمي.

ب- عدم الانحياز، والتورط في سياسة الكتل الدولية.

ج- إبداء الرأي في المشكلات الدولية القائمة، والوقوف إلى جانب الحق، والعدل، والحرية، والاستغلال، والسلام.

د- العمل على تضيق شقة الخلاف الدولية، وحلها بالوسائل السليمة.

ثالثًا: يوصى المؤتمر بأن نشاط التوجيه القومي في حياتنا الداخلية يجب أن يستهدف:

أ- إبراز مفهوم القومية العربية من حيث قيامها على وطن مشترك، ولغة مشتركة، وتراث روحي مشترك يتمثل في الأديان السماوية التي نزلت في أرض الوطن العربي. هذا إلى مصالح مشتركة ربطت بين شعوب هذا الوطن العربي. هذا إلى مصالح مشتركة

ربطت بين شعوب هذا الوطن في مصير واحد، وحاضر يحدوها إلى الوقوف في جبهة واحدة إزاء العالم المعاصر.

ب- إبراز امتياز القومية العربية في التوفيق بين المطالب المادية، والمطالب الروحية في حياة المواطن. وفي أنها أعمق في إنسانيتها فلا تناصب أحدًا العداء، بل تميل إلى التعايش السلمي، ولا تتعارض، والتعاون الإنساني في حدود مبادئ الحق، والخير.

ج- إبراز رسالة القومية العربية في تحرير جميع أجزاء الوطن العربي، وتوحيده، ورفع مستوى معيشة شعوبه. ومناصرة الحق، والعدل في النطاق الدولي.

رابعًا: لما كان الاتحاد القومي هو وسيلتنا النابعة من تقاليدنا لتحقيق ديمقراطية سليمة، وهي التجربة الديمقراطية الجديدة التي تتمثل فيها صورة الشعب الطبيعية في كل بيئة من بيئاته، والتي تكفل وصول كل رأي، وكل فكرة من أدنى القاعدة إلى أعلى المستويات تحقيقًا للأهداف التي أجمعت عليها الأمة إجماعًا لا يسمح بتعدد الأحزاب، وتعارض الأهداف، كما لا يسمح بقيام الحزب الواحد الذي يتيح الطغيان لأقلية، ولا يستوعب مجموعة الأمة.

لذلك يوصي المؤتمر بضرورة العمل على ترسيخ الإدراك لمعاني الاتحاد القومي، وتشكيلاته حتى تتغلغل في جميع طبقات الشعب، فيكون اشتراكها لتحصيل مزاياه، وتحقيق أغراضه على هدى، وبصيرة.

خامسًا: العمل على تقريب مفهوم المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني، وتوضيح معالمه التي تقوم على أسس ديمقراطية بتعاون فيها الشعب، وحكومته في كل الجهود، وأسس اشتراكية يتعاون فيها القطاع الخاص، والقطاع العام في تنمية الاقتصاد القومي مع الاعتراف بحرية الاقتصاد الخاص ما دام لا يتعارض مع المصلحة العامة، وعلى التمكين، والإعطاء لا المصادرة، والحرمان، وتعاون روحي، ومادة يمتد إلى جميع ميادين الحياة الخاصة كما يمتد إلى ميدان الحكم، وميدان الاقتصاد.

القسم الثاني : في وسائل التوجيه القومي

أ- العمل على وضع ميثاق شرف للمشتغلين في جميع وسائل الإعلام من صحافة، وإذاعة، وسينما، وغيرها يتعاهدون فيه بأن يكونوا في كل ما يحاولون من أسباب النشاط في خدمة التوجيه القومي.

ب- العمل على تنمية الشعور بالأخوة العربية بين كل مواطن في الجمهورية العربية المتحدة، وكل عربي في الوطن العربي، وبيان

علاقات الأخوة المشتركة بين العرب جميعًا على امتداد العصور.

ج- العناية بإبراز الدور الحضاري الذي قامت به الأمة العربية على امتداد التاريخ، وأنها الأصل لنهضة أوروبا، وحضارتها الحديثة.

أو بآخر، وباختصار يجب على الصحفي أن يعترف دائمًا بحقه، وحقوق الآخرين في النشر.

هذا كله فيما يختص (بعقيدة الصحفي). أما فيما يختص بالوسائل التي يلجأ إليها لتحقيق أهدافه، فإن مشروع لجنة التوجيه بالاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة تنقصه أمور منها ما يلي:

أولًا- أن تتضافر الصحف كلها في الجمهورية العربية على محاربة الفكرة القائلة «بحتمية الحرب». والصحف العربية في ذلك لا بد أن تتمشى مع الصحف الأوروبية التي دعت إلى هذا الرأي. ومتى وجد رأي عام في العالم المعاصر قد أجمع كله على محاربة هذه الفكرة فإن تحقيقها يكون عسيرًا كل العسر على زعماء العالم، ورؤساء الدولة الكبرى. وفي هذا ما يؤخر نشوب الحرب، أو يحول دون قيامها بغتة على الأقل.

بل إن صحافتنا العربية -كما قال المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة براغ سنة ١٩٣٦- أن يروج الفكرة القائلة بأن غالبية الدول في

وقتنا هذا لا ترغب في الحرب. ولكنها ترغب في السلام، وتسعى إلى الوئام، وتقبض عليه بنواجذها كما يقول العرب في لغتهم.

ثانيًا– أن يتوخى الصحفيون في عهد الشرف الصحفي ألا يلجأوا مطلقًا إلى وسيلة المبالغة من جانب، ووسيلة الإثارة من جانب آخر.

ثالثًا– أن يكون من الوسائل الهامة لتحقيق الأهداف السامية للصحافة العربية أن تمتنع امتناعًا تامًا عن نشر المواد التي من شأنها تشجيع الرذيلة، أو الجريمة، أو مخاطبة الغرائز الخسيسة، والمشاعر المريضة في الإنسان.

غير أن النقص لا يمكن السكوت عليه في هذا المشروع هو الخاص بواجبات الزمالة في المهنة الصحفية، أو التعامل الخلقي بين الزملاء، وقد رأيت أيها القارئ كيف عنى الميثاق الإنجليزي على الأخص بهذا الجانب عناية يشكر عليها.

من ذلك أن الميثاق الإنجليزي نص على ما يلي:

١– ينبغي على الصحفي ألا يقترف أي عمل من شأنه أن يشين شخصه، أو اتحاده، أو صحيفته، أو مهنته. ومن واجبه أن يدرس لوائح الاتحاد، ويمتنع عن أي عمل يؤدي إلى الإضرار بمصالحه.

٢- يجب على الصحفي الذي يرغب في إنهاء عقد عمله أن يخطر صاحب العمل وفقًا للتقاليد، والعادات المهنية المرعية. وعليه أن يخضع لهذا الشرط طالما كان صاحب العمل لا يوافق على تغيره.

٣- لا يجوز للصحفي أن يسعى للترقية، أو لشغل منصب يملؤه زميل له باستعمال الطرق الملتوية، أو المنحرفة. ولا ينبغي له الحصول على عمل لنفسه، أو لغيره بصفة مؤقتة ،أو دائمة إذا كان ذلك يضر بمصلحة المصاحفين الذين ليسوا بأعضاء في أسرة التحرير.

٤- السطو على أعمال الزملاء، وعلى جهودهم، والاقتباس من كتابتهم بدون إذن منهم يتنافى منافاة تامة مع آداب المهنة.

٥- يجب على الصحفي المحترف أن يكون مستعدًا للتناول عن الأعمال الإضافية التي يرى الاتحاد أن في التنازل عنها مساعدة للمصاحف على كسب قوته.

٦- تعتبر الرشوة أخطر جريمة مهنية سواء كانت لنشر مادة صحفية، أو لحذف هذه المادة.

أو غير هذه المواد التي تنظم العلاقة بين الصحفي، وزملائه، أو العلاقة بينه، وبين رؤسائه على أساس متين من الحس الأخلاقي.

تلك نظرة الطائر إلى هذه المشروعات الذي فكر فيه المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة. ونحن على يقين من أن هذا الاتحاد سيولى هذا الموضوع ما يستحق من عناية، ورعاية.

* * *

المشكلة التاسعة

تنظيم الصحافة

(وبها أربعة فصول)

الفصل الحادي والعشرون

تنظيم الصحافة في الدول الأجنبية

لا شك أن لأزمة الضمير الصحفي في كل بلد من بلاد العالم المحتضر أسباب كثيرة لعل من أهمها سببين هما: السبب الخلقي، والسبب الاقتصادي.

أما السبب الخلقي: فهو الذي جعل لأقسام الصحافة في الجامعات أهمية خاصة. وذلك أن مهنة الصحافة من أهوج المهن إلى مجموعة من القيم الأخلاقية لا بد من تلقينها للشباب في المعاهد، والجامعات قبل خروجهم إلى الحياة العامة. ومتى وقر في نفوس هؤلاء أن للأخلاق كل هذا الاعتبار فإنهم يمارسون المهنة التي تأهلوا لها بضمير حي، وشعور يقظ.

وأما السبب الاقتصادي: فهو حجر الزاوية من جميع المشكلات التي عرضنا ليحثها حتى الآن. ذلك أنه يتصل اتصالًا قويًا بسيطرة رأس المال على الصحافة. وفي هذا الموضوع فكرت جميع الدول المتحضرة في عالمنا هذا. وجاء تفكير كل دولة من هذه الدول مسايرًا للظروف التي أحاطت بها والتجارب التي مرت فيها. والنظريات السياسية، والاجتماعية التي اعتنقتها، وهكذا.

ومن العسر علينا أن نطوف بجميع دول العالم لنرى ما الذي صنعت لنفسها بإزاء هذه المسألة؟ وما الطرق التي آثرتها على غيرها في معالجة هذه المشكلة؟

ولكنا مكتفون هنا بأن نضرب المثل بكل من فرنسا، وإنجلترا، وأمريكا، والاتحاد السوفيتي.

في فرنسا:

مرت التشريعات الصحفية التي تهدف إلى التخلص من سيطرت رأس المال في مراحل؛ أولاها في الواقع تلك المرحلة التي شهدت اقتراحًا تقدم به الأستاذ (ليون بلوم) وهو من أشرنا إليه أكثر من مرة في بحثنا هذا، وبلوم هذا رئيس لحزب سياسي في فرنسا، والعجيب مع ذلك أنه نشر مقالًا في غرة إبريل سنة ١٩٢٨ أشار فيه على الحكومة الفرنسية أن تقوم بتمويل الصحف الحزبية في فرنسا، حيث أن هذه الصحف قد عجزت تمامًا من منافسة الصحف الكبرى. ورسم بلوم للحكومة الفرنسية طريقة التمويل. فقال إنها عبارة عن تقديم آلات الطبع على اختلافها لجميع الصحف الحزبية على قدم المساواة. ثم اشترط بلوم على الحكومة الفرنسية أن تقف عند هذا الحد فلا يجوز لها على الإطلاق أن تستغل هذه المعونة التي تقدمها للصحف لكي تتدخل بعد ذلك هذه الصحف، أو تحاول التأثير عليها بطريقة من الطرق. وقد شمل الاقتراح الذي تقدم به بلوم عمليات النقل، والتوزيع، والإعلان، وما إليها.

وأنبري لمعارضة المسيو ليون بلوم في هذا الاقتراح كثيرون. ونظر إليه بعضهم على أنه نوع من المثالية الخالية البعيدة التحقيق. وذهب بعضهم كذلك إلى الحكومة عن طريق هذا المشروع تستطيع بجرة قلم أن تلغى جميع صحف المعارضة، وتحرمها من استخدام الآلات، والأجهزة.

ووافق بلوم على جميع هذه الاعتراضات. ولكنه قال لمعترضيه بعد ذلك: إنني أرجوا منكم أن تنظروا إلى تصرفات الحكومة الاستبدادية، وتتأملوا معي أعمالها على مر العصور فستجدون أنها لم تعبأ بحرية الصحافة. بل ناوأتها، وعذبتها، وعرضتها لجميع ألوان الويل، والدمار. ولم تحتج في كل ذلك إلى نظام كالذي أقترحه الآن..

وكان لمشروع بلوم أثره العظيم في جميع التشريعات الصحفية التي ظهرت في فرنسا فيما بعد.

من ذلك أنه ما كاد الاحتلال النازي لباريس تمضي عليه أيام ثلاثة حتى صدر قرار فرنسي في السادس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٤٤ واشتمل هذا القرار على جملة مواد منها على سبيل المثال:

أولًا- وجوب نشر أسماء أصحاب المؤسسة الصحفية على الجمهور الفرنسي.

ثانيًا- وجوب تسجيل أسهم الشركة صاحبة المؤسسة، وحصولها على ترخيص في حالة نقلها من ملكية إلى أخرى.

ثالثًا– نشر ميزانية المؤسسة، وخضوع دفاتر حساباتها للتفتيش الحكومي.

رابعًا– عدم السماح لأية مؤسسة بأن تصدر أكثر من صحيفة يومية واحدة.

وظاهر من هذه المواد أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف من وراء هذا القرار إلى تحرير الصحافة من سيطرة الاحتكار، ورأس المال. كما كانت تهدف إلى التأكد من سلامة موارد الصحيفة، ومن أنها بعيدة عن مواطن الشبه، أو الريب، ومن أنها لم يدها لأية جهة أجنبية تحاول التأثير عليها بالمال، أو بطريقة أخرى.

ولم يقف تأثير بلوم على التشريع الصحفي الفرنسي عند هذا الحد. حتى رأينا الحكومة تصدر قانونًا آخر في الحادي عشر من شهر مايو سنة ١٩٦٤ يقضي بإنشاء (مطبعة صحيفة عمومية). لجميع الصحف الفرنسية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت غالبية المطابع، والآلات، والأجهزة الخاصة بإصدار الصحف خاضعة لإدارة هيئة شعبية أطلق عليها اسم (الرابطة القومية للمؤسسات الصحفية). مهمتها القيام بإدارة هذه المطابع لصالح المؤسسات الموجودة فعلًا في فرنسا. ونص القرار على أن يتولى أمر هذه الرابطة مجلس إدارة ثلث أعضائه من أشخاص يمثلون الوزارات الفنية، والثلثان الباقيان من أشخاص يمثلون المنظمات الصحفية. كما أوجب هذا القانون إنشاء ما يسمى (بالمجلس الأعلى للمؤسسات الصحفية) وعمل

هذا المجلس هو الإشراف على تنفيذ العقود التي تربط المؤسسات الصحفية بهذه الرابطة القومية، وتحتم على هذه الرابطة تقديم جميع التسهيلات لكل مؤسسة.

وفي الثاني من إبريل سنة ١٩٤٧ صدر في فرنسا قانون ثالث لتنظيم المؤسسات الخاصة بتوزيع الصحف. وقد كان صدور هذا القانون نتيجة للضحية التي حدثت في فرنسا احتجاجًا على شركة هاشيت. بعد أن احتكرت هذه الشركة توزيع الصحف في فرنسا، وتبين أنها لا تعامل جميع الصحف معاملة واحدة. وإذ ذاك أصدرت الحكومة هذا القانون بعد مناقشته في البرلمان الفرنسي. وقد اشتمل على مواد منها على سبيل المثال:

أولًا– أن تكون الشركة التي تقوم بتوزيع أكثر من صحيفة واحدة على شكل جمعية تعاونية تقتصر المساهمة فيها على الأفراد والهيئات التي تملك صحفًا أو دوريات – على أن يكون لكل هيئة منها صوت واحد فقط في الاجتماع العام لمديري الجمعية مهما بلغ عدد الأسهم التي تملكها هذه الهيئة.

ثانيًا– ألا يقل عدد الشركات في الشركة التعاونية عن ثلاثة. ويكون لكل مؤسسة صحفية الحق في الانضمام إلى هذه الشركة التعاونية.

ثالثًا– أن تكون إدارة هذه الشركة التعاونية مقصورة على الأشخاص المتمتعين بالجنسية الفرنسية. ولا يصح لهؤلاء الجمع بين مناصبهم، وبين مناصب أخرى مماثلة في أية مؤسسة صحفية أخرى.

رابعًا– أن تنشر كل شركة تعاونية حساباتها سنويًا، ويوضح فيها جميع الإعانات، والقروض مع البيان بأسماء الذين أقرضوا الشركة التعاونية[٢١].

ولننقل من ذلك إلى التشريعات الصحفية.

في إنجلترا

سار المفكرون الإنجليز في نفس الطريق الذي سلكه المفكرون الفرنسيون من أمثال ليون بلوم. ففي سنة **١٩٣٨** تألفت لجنة يقال لها (لجنة التخطيط السياسي، والاقتصادي) بحثت في موضوع الصحافة الإنجليزية، واقترحت أن تقوم «مؤسسة عمومية» بملكية المطابع، وإدارتها، ووضعها تحت تصرف المشتغلين بإصدار الصحف على ألا يكون لهذه المؤسسة أي حق في التدخل في سياسة هذه الصحف، ولا في التوجيه الفعلي لها في أية صورة من الصور.

---

(٢١) المرجع الأساسي لجميع هذه التعريفات الصحفية في فرنسا، وغيرها من دول العالم هو الكتاب الذي أصدرته هيئة اليونسكو بعنوان «الصحافة، والفيلم، والراديو». ولمن يريد أن يستزيد من هذا الموضوع أن يرجع إلى المصدر.

وفي عام ١٩٤٨ صدر قانون آخر في إنجلترا قضى بتأليف لجنة سميت (بلجنة الاحتكارات) وهي لجنة تابعة لوزارة التجارة، ومن عملها مراقبة السوق التي تبيع الورق، وغيره من أدوات الطباعة، وإجراء التحقيقات اللازمة مع أصحاب الاحتكارات متى ثبت للجمهور كذلك أن توحي بالاحتياطات اللازمة للوقوف ضد المحتكرين لبعض السلع التي تحتاج إليها الصحافة. وقد أوجب القانون على هذه اللجنة أن تقدم تقريرًا سنويًا للبرلمان الإنجليزي؛ حتى إذا تبين للنواب أن هناك حالات، أو اتفاقات تتعارض مع الصالح العام أمرت وزارة التجارة أن تعلن أن هذه الاتفاقات باطلة، ولا يصح العمل بها.

وقبل ذلك بعام –أعنى سنة ١٩٤٧– تألفت في إنجلترا (اللجنة الملكية البرلمانية للشؤون الصحفية الإنجليزية) وهي اللجنة التي كتبت تقريرًا مستفيضًا عن الصحافة «وهو التقرير الذي نرجع إليه من حين إلى حين». ثم هو التقرير الذي نشر على الجمهور البريطاني في سنة ١٩٤٩ واعترف بوجود التكتلات الصحفية التي أشرنا إليها.

ولكن يعاب على هذه اللجنة أنها أتعبت نفسها، وغيرها في عملية التحقيق في ذاتها، وانتهت من ذلك إلى إقرار الوضع الراهن في الصحافة البريطانية، وإنكار كل محاولة تهدف إلى تأميم الصحافة ما دام الإنجليز لازالوا متمسكين بالنظام الرأسمالي، وبحرية الأفراد التامة في مزاولة نشاطهم الاقتصادي دون تدخل من جانب الدولة.

في أمريكا

تألفت (عام ١٩٤٧) بالولايات المتحدة الأمريكية لجنة شبيهة باللجنة البريطانية التي تقدم ذكرها. وانتهت إلى نفس النتائج التي انتهت إليها. وأوصت بالإبقاء على الوضع الراهن للمؤسسات الصحفية المنتشرة إذ ذاك، وكان عددها في تلك السنة قد بلغ سبعين مؤسسة. مع أن هذا العدد في سنة ١٩٢٩ لم يكن يزيد على أربعين فقط.

وأي غرابة في هذا ما دامت أمريكا زعيمة العالم الرأسمالي، وما دام الأمريكيون لم يستطيعوا التخلص إلى اليوم من سيطرة الاحتكار. والاحتكار خطر على شيئين معًا هما الصحافة من جانب، والاقتصاد كله من جانب آخرًا.

مهما يكن من شيء فقد كان لكل هذه الحلول أثرها في الحد نوعًا ما من ضرر المنافسة القاتلة بين الصحف الكبيرة، والصحف الصغيرة، أو بين الصحف التي تستطيع إغراء القراء بالهدايا، واليانصيب، واستخدام الكتاب الكبار، والصحف العاجزة تمامًا على كل ذلك.

وإلى جانب هذه الحلول الرئيسية كانت ثم حلول جزئية لمشكلة الاحتكار، والتخلص من سيطرة رأس المال، أشرنا إلى بعضها في فصول متقدمة. ومنها على سبيل المثال بيع الورق بأثمان زهيدة للصحف الناشئة، أو الصحف الصغيرة، وبأثمان باهظة نسبيًا للصحف الكبيرة. ومنها التدخل في توزيع حصيلة الإعلان على الصحف بحيث يخص المنشآت

الصغيرة منها قدر أكبر مما يخص المنشآت الكبيرة. ومنها إعفاء جزء كبير من أرباح الصحيفة الناشئة من الضرائب، أو إعفاء جزء كبير من الأسهم التي تتكون منها صحيفة من الصحف الصغيرة إعفاء تامًا من الضريبة، ولو لمدة قصيرة؛ هي مدة الإنشاء. إلى غير ذلك من الأفكار، والآراء، والمقترحات التي سبقت الإشارة إليها في بحثنا هذا.

هكذا أجمعت الدول المتقدمة على شيء واحد هو ضرورة التخلص من سيطرة رأس المال على الصحف. كما أجمعت كذلك على أنه لا ينبغي الجمع مطلقًا بين ملكية الصحف، وملكية الأشرطة الخاصة بالأنباء، ومحطات الراديو، والتلفزيون، وغيرها من وسائل الإعلام المعروفة في وقتنا الحالي.

غير أن من المفكرين من تجاوزوا بعقولهم، وأفكارهم جميع الحلول المتقدمة في سبيل إيجاد حل حاسم للمشكلة إلى حل آخر هو (تأميم الصحافة). وكان في طليعة الدول التي أخذت بهذا الرأي:

الاتحاد السوفيتي

ودعنا نناقش فكرة التأميم من حيث هي أولًا: فتقول إن تأميم الصحف معناه أن تؤول ملكية الصناعات الصحفية كلها إلى الحكومة؛ بحيث يصبح من حق أية هيئة، أو جماعة في الأمة أن تصدر الصحف التي تريد إصدارها مستخدمة في ذلك المطابع، والآلات، والأجهزة التي تملكها

الدولة لهذا الغرض. وبهذا الطريقة تصبح الصحافة مرفقًا عامًا من المرفق في الدولة. شأنها في ذلك شأن التعليم، والمواصلات، ونحوهم.

ولكن هل معنى ذلك أن الحكومة في هذه الحالة تكون قد أممت الفكر، أو الصحافة إلى جانب تأميمها للصناعات، أو الآلات، والأجهزة التي تحتاج إليها الصحافة؟

الجواب عن ذلك أن تأميم الفكر معناه وضع قيود، وعقبات في سبيله، فلا يسمح لهذا الفكر بالانطلاق في أي مجال من مجالات، ولا يسمح له كذلك بمناقشة الآراء المتعددة في موضوع واحد، أو الأفكار المتضاربة حول نظرية واحدة.

وغني عن البيان أن العقلاء في الأمة لا يرضون لأنفسهم ذلك، وإن المفكرين فيها لا يدعون لشيء من ذلك.

وإذن فالمقصود بتأميم الصحافة في الواقع إنما هو تأميم الصناعات الخاصة بهذه الصحافة. أو بمعنى آخر تأميم الدور، والآلات، والأجهزة، والورق، وسائر الأدوات التي يحتاج إليها في إصدار صحيفة. والغرض من ذلك هو إفساح المجال للكتل الشعبية على اختلافها لكي تعبر عن أفكارها، وآرائها، وآمالها، وأهدافها دون أن يقف في طريقها خوف من سيطرة صاحب المال، أو خوف من سيطرة الحاكم ذاته. وهنا يجمع المفكرون على أن الحكومات متى صدقت نيتها في هذا التأميم، وأخذت نفسها بعدم التدخل في شؤون الصحافة، وأفكار الصحفيين، وتركت لهؤلاء

حرية الكتابة كما يريدون فإن التأميم يصبح أداة صحيحة، وقويمة للتعبير عما يسمى بالرأي العام.

ولكن ما هو الضمان الحقيقي لعدم استغلال الحكومات لتأميم الصحافة؟

لا شك أن الضمان الوحيد لذلك هو دستور الأمة التي اختارت لنفسها التأميم.

(والخُلاصة) إن تأميم الصحافة ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحافة. وهنا ينبغي أن تلفت النظر إلى الحقائق الآتية.

(الحقيقة الأولى) إن وزارة الخارجية في أشد البلاد تمسكًا بالديمقراطية تتدخل تدخلًا سافرًا في وضع الخطط الأساسية لجميع الصحف الشعبية سواء في المجال الدولي، أم في المجال الداخلي.

(الحقيقة الثانية) إن المؤتمرات الصحفية التي يعقدها رؤساء الحكومات، والشخصيات البارزة فيها ليست إلا نوعًا من التوجيه الحكومي للصحافة.

(الحقيقة الثالثة) إن أشد الحكومات خوفًا من الصحافة، ورغبة في تقييدها هي الحكومات التي لا تحترم الدستور. أما الحكومات الدستورية فإنها لا تخشى بأس الصحافة بل تتخذها عونًا لها، وتشركها في رسم السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية في وقت معًا.

والآن نتكلم عن نظام التأميم في الصحافة السوفيتية فنقول إنه بناء على هذه الحقائق الثلاث وضع الاتحاد السوفيتي سياسته في الأخذ بنظرية (تأميم الصحافة) معتقدًا أن التأميم هنا ليس معناه سيطرة الحكومة على الصحف. ولكن معناه التعاون الحسن بين الطرفين على ما فيه صالحة المجتمع، والتاريخ يحدثنا عن كل من هتلر، وموسيليني كيف كان كل منهما يكره حرية الصحافة، وكان موافقًا على مبدأ ملكية الفرد للصحيفة.

وهنا يأتي سؤال آخر: ماذا جنته الصحافة السوفيتية من الأخذ بفكرة التأميم؟ أو بعبارة أدنى إلى الصراحة: هل صحيح ما يقال من أن الصحافة السوفيتية في الوقت الحاضر لا تعتبر مطلقًا عن رأي الشعب السوفيتي؟

والجواب عن ذلك ما نصت عليه المادة رقم ١٢٥ من الدستور السوفيتي الصادر في الخامس من ديسمبر سنة ١٩٣٦ وفيها ما يلي:

«مسايرة لصالح الطبقة العاملة، ولأجل تدعيم النظام الاشتراكي يضمن القانون للمواطنين في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية:

١- حرية التعبير.

٢- حرية الصحافة.

ولتدعيم هذه الحقوق المدنية يوضع تحت تصرف الطبقة العاملة، ومنظماتها آلات الطباعة وإمدادات الورق، وتسهيلات الاتصالات، وغير ذلك من الاحتياجات المادية اللازمة لممارسة هذه الحقوق»[٢٢]

---

(٢٢) صرح الرفيق بوجولوف مندوب روسيا في مؤتمر جنيف لحرية الأنباء التي عقدته الأمم المتحدة في إبريل سنة ١٩٤٨ بأن الاتحاد السوفيتي من أثر العمل بالتأميم أصدر ٧١٦٣ صحيفة يومية يزيد توزيعها اليومي على ٣١ مليون نسخة تظهر في ١١١ لغة، وذلك بالإضافة إلى ١١٠٠ مجلة وإذا صح ذلك –ونحن لم ندرس مدى صحته للآن– فإن يثبت أن تأميم الصحف لم يكن حائلًا دون ازدهار الصحافة.

يقوا هذا؛ لأنه من غير المعقول أن تصدر في الاتحاد السوفيتي جميع هذه الصحف، والمجلات ثم يتهم الشعب هناك بأنه محروم من التعبير عن رأيه.

على أن التأميم الصحفي صورة أخرى تخالف الصورة التي عليها هذه التأميم في الاتحاد السوفيتي. وهذه الصورة الأخيرة – في رأيي– هي الجمعيات التعاونية الصحفية.

وفي استطاعة هذه الجمعيات أن تحصل على الآلات، والأجهزة، والورق، والمدد، والدور التي تحتاج إليها الصحف في الإصدار وأن تتولى بنفسها توزيع الصحف، والمجلات، والاتصال بالهيئات المختلفة في سبيل الحصول على الإعلانات التي تزيد بطبيعة الحال في إيرادات هذه الجمعيات التعاونية.

وإذا حدث أن تعرضت إحدى هذه الجمعيات للإفلاس فهنا يصبح على الحكومة أن تقوم بسد العجز المالي ضمانًا لسير الصحافة في طريقها، وتمكينًا للصحفيين من المضي في تأدية رسالتهم على الوجه الأكمل.

(وبعد) فما الهدف من وراء هذه الأفكار، أو الحلول المختلفة لمشكلة رأس المال، وسيطرته على الصحف؟

إن الذي لا شك فيه أن الهدف الأول من وراء ذلك: هو تمكين الكتل الشعبية جميعًا من التعبير عن آرائها، والإفصاح عن رغباتها. أما الهدف الثاني: فهو الأخذ بيد الصحافة الحديثة لكي تؤمن برسالتها من جديد، فتعدل عن خطط الإثارة، وتملق القراء، وإشباع الغرائز الخبيثة إلى خطط التوجيه السليم، واحترام الرأي، وتبادل الأفكار، وتنوير الأذهان، ودراسة الموضوعات العامة، والمشكلات الرئيسة، والرجوع بالصحافة إلى

الطور الذي كانت فيه صحافة (واعية) بالمعنى الصحيح (عالمة) بالمعنى الصحيح.

وبهذه الطريقة تدخل الصحافة الحديثة بالفعل في طور جديد من أطوارها هو:

الطور العلمي

ليس ذلك فقط في الدول الديمقراطية، والدول الاشتراكية، ولكن في جميع الدول الصغيرة، والدول الآخذ بأسباب النهضة، ومنها الجمهورية العربية المتحدة. ولكن ما المقصود بالطور العلمي للصحافة الحديثة؟ إنه الطور الذي ستتعرض فيه المدلولات الصحفية المعروفة للتغيير – أو بعبارة أخرى– ستتحول فيه الصحافة من صحافة خبر للخبر إلى صحافة رأي للرأي. وهذا ما كان عليه السلف الصالح من الصحفيين في الجمهورية العربية المتحدة من جهة، وأكثر الدول الأوروبية، والأمريكية من جهة ثانية.

نعم – سيتغير معنى (السبق الصحفي) على وجه التمثيل، فيصبح معناه الجري وراء الأفكار البناءة، والاتجاهات السليمة، والآراء الناضجة. وبهذا، وأمثاله تختفي المفاهيم القديمة لهذه الألفاظ البراقة، وتحل محلها مفاهيم جديدة تتفق، ورسالة الصحافة في عهدها الجديد– عهد الأخذ بيد (رجل الشارع) حتى يصبح مواطنًا صالحًا يعرف معنى الديمقراطية في البلد

الديمقراطي، والاشتراكية في البلد الاشتراكي، معنى الديمقراطية الاشتراكية التعاونية في بلد كالجمهورية العربية المتحدة التي نحيا في ظلها الآن.

وهذا ما يدعونا إلى أن نخص التنظيم الجديد للصحافة في جمهوريتنا العربية المتحدة ببحث مستقل في الفصل الآتي....

الفصل الثاني والعشرون

تنظيم الصحافة في الجمهورية العربية المتحدة

في الرابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٠ أصدرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرارًا بتنظيم الصحافة آلت به ملكية المؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومي. فأصبح هذا الاتحاد مالكية للمؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومي. فأصبح هذا الاتحاد مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية:

أولًا: دار التحرير (وبها صحف الجمهورية، والمساء، ومجلة الإذاعة، وكتب للجميع، وكتاب الشعب. وذلك فضلًا عن صحف الجازيت، والبورص، والبروجرية، وجورنال السكندري).

ثانيًا: دار الأهرام (وبها صحف الأهرام اليومية، وصحف الأهرام الاقتصادية).

ثالثًا: دار أخبار اليوم (وبها صحف الأخبار، وأخبار اليوم، ومجلات الجيل، وآخر ساعة، والمختار).

رابعًا: دار الهلال (وبها مجلات المصور، والكواكب، وحواء، والسندباد، وسمير، والهلال الشهري).

خامسًا: دار روز اليوسف (وبها صحف روز اليوسف، ومجلة صباح الخير، والكتاب الذهبي) [٢٣]

([٢٣]) مواد القرار الجمهوري الخامس بتنظيم الصحافة هي كما يلي:

مادة ١– لا يجوز إصدار الصحف إلا بترخيص من الاتحاد القومي، ويقصد بالصحف في تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد، والمجلات، وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية، ويستثنى من ذلك المجلات، والنمرات التي تصدرها الهيئات العامة، والجمعيات، والهيئات السليمة، والنقابات. وعلى أصحاب الصحف التي تصدرها وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٢– لا يجوز العمل في الصحافة إلا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومي. وعلى كل من يعمل بالصحافة وقت صدور هذا القانون الحصول على هذا الترخيص خلال أربعين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٣– تؤول للاتحاد القومي ملكية الصحف الآتية، وجميع ملحقاتها إلخ.

مادة ٤– تتوالى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكيلي برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة، ويختار الاتحاد القومي العضو الآخر. ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية. وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات، وبعد سماع أقوال ذوي الشأن. تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن.

مادة ٥– يؤدي التعويض المشار إليه في المادة السابقة سندات على الدولة بفائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعين مواعيد، وشروط تداولها مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة من المؤسسة.

مادة ٦– يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها. وبين لكل مؤسسة مجلس إدارة بتولي مسؤولية إدارة صحف المؤسسة.

مادة ٧– يعين لكل مجلس إدارة رئيس وعضو منتدب، أو أكثر. ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات القانونية.

مادة ٨– لا يجوز للشخص، أو الهيئة التي كانت تدير الصحيفة أن تباشر أي عمل فيها كما لا يجوز لأي موظف أن يقوم بأي عمل من الأعمال الداخلة في اختصاص مجلس الإدارة، أو العضو المنتدب إلا بتفويض منه.

مادة ٩– يجب على شخص طبيعي، أو اعتباري يكون مديرًا، أو مصرفًا، أو مودعًا لديه، أو حائز لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة، أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائنًا، أو مدينًا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانًا بذلك مشفوعًا بالمستندات في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ١٠– يعتبر باطلًا كل تصرف، أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة ١١– كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز سنة، وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة ١٢– يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ١٣– ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره.

هذا – وقد جاء في المذكرة الإيضاحية الملحقة بالقرار الجمهوري ما يلي:

«إن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعي، والسياسي أمر لا مناص منه في مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعًا ديمقراطيًا اشتراكيًا تعاونيًا. بل إن ذلك الوضع يصبح نتيجة منطقية لقيام اتحاد قومي يوجه العمل الوطني الإيجابي إلى بناء مجتمع على أساس من سيادة الشعب، وتحمله بنفسه مسؤولية العمل لإقامة هذا البناء. وإذا كان منع سيطرة رأس المال الخاص على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القويمة إلى إقامة ديمقراطية حقة فإن هذا يستتبعه بالتالي ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه؛ لأن قوة هذه الوسائل، وفاعليتها مما لا ينكره أحد. ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون تناقضًا كبيرًا مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه.

ثم قالت المذكرة إنه ليس هناك من يجادل في أن ملكية الشعب لأداة التوجيه الأساسية نعني الصحافة الحقيقية بمضمونها الأصيل؛ وهو حق الشعب في أن يتابع مجريات الحوادث، والأخبار، وحقه في إبداء رأيه فيها، وتوجيهها بما يتفقن وإرادته.

على هذا النحو يتحقق للصحافة، وضعها في المجتمع الجديد باعتبارها جزءًا من التنظيم الشعبي الذي لا يخضع للجهاز الإداري. ولكن يخضع للاتحاد القومي الذي هو سلطة توجيه، ومشاركة فعالة في بناء

المجتمع شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي، ولمجلس الأمة.

ولقد كانت هذه هي المعاني التي بها نتأكد للشعب ملكية لوسيلة التوجيه الكبرى، والتي بها أيضًا تنتفي سيطرة رأس المال على هذه الأداة الفعالة.

وترتيبًا على هذا كان من المحتم على المشروع أن يتعرض بالتنظيم لملكية الصحف، كما يتعرض أيضًا لما ينبغي أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكينًا لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني».

تلك هي المذكرة التفسيرية لقرار التنظيم الذي نحن بصدده الآن. وهي مذكرة تنهض دليلًا واضحًا على أهمية السببين اللذين من أجلهما تأزم الضمير الصحفي لا في الجمهورية العربية وحدها، ولكن في بقية الدول المتحضرة كلها. وهذان السببان هما السبب الخلقي من جانب، والسبب الاقتصادي من جانب آخر.

فأما السبب الخلقي: فقد دلت عليه هذه العبارة: «وترتيبًا على هذا كان من المحتم على المشروع أن يتعرض بالتنظيم لملكية الصحف. كما يتعرض أيضًا لما ينبغي أن يتوفر لكل من يتصدى لهذه الخدمة العامة الجليلة الشأن تمكينًا لرسالتها من أن تؤدي على خير نحو تتحقق به أهداف المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني».

وأما السبب الاقتصادي فتدل عليه هذا العبارة:

«وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية الستة للثورة باعتباره أحد الطرق القيمة إلى إقامة ديمقراطية حقة فإن هذه يستتبعه بالتالي ألا يكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه؛ لأن قوة الوسائل وفاعليتها مما لا ينكره أحد. ووجود أية سيطرة لا تستهدف مصالح الشعب على هذه القوة تستطيع أن تجنح بها إلى انحرافات قد يكون لها أثرها الخطير على سلامة المجتمع. كما أن مجرد وجود هذه السيطرة يشكل تناقضًا كبيرًا مع أهداف المجتمع، ووسائل بنائه».

غير أن قرار التنظيم أثار طائفة كبيرة من الأسئلة يرد الإجابة عليها.

ومن أولها هذا السؤال:

ما الفرق بين التنظيم، والتأميم؟

الواقع أنه بين التنظيم Organization والتأميم Nationalization فروقًا من هذه النواحي:

أولها: إن التأميم نظام تؤول به ملكية الصحف إلى الحكومة، وتصبح به الصحافة مرفقًا من المرافق العامة كالتعليم، والمواصلات يخضع لهيمنة الدولة خضوعًا يقصد به صالح الشعب. وفي هذه الحالة تحصل الخزانة العامة على إيرادات الصحافة، وتتحمل في الوقت نفسه خسائرها. أما التنظيم الذي صدر به القرار الجمهوري الذي نحن بصدده الآن فنوع آخر

من الأنظمة الصحيفة آت به ملكية الصحف – لا إلى الحكومة – لكن إلى الاتحاد القومي، وليس الاتحاد القومي جزءًا من الجهاز الإداري للدولة. وإنما هو قاعدة شعبية كبيرة – أو قل– سلطة توجيه، ومشاركة فعالة في بناء المجتمع. شأنها في ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية التي نصت عليها المذكرة التفسيرية كالمؤتمر العام للاتحاد القومي أو كمجلي الأمة.

ثانيًا: إن إيراد الصحافة بمقتضى قرار التنظيم لا يصير إلى الحكومة كما سبق أن ذكرنا ذلك، ولكنها نتقسم قسمين: أحدهم يخصص لموظفي المؤسسة الصحفية، وعمالها، وجميع المشتركين فيها. والثاني لمشروعات التجديد، والتحسين، والتنمية.

ثالثها: أي ثالث هذه الفروق بين التأميم، والتنظيم فرق تأتي من ناحية الإدارة، أو الهيمنة على شؤُون الصحيفة. ففي التأميم لا يوجد ما ينص على طريقة الإدارة، أو الإشراف على الصحف. وفي التنظيمي ينص القرار في المادة السادسة من مواده على أن يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها، ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف هذه المؤسسة. كما تنص المادة السابعة من مواد القرار على أن يعين لكل مجلس إدارة رئيس، وعضو منتدب، أو أكثر. ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومي مباشرة جميع التصرفات القانونية.

* * *

ومسألة ثانية أثيرت حول قرار التنظيم هي:

الحاجة إلى دستور صحفي خاص بهذا التنظيم الجديد:

شعر رجال الصحف على اختلافهم أنهم بحاجة ماسة في ضوء النظام الجديد إلى دستور خاص له إطار عام. وهذا الإطار العام هو «المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني».

وفي الرابع والعشرين من شهر يونيه سنة **١٩٦٠** نشرت الصحف مشروعًا لهذا الدستور، أو عهد الشريف الصحفي الذي يرتبط به الصحفيون، وغيرهم من المشتغلين في وسائل الإعلام، وأما نحن فقد سبق لنا ناقشنا هذا الميثاق في فصل من الفصول المتصلة بمشكلة (آداب المهنة).

وفوق هذه، وذاك، فسنقدم إلى رجال الصحف بعض الآراء والمقترحات التي ربما كانت نافعة في هذا الباب، وذلك في فصل قادم من فصول هذا البحث بعنوان «مجلس أعلى للصحافة».

ومسألة ثالثة أثيرت كذلك حول قرار التنظيم؛ هي مسألة:

ملكية الصحف.

والحق أن ملكية الصحف قد سارت في الدول المتحضرة على نظريات متباينة.

(فهناك ملكية الفرد) وقد فرغ الباحثون –كما رأيت– من أنه ليس من المصلحة في شيء أن ينفرد شخص بملكية صحيفة، أو عدد من الصحف، وذلك بعد أن أصبحت الصحافة صناعة ضخمة تعتمد على الإنتاج بالجملة. وتجارة ضخمة، ومربحة إلى حد التخمة. كما أصبحت الصحافة، وأصبح مالك الصحيفة بوصفه رجلًا من كبار أصحاب رءوس الأموال يتحالف أحيانًا مع غيره من كبار الممولين، ورجال الاحتكار. وطبيعي أنه تنتهي هذه الاعتبارات الثلاثة مجتمعة إلى سيطرة رؤوس الأموال على الحكم ما في ذلك شك. ومن الحقائق الثابتة في تاريخ الصحافة الأمريكية الإسبانية.

أثر عن هيرست هذا أنه قال لأحد الصحفيين الذين بعث بهم إلى الحرب You Provtrle the Picture I Provide the war «زودني أنت بالصور أزود لك العالم بالحرب». وذلك عندما كتب له هذا الصحفي يقول: إنني أرى أن وجهات النظر أصبح من الممكن جدًا أن تتقارب بين الطرفين المتحاربين».

(وهناك ملكية الشركات). وقد فرغ الباحثون كذلك من أن هذه الملكية تحول دون قيام الصحف بواجباتها القومية، والإنسانية. إذ الصحيفة في يد الشركات المساهمة ليست أكثر من سلعة من السلع التي تخضع لعوامل السوق. وتجري وراء المستهلك، وتبذل كل ما في وسعها لإرضائه لا لتبصيره بمواقع الخير، والمصلحة، وباختصار شديد لا مفر لهذه

الشركات الصحفية من مراعاة أمر واحد فقط؛ هو ارتفاع أسهمها في سوق الأوراق المالية.

(وهناك ملكية الأحزاب) وقد انتهى الباحثون أيضًا إلى أن الصحف التي تملكها الأحزاب، وإن كانت تمثل وجهات النظر المختلفة على أساس أن هذه الأحزاب تمثل قطاعات مختلفة، إلا أن الخطر على ملكية الأحزاب يأتي من أن الحزب الغالب، أو الحاكم في استطاعته أنه يلجأ إلى الديكتاتورية البرلمانية، وإلى تكميم الأفواه، وإلى تقييد الصحافة بجميع الطرق المعروفة. وقد حدث ذلك بالفعل في كل من تركيا، والأرجنتين (على عهد بيرون)، وفي غيرهما من الدول التي تأتينا الصحف بأخبارها من يوم لآخر.

(وهناك ملكية الجمعيات التعاونية) التي تقوم بها المنظمات الشعبية المختلفة، ويترك له الجمعيات أمر القيام بإعداد الأجهزة، والآلات اللازمة للصحف على اختلافها. كما يترك لها كذلك القيام بإنشاء مؤسسات للتوزيع، والإعلان، ووكالات للأنباء، ونحو ذلك. وما على الصحيفة بعد كل هذا إلا أن تقوم بمهمة التحرير، والإخراج.

والحكومة مسؤُولة في هذه الحالة عن تمويل هذه الجمعيات التعاونية، والحكومة صاحبه الحق في هذه الحالة أيضا أن تستولي على جميع الأرباح التي تأتي من التوزيع، والإعلان بعد أن يستوفي المحررون، والعمال أجورهم التي يستحقونها كل بحسب العمل الذي قام به.

ولاشك أن الملكية هنا – أي في حالة الجمعيات التعاونية – ملكية مجازية، وليست حقيقية، والمقصود بها: تيسير العمل الصحفي في ذاته، وتخليصه من سيطرة رأس المال بطريقة لا غبار عليها في الحقيقة.

(وهناك ملكية الاتحاد القومي). وهي الملكية التي أخذت بها الجمهورية العربية. ونص عليها القرار الجمهوري الذي تناقشه الآن، وهي ملكية معنوية كما هو الشأن في الجمعيات التعاونية.غير أن الأرباح في هذه الملكية الصحفية التي أخذت بها الجمهورية العربية مناصفة بين جزء من الشعب هو العمال، والمحررون من جهة، وأعمال التوسع، والتجديد من جهة ثانية. وبهذه الميزة الأخيرة ينفرد التنظيم الذي نحن بصدده الآن من جميع التنظيمات التي سبقت الإشارة إليها.

ومسألة رابعة أثيرت كذلك حول قرار التنظيم هي:

كيف يسمح الاتحاد القومي لصحيفة من الصحف أن تعبر عن وجهة نظر تبدو أنها مخالفة له؟

إن نظرة عاجلة إلى قرار التنظيم من هذه الناحية تدلنا على شيئين: (أولهما) أن الشارع قد راعى هذه المشكلة، وأولاها جانبا من أهمية فأوحت أن تكون الأرباح –كما قلت– مناصفة بين المحررين، والعمال من ناحية، وعمليات التوسيع، والتجديد من ناحية ثانية.

(ثانيهما) أنه نص بطريقة لا تحتمل الشك على (حرية الصحافة). ولا قيام لهذه الحرية إلا على أساس التنافس في حدود الإطار العام الذي

ارتضاه الشعب لنفسه.وهذا الإطار هو «المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني».

والنتيجة التي نريد أن نصل إليها هي أن الاتحاد القومي لا سلطة له مطلقا إلا على هذا الإطار العام فقط. وللصحف مطلق الحرية بعد هذا في التسابق على خدمة الشعب بطرق مختلفة تتفق كل طريقة منها، وشخصية الصحيفة التي تميزها عن الصحف الأخرى.

وعلى هذا النحو تقضي الصحافة على «عنصر الرتابة» monotony، وهو العنصر الذي تخشى منه على نفسها؛ لأنه يؤدي إلى خسارة مالية فادحة.

وثم مسألة خامسة أثيرت حول قرار التنظيم وهي:

مسألة التنافس بين الصحف:

كثيرون من الصحفيين يرون أن الصحف في ظل التنظيم الجديد ستفقد عنصر النافسة. والمنافسة ضرورية للصحافة في الواقع، وهي مجلبة للربح الوفير الذي يمكن الصحيفة من التوسع المنشود. ومنذ وجدت الصحافة في الحقيقة وجد معها هذا العيب الخطير في كيانها الذاتي، وهذا العيب هو كونها سلعة من السلع بل، ومن أكثر هذه السلع تعرضا للبوار في الواقع. وهذا العيب، أو الضعف الذي منيت به الصحافة منذ ظهورها هو السبب الحقيقي في انحرافها. فالخوف من الخسارة هو الشبح يهدد

الصحيفة بالزوال، والقراء الذين تلهث وراءهم الصحيفة أكثرهم جاهل، وأقلهم على حظ مأمن المعرفة، ومن الصعب على الصحيفة كذلك أن ترضي أذواق الجماهير، ومشكلة الجماهير هي في ذاتها مشكلة المشكلات في صحافة الوقت الحاضر.

ثم إن الوظيفة الأولى للصحف هي بيع الأخبار كما نعرف. والخبر في نظر الصحافة العالمية هو كل ما يهم القارئ من ناحية، ويعود على الصحيفة بأكبر ربح ممكن من ناحية ثانية. وضحايا الإنسانية من جراء هذه النظرية في تعريف الخبر أكثر من أن نحصي. حتى إن أحد المجرمين في أمريكا كان ضحاياه جميعا من النساء. وكانت(مانشيتات) الجرائد اليومية في صفحاتها الأولى تحمل دائما هذا العنوان.

«احذري أن تكون الضحية القادمة»، ونظرة واحدة إلى أرقام التوزيع يوم نشر هذه الجرائم يحمل في طياته هذه الحقيقة المؤسفة، وهي أن الصحافة العالمية في العصر الحاضر(صحافة خبر)، وأنه سيكون من الصعب جدا على القادة في هذا العالم أن يعودوا بها إلى حيث كانت (صحافة رأي).

كل هذا صحيح، ولا مرية فيه، ولكن ليس معناه مطلقا أن يقل التنافس بين الصحف مع وجود هذه العناصر السابقة، أو تظل أخبار الجريمة، والجنس هي الدافع الوحيد للقارئ لكي يسعى وراء الصحيفة.

ويعاني القراء في العالم كله من هذا الداء الخبيث إلى الأبد. وهو داء الإثارة.

إن على الصحافة الواعية في ظل التنظيمات الحديثة أن تعدل عن هذا الطريق الذي هو أشبه بالسم المذاب في العسل. وعلى القراء أن يفهموا كذلك أن الصحف كثيرا ما تلجأ إلى الإثارة. أي إلى أخبار الجنس، والجريمة؛ لتخفي عليهم أخبارًا أهم، وأجدر بهم أن يعلموها، ويحفظوها، ويقفوا بها على حقائق الأمور في داخل بلادهم، وخارجها.

وفي صحافتنا المصرية أكثر من دليل على هذه الحقيقة.وحسبنا هنا الإشارة إلى قضية (أشجان) المشهورة فقد أخفت أخبار هذه القضية طائفة أخرى من الأخبار العالمية الخطيرة. وهنا يحدث الصراع دائما بين رجال التحرير، ورجال الإدارة في الصحيفة. أما رجال التحرير فيطالبون بتقديم الأخبار الجادة على الأخبار الرخيصة. غير أنه متى ثبت أن التوزيع قد هبط بهذه الطريقة فهنا ينبري لهم رجال الإدارة، ويفرضوا عليهم الرجوع إلى الطريقة المألوفة، وهي إيثار الأخبار الرخيصة على الأخبار الخطيرة، وهكذا يحدث الجذب، والشد بين أعضاء الأسرة الواحدة في الصحيفة.

من أجل ذلك فقط تدخلت حكومة الثورة في شؤون الصحافة، وصدر القرار الأخير خاصًا بتنظيم هذه المهنة الشريفة. وباختصار العبارة فتحت الحكومة بهذا القرار باب المناقشة بين الصحف في مجال الخدمة العامة لا مجال الإثارة الضارة. والفرق عظيم جدا بين الحالتين، والحق أنه في

مجال الخدمة العامة، ومجال الطرائف، والتسلية لاجتذاب الجمهور، وإشباع الغرائز الشريفة متسع للجميع.

نعم – أن تطوير الأخلاق، والأذواق، والشهوات عمل جد عسير. ولكن كل ذلك يهون في سبيل الخلاص من المحنة الأخلاقية التي كنا نعاني منها، وفي سبيل الخلاص من الرأسمالية التي كنا نخاف منها على المجتمع.

وهناك مسألة سادسة أثارتها كذلك بعض الصحف فقالت إحداها: هل يعتبر التنظيم عقابا من الحكومة للصحف على انحرافاتها الأخيرة؟

والجواب عن ذلك أننا لا نعتقد أن التنظيم جاء لمعاقبة الصحافة، والصحفيين ولكن جاء نتيجة للوعي السياسي، والوعي الاقتصادي، والوعي الاجتماعي في العصر الذي نعيش فيه.

وليس من المعقول أن تقف الصحافة موقفا شاذا تنعزل به عن هذا المجتمع، ولا تصبح فيه مغيرة تغيرا صادقا عن أفكاره، ورغباته.

وليس من المعقول أن ينام القراء طويلا على هذه المواد المخدرة التي كانت تقدمها الصحف من حين لآخر، وإلا يأتي اليوم الذي يصبح فيه القراء من النقاهة الفعلية، والخلقية إلى الحد؟ لذي كانت الصحافة المثيرة تريده لهم.

إن (هيرست) وصفه تاريخ الصحافة الأمريكية بأنه أول من أوجد الصحافة المثيرة قد تاب في أواخر حياته عن جميع الذنوب التي جناها في

حق المجتمع، والصحافة، وأوجب أن يكفر عن ذنوبه الكثيرة بأن وهب الأموال الطائلة لإقامة المعاهد الصحفية، ورصد الجوائز الثمينة لأحسن صحيفة تثبت أنها تستغني عن الإثارة.

ثم، هل يتفق معنى العقاب، وكون الحكومة جعلت الأرباح مناصفة بين المحررين، والعمال من جهة، وعمليات التحسين، والتجديد من جهة ثانية؟ أظن لا، ثم أننا لسنا من السذاجة بحيث نعتقد أن المحرر، والعامل في ظل هذا النظام قد أصبح كل منهما مالكا حقيقيا للجريدة. بدليل أن حق الملكية يسقط عنه بمجرد تركه العمل في هذه الجريدة. إلا أن المقصود من هذا التنظيم هو: إيجاد دوافع قوية للمحررين، والعمال؛ لكي يبذلوا أقصى ما يستطيعون بذله في العمل. والمحررون، والعمال هن العصب الرئيسي للجريدة، ونجاح الجريدة نجاح لهم في الحقيقة. ومن هنا تتحقق المنافسة من أجل هذه الغاية، وتنتفي فكرة العقاب التي عبرت عنها بعض الصحف كما رأينا.

أما المنافسة فستصبح في مدى ما تتحقق به رسالة الصحافة في خدمة الأمة، وستمتد إلى ميدان التسلية، وميدان الثقافة، وإلى بناء المجتمع الذي اشتركنا جميعا في تحديد صورته، وارتضينا له هذه الصورة.

وإذن فالعقاب لا وجود له في الواقع؛ لأن التنظيم لم يأمر بإغلاق صحف، أو تعطيل أخرى، ولم يبعد صحفيا نزيها عن العمل في حقل

الصحافة، وما دمنا نتكلم عن العقاب، والثواب فهنا يتبادر إلى الأذهان مسألة سابعة أثارتها كذلك بعض الصحف وهي:

من الذي يعاقب الصحيفة؟

إذا أخطأت الصحيفة تعرضت لمحاكمة القضاء العادي. على أن تكون هناك دوائر خاصة بالصحافة في المحاكم. ولا شك أن حق العقاب إذا كان في يد القضاء وحده كان في هذا ضمان لاستقلال الصحافة، وضمان كذلك لعدم خضوعها للأهواء الخاصة، والعامة.

ولكن الرأي في كثير من الأمم المستنيرة يتجه الآن إلى تشكيل محاكم خاصة بالصحافة تكون مستقلة عن المحاكم المعتادة. ولهذه المحاكم قانونها الخاص بها. وسيقوم على إعداد المواد التي يتألف منها هذا القانون هيئات قانونية، وأخرى صحفية. كما ستوضح ذلك في الفصل الذي عنوانه (مجلس أعلى للصحافة) وكما سنوضحه في الفصل الذي عنوانه (مشروع دستور دولي للصحافة) .

وهنا قد يتساءل بعضهم: لماذا نفرض العقاب، ونضع كل هذا الحساب، والصحف قد أصبحت بعد التنظيم جزءا من كيان الشعب، وملكا للاتحاد القومي؟

والجواب عن ذلك: أن الخطأ احتمال تنبغي مراعاته المقصودة بالخطأ هنا ليس الخطأ الفردي، وليس خطأ الجريدة في حق الأفراد، أو لجماعات؛

فقد نص قانون العقوبات على مثل هذه الجرائم. ومن أهمها هنا جريمة القذف، أو السبب. إنما السؤال الذي لم يزل يدور في الأذهان هو: من الذي يحاسب الصحافة في الواقع؟ أن الدولة إذا أخطأت حاسبها البرلمان. والبرلمان إذا أخطأ لم ينتخبه الشعب من جديد. أما الصحيفة إذا أخطأت فعقابها في يد الشعب وحده. وأن العقاب يتلخص في كلمة واحدة: لا نشر؟ الصحيفة[٢٤]

---

[٢٤] أحتجت في هذا الفصل إلى جميع قصاصات الصحف المحلية التى بموضوع التنظيم، وعلقت عليه بطريقتها الخاصة. وقد تفضل الأستاذ محمد سامي السيد المحرر بدار أخبار اليوم لجمع لي هذه القصاصات مستعينا في ذلك بأرشيف الدار فله الشكر.

الفصل الثالث والعشرون

مجلس أعلى للصحافة

الصحافة مرفق عام من مرافق الدولة لا يقل في خطورته عن مرافق التعليم، والعلاج، والتموين المواصلات، ونحو ذلك. وقد نظرت الدولة الحديثة إلى مرفق التعليم بوجه خاص على أنه من أخطر المرافق جميعا: ولهذا وجدنا لهذه الدول اهتماما خاصا بما نسميه(المجلس الأعلى للتعليم) أو(المجلس الأعلى لرعاية الآداب، والعلوم، والفنون) وهكذا. وكان في وسع هذه الدول، أو الحكومات أن تكتفي بوزارات التربية، والتعليم للهيمنة على هذه الشؤُون، ولكنها وجدت أن هذه الوزارات لا تكفي بهذه المهمة الكبيرة؛ فاستعانت عليها بالمجالس التي نشير إليها.

والذي لا شك فيه أن مهنة الصحافة كانت، ولم تزل إلى يومنا هذا من أخطر المهن في المجتمعات القديمة، والحديثة. وهي في الوقت نفسه من أشرفها، وأقدرها على تحقيق النفع للأمة، وللحكومة في وقت معا.

وما دمنا نعيش في العصر الذي يؤمن بالمذاهب الديمقراطية الاشتراكية التعاونية. وما دامت حكومات هذا العصر تولى هذه المذاهب كل ما تستحث من أهمية فقد كان من الطبيعي أن تتجه هذه الحكومات إلى الصحافة؛ تعالجها، وتنظم شؤُونها كما تنظم شؤون التعليم، والثقافة.

كما استعانت الحكومات – ومنها حكومة الجمهورية العربية المتحدة – بالمجالس العليا لرعاية الآداب، والعلوم، والفنون فإننا ندعوها إلى تشكيل المجالس العليا لرعاية وسائل الإعلام. وباختصار نحن ندعو الحكومة إلى إنشاء ما نسميه الآن.

(بالمجلس الأعلى للصحافة)

ولكن ما الطريقة التي يمكن أن تتبع في إنشاء هذا المجلس؟ وما الأهداف التي يضعها نصب عينيه؟ وما عسى أن تكون اختصاصا هذا المجلس؟

إننا نود الإجابة عن هذه الأسئلة مسترشدين في ذلك بالظروف التي تحيط بالجمهورية العربية أولا، وبالجهود التي بذلتها بعض الدول الديمقراطية الغربية بعد ذلك.

تكوين المجلس:

كثيرون من الذين فكروا في هذا الموضوع – ومنهم أعضاء اللجنة الملكية البرلمانية لشؤون الصحافة البريطانية – يرون أن يكون إنشاء مثل هذا المجلس بقانون، وذلك على غرار المجلس الطبي العام في إنجلترا وغيره من المجالس المماثلة.

وأما أمر تشكيل هذا المجلس فإنه يترك بعد ذلك لرجال الصحف أنفسهم على أن يكون للاتحاد القومي في بلد كالجمهورية العربية المتحدة صلة قوية بهذا التشكيل.

وأما عدد الأعضاء فقد أشار الكثيرون من الباحثين بأن يتراوح عددهم بين العشرين والخمسة والعشرين عضوا على الأقل.

وفي حالة الموافقة – مثلا– على العدد الأخير:

١– يمثل أصحاب الصحف، ووكالات الأنباء ثمانية.

٢– ويمثل المحررين أربعة فقط.

٣–ويمثل الصحفيين من غير المحررين ثمانية.

٤–والباقون، وعددهم خسة يشترط أن يكونوا من غير المشتغلين بالصحافة، أو المنسوبين فعلا إلى صحيفة من الصحف. فثلاثة هؤلاء الخمسة على الأقل يجب أن يكونوا أعضاء في الاتحاد القومي. وواحد من الخمسة يجب أن يكون مستشارا في المحاكم الأهلية، وواحد منهم يحسن أن يكون أستاذا من أساتذة الصحافة في الجامعة.

وأما رئيس هذا المجلس فيجب أن يكون من ذوى المكانة الاجتماعية الممتازة، ويشترط ألا تكون له صلة بجهة من جهات الإدارة الحكومية. فلا يكون وزيرا، ولا وكيل وزارة، ولا مديرا لإقليم من الأقاليم، أو محافظة من المحافظات، ونحو ذلك .

وعلى المجلس أن يفرغ من اختبار الرئيس أولا. وينبغي أن يجري انتخابه بكل عناية، ونزاهة، كما يجب أن يعين له مرتب شهري يتناسب،

وعظم الأعباء التي سيقوم بها، كما ينبغي لذلك أن تعين مرتبات شهرية لبقية الأعضاء. وبالنسبة إلى اختصاصات المجلس:

أما اختصاصات هذا المجلس فكثيرة. وهي متروكة لأعضاء بعد الفراغ من تشكيله للمرة الأولى. ولكننا نستطيع مع ذلك أن نمد القارئ بصورة تقريبية من هذه الاختصاصات . ومنها – لا على سبيل الحصر– ولكن على سبيل المثال:

١– وضع قانون، أو دستور محلي للصحافة يتفق في روحه مع أعظم المستويات المهنية، ويحقق لهذه المهنة أسمى منزلة بين المهن الشريفة الأخرى.

٢– الترويج للمبادئ المتفق عليها بين الصحفيين على وجه العموم. وهي مبادئ ترمى بطبيعة الحال إلى احترام المهنة، وإزالة أسباب الشكوى منها، ومحاولة التقريب بينها، وبين مصالح المجموع. ثم هي مبادئ تتصل كذلك بعلاقة الصحفي بالصحيفة، وكيف يكون موقف الصحفي من صاحب الجريدة في حالة نشوب خلاف بينهما في الرأي، ونحو ذلك؟

٣– العناية التامة بالشكاوى الخاصة بالتداخل في مشكلات الأفراد، والهيئات، بحيث يأخذ المجلس على عاتقه مهمة الرد على كل شكوى من شكاوي التشهير بسمعة الفرد، أو الهيئة، أو الجماعة.

وهنا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا هل للمجلس أن يفرض عقوبة ما على الصحيفة التي أخطأت في حق الأفراد، أو الجماعات ؟

والجواب عن ذلك: أن من حق المجلس أن يحيل مثل هذه القضايا إلى دوائر صحفية في داخل المحاكم العادية، وذلك ريثما يقتنع الرأي العام بضرورة إنشاء المحاكم الخاصة بالصحافة وحدها.

٤- تخصيص عمود في صحيفة من الصحف الكبرى لتوجيهات هذا المجلس الأعلى يقوم بكتابة خبير من خبراء المجلس في شؤون الصحافة. وتكون له سلطة التعقيب على التصريحات المضللة التي تنشرها بعض الجرائد في اليوم السابق. كما تكون له سلطة التعقيب على الطرق الملتوية التي تخفي على القارئ العادي؛ لأنه لا يملك القدرة على معرفة هذه الطرق.

وقد يعنى عن هذا العمود إذا تعذر القادرون على كتابته تخصيص مساحة معينة لرسائل القراء التي تدور حول هذا المعنى، وبهذه الطريقة الأخيرة تشجع الصحف على نشر وجهات النظر المختلفة في موضوع هام كهذا.

٥- القيام بالبحوث الفنية الخاصة بالصحافة ؛ كدراسة العلاقات بين الصحف، والقراء، وكدراسة الذوق العام، والرأي العام، وكدراسة ميول القراء، وكدراسة الطرق المتبعة في عرض مواد الصحيفة على اختلافها.

وفى استطاعة هذه البحوث كذلك أن تدرس تطور الصحافة المحلية في المدى البعيد. كما تستطيع التكهن بمستقبل الفنون الصحفية، ومعرفة العوامل الاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر في الصحافة المحلية.

ثم في استطاعة هذه البحوث كذلك أن تعني بالجانب الفني للصحافة كالطباعة، والتحرير، والإخراج ونحو ذلك.

٦- للمجلس أن يتخذ لنفسه معهدا للإيجاب، أو ناديا تناقش فيه كل هذه المسائل. وتجرى فيه هذه البحوث، وتعقد فيه الندوات، والمؤتمرات الدورية التي تعالج فيها جميع هذه المسائل الفنية، والعلمية، والاجتماعية.

٧- على هذا المجلس أن يكتب تقريرا سنويا عن أوجه النشاط الصحفي في الجمهورية العربية المتحدة، وأن يسجل في هذا التقرير كل تقدم أحرزته الصحافة في الميادين، وله أن يصدر نشرات دورية في هذه الموضوعات جميعها.

٨- للمجلس أن يقدم الخدمات الإعلامية(نسبة إلى الإعلام) لجميع الصحف على قدم المساواة. أو بمعنى آخر عليه أن يؤلف من بين أعضائه (لجنة للعلاقة العامة) تقوم بهذه الخدمات المطلوبة. وبهذه الطريقة الأخيرة ينظم المجلس الصلة بين الصحف، ورجال الإعلام بوجه عام – وذلك في الوزارات،

وإدارات الشؤون العامة في الشركات، والهيئات، والمؤسسات، ونحوها.

٩- يشارك المجلس مشاركة ملموسة في الكتابة الصحفية في المناسبات القومية الكبرى، أو التي تتناول قضايا، وموضوعات دقيقة ذات طابع عام، وخطورة عظيمة. وفي هذه الحالة لا يتعرض المجلس للتفاصيل. ولكن يتناول الموضوع من أفق أعلى.

١٠- للمجلس كذلك أن يضع القواعد العامة لتحديد نظام الأجور، والمرتبات، والعلاوات والمعاشات التي تشمل جميع المشتغلين بالمهنة بحيث يصبح للصحفي حق في معاش يتناسب مع عمله من جهة، ومدة خدمته الصحفية من جهة ثانية، وبحيث لا يكون هذا المعاش متأثرا بانتقال الصحفي من جريدة إلى أخرى، أو من وظيفة إعلامية إلى وظيفة ثانية، وهكذا.

* * *

تلك مقترحات وجيزة نضعها على بساط البحث، وتترك الأمر فيها للأعضاء الذين سيتألف منهم هذا المجلس الأعلى في المستقبل بمشيئة الله. كما نصنعها كذلك أمام القادة، وذوي الرأي ممن يشتركون في تحقيق هذه الفكرة متى وافقوا عليها.

وحسبنا أننا نبهنا هنا إلى ضرورة العناية بأمر الصحافة. ونحن على يقين من أن الجمهور العربي من ناحية، والجهاز الحكومي من ناحية ثانية سيقابلان هذا المشروع بما هو أهل له من الرعاية والجد.

الفصل الرابع والعشرون

الحاجة إلى دستور عالمي للصحافة

في العصور التي خلت لم يدر بخلد الصحفيين أنهم ليسوا مسؤولين فقط عن الشعب الذي يصدرون له الصحف، ولكنهم مسؤُولون أيضا عن شعوب العالم أجمع فيها ينشرون من هذه الصحف. في العصور التي خلت لم يدر هذا المعنى في أذهان الصحفيين حتى الممتازين منهم. ولكننا في العصر الذي نعيش فيه أصبحنا نرى هذا الشعور باديا في أقوال القادة في ميادين الثقافة، والسياسة، والصحافة، يملأ قلوبهم، وتنفعل به نفوسهم، وتتشكل له عقولهم ثقة منهم بأن العالم كله اليوم في طريقه إلى أن يكون كالجسد الواحد إذا أشتكى منه عضو تداعي له سائر الأعضاء بالسهر، والحمى.

والذي لا شك فيه أن هذا تقدم كبير في الوعي الصحفي، وخطوة عظيمة نحو الرقي البشري، وآية كبرى على عقل الإنسان قابل للتكيف المستمر، والنمو الذي لا يقف فيه عند حد.

ومعنى ذلك: أنه لا محل لليأس عند العقلاء من الحال التي وصل إليها العالم عقب الحربين العالميتين اللتين مرتا به في نصف قرن واحد، هو القرن الذي نعيش فيه.

أجل، لا محل لليأس عند العقلاء من هذه الحال مادام العالم نفسه يتقدم تقدمًا مستمرًا، ومادام العقل البشري ذاته أقل الأشياء في هذا الوجود للتطور، والتكيف.

إنما اليأس من الذين لا يريدون أن يعملوا في رسم الصورة التي ينبغي أن يكون عليها عالم اليوم، أو الغد. وهؤلاء الذين لا يشغلون أذهانهم بهذه المسألة العالمية قوم كافرون بالعقل البشري أولًا، وبالحضارة الإنسانية ثانيًا، وبما تستطيع الصحافة، والثقافة أن تقدماه من الخدمات الإنسانية جمعاء في نهاية الأمر.

كما يمكن أن نتصور في سهولة، ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة في البلد الواحد أن تفكر في أمورها، وتحدد أهدفها، وتسعى لإيجاد الملاءمة بين هذه الأهداف، وما تطمح إليه الأمة من آمال كبار، في مجال العلم، والفن، وفي مجال الصحة، والرخاء المادي فكذلك يمكن أن نتصور في سهولة، ويسر كيف تستطيع أسرة الصحافة العالمية كلها أن تقوم بهذا العمل شعورًا منها بأن الشعوب أنابتها عنها في شرح ما تؤمن به من الآراء، والمذاهب، والاتجاهات، واعتبرتها العين التي تبصر بها، والأذن التي تسمع بها، والقلب الذي ينبض بآمالها، وآلامها في وقت معا.

وما دمنا قد اتفقنا على أن صحفي اليوم غير صحفي الأمس، وما دمنا قد اتفقنا على أن المسؤوليات التي تلقى على صحفي اليوم مخالفة للمسؤوليات التي ألقيت على صحفي الأمس، فإن وراء ذلك معنى في

غاية الخطورة، وهو أن هذا التغيير الذي طرأ على رسالة الصحافة في الوقت الحاضر لابد، وأن يصحبه تغيير في الوضع القانوني لرجل الصحافة.

فما هي الحقوق التي يتمتع بها مثل هذا الرجل؟ وما هي الواجبات التي يقوم بها ؟ وما الحدود الذي يسبح فيها نشاطه الصحفي، وهكذا؟ من هنا ظهرت الحاجة إلى دستور داخلي للصحافة للأمة الواحدة من جهة، ودستور عالمي للصحافة يشمل جميع الأمم من جهة ثانية .

فأما الدستور الأول فعلى اتحاد الصحفيين العام في كل دولة أن يقوم بوضعه مراعيا في ذلك ظروف الإقليم الذي يعيش فيه، ودرجة التطور الحضاري التي وصل إليها.

وأما الدستور الثاني – وهو الدستور العالمي – فمن حق الهيئة المعروفة بهيئة الأمم المتحدة أن تفكر في وضعه مستعينة في ذلك بجهود الأفراد، والشعوب التي تريد أن تقدم للهيئة مشروعات عظيمة من هذا القبيل.

* * *

غير أن هناك طائفة من الحقائق التي لو فكر فيها صحفيو اليوم، وجعلوها موضعا لاعتبارهم، واهتمامهم، وقدروها التقدير الذي تستحقهم منهم ومن شعوبهم، لبادروا إلى القيام بهذا التعاون الذي يهدف إليه العالم من وراء ذلك.

ومن الحقائق على سبيل ما يلي:

أولا: إن مسؤُولة الحرب التي اكتوى بها العالم الحديث في هذا القرن، ومسؤُولية الفقر الذي تعاني منه كثير من الشعوب التي تعيش في هذا القرن، ومسؤُولية القلق الذي يشيع في نفوس الناس في وقتنا هذا، ومسؤولة الحقد الموجود في كثير من أمم هذا العالم. كل هذه المسؤوليات إنما تقع – كما قلنا ذلك مرارا – على عاتق الصحافة، وخاصة إذا كانت هذه الصحافة خاضعة لرأس المال، فرأس المال لا هم له في الواقع إلا العبث بالقيم الإنسانية من حيث هي، والعبث بالمثل الديمقراطية من حيث هي، دون النظر في ذلك إلى المتاعب الكبيرة التي تعانيها الشعوب، والأفراد من جراء هذا العبث.

ثانيا: إن الحروب الاستعمارية، والاستعمار ذاته لا يحل مشكلة من المشكلات الاقتصادية، ولا يفيد كتلة من الكتل الشعبية الحقيقية في الدول الاستعمارية. بل تزيد المشكلة تعقيدا بما تتطلبه من نفقات باهظة، وتضحيات جسمية للحصول على المستعمرات، وللمحافظة عليها، أو لاستردادها إلى آخر هذه الحلقة المفرغة من الحروب الإقليمية، والعالمية التي لا تنتهي[٢٥]

ثالثا: أن القيم الإنسانية هي الأخرى قد تعرضت لكثير من العبث.

---

[٢٥] مختتار التهامي: مشروع دستور دولي للصحافة مستفي من واقع المجتمع الدولي الحديث مخطوط بجامعة القاهرة.

والصحافة هي المسؤولة عن أن ترد لهذه القيم الإنسانية ما كان لها من اعتبار في الماضي.

فقد أصبح الناس – بتأثر الصحافة المغرضة – يزنون الأفراد بما يملكون من ثروة، ومال، ولا يزنونهم بما يملكون من مواهب تجعلهم أقدر من سواهم على خدمة أنفسهم، وخدمة المجتمع الذي يعيشون فيه.

وقد أصبح الناس –بتأثير الصحافة المغرضة– ينظرون بعين الاعتبار إلى المهرجين، والدجالين الناجحين في مهنة الدجل على أنهم خليقون بالاحترام، وأصبحوا يقدمونهم على كثيرين من العاملين في صمت، والقائمين بواجبهم في أمانة، والقابضين بأيديهم على موازين الحياة العلمية، والأدوية، والفنية، والاقتصادية ممن لا يحسنون الإعلان عن أنفسهم، أو التزويج لبضاعتهم، ولا يشعرون بالحاجة إلى شيء من ذلك.

وفي مقدور الصحافة أن تعيد لهذه القيم الأخلاقية اعتبارها الأول، وأن تسوق الناس من جديد إلى احترام العالم لعلمه، والفاضل لفضله، والمخلص لإخلاصه، والمنتج لإنتاجه، والصريح من الناس لصراحته، وشهامته، والبناء من الأفكار بدلا من الهدام منها، وهكذا.

رابعا: أن هناك حدا أدنى لمطالب الشعوب في وقتنا هذا ينبغي أن يتفق الصحفيون عليه فيما بينهم. وأن هذا الحد الأدنى لمطالب الشعوب لا يتأتى إلا بتضافر الحكومات كلها، والشعوب كلها على تحقيق الآمال التي لا يصح أن تكون موضع نزاع، أو مساومات بين الأمم. ومن هذه

الآمال – على وجه المثال –إعلان الأمم المتحدة حل جميع التكتلات العسكرية، والاقتصادية بجميع أشكالها المختلفة. وتقديم المساعدات المالية لجميع الأمم المختلفة دون أن تكون هذه المساعدات مشروطة بشرط يلحق أدنى ضرر باستقلال هذه الأمم، أو يضعف من شخصيتها. ثم من هذه الآمال العالمية كذلك بذل أقصى الجهود للتغلب على مشكلة الفقر، ومشكلة المرض، ومشكلة الجهل، وتضافر الحكومات، والشعوب في عالم اليوم على توجيه نفقات التسلح وجهة أخرى لخدمة الأغراض السابقة.

ثم من أعظم هذه الآمال العالمية كذلك الإجماع على محاربة الآراء الهدامة في هذا العالم. ومنها الرأي القاتل بالتفرقة العنصرية، والرأي القاتل بتداخل الأمم القوية في شؤون الأمم المستضعفة، والرأي القاتل بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تنجح في أداء رسالتها. ونحن نعرف أن هذه الهيئة في الواقع ثمرة التفكير البشري منذ سنوات عدة. وإنها تعتبر المنبر العالمي الحر الذي تستطيع الأمم كلها أن تفصح من فوقه عن إرادتها، وعن كل ما تحس به من آلام، وآمال. وليس شك أن في إسكات هذا الصوت، أو في هدم هذا المنبر رجوعا بالبشرية القهقري، وأن فيه تمكينا للقوى من الضعيف، وأن فيه لما يسمى بالرأي العالمي العام، وهو الرأي الذي أصبحت الدول الكبرى فضلا عن الصغرى تحسب له اليوم ألف حساب.

* * *

هذه الحقائق، وأمثالها متى تمثلتها الصحافة العالمية الراقية رأت لزاما عليها أن تفكر في وضع دستور عالمي يأخذ به الصحفيون أنفسهم في أنحاء العالم المتمدن، بحيث، يعاقب الصحفي الذي يخرج على هذا الدستور؛ لأنه يعتبر خائنا لأسرة الصحافة العالمية.

على هذا النحو فكرت هيئة الأمم المتحدة حين وضعت لنفسها ميثاقا يسمى «ميثاق حرية الإعلام». وعلى هذا النحو فكر قسم الصحافة بجامعة القاهرة حين أشرف على رسالة من رسائل الدكتوراه – سبقت الإشارة إليها– وموضعها«مشروع دستور دولي للصحافة مستقى من تحديد مهمة الصحافة في المجتمع الدولي الحديث».

من أجل ذلك وجدت من الخير أن أختم كتابي هذا بفضل أنشر فيه صورة المشروع الذي أشرف عليه قسم الصحافة، وهو ينظر إلى هذا العمل على أنه مشاركة من جانبه في هذه المثالية الصحفية التي ينادي بها، ويرى أنه لا يستحق نعمة الوجود إلا من أجلها.

وإننا لندعو أسرة الصحافة إلى المبادرة بوضع دستور من هذا الطراز يتعلمه الطلبة في معاهد الصحافة على اختلافها، ويحفظه المحترفون للصحافة في مختلف صورها، وأشكالها، كما يستوعبه المشتغلون بالقانون في كل أمة من الأمم.

* * *

وإنه ليسرني بهذه المناسبة أن أشير إلى المجهود الذي بذله قسم الصحافة بجامعة القاهرة من أجل هذه الغاية. فمنذ سنوات قليلة تقدم أحد الخريجين[٢٦] برسالة عنوانها كالآتي:

«مشروع دستور دولي للصحافة مستقى من واقع المجتمع الدولي الحديث» ونال هذا الخريج برسالته هذه درجة الدكتوراه في الآداب من قسم الصحافة. ونظر القسم إلى المجهود العلمي على أنه مشاركة جامعية في ميدان التشريع الدولي للصحافة على ضوء الدراسة العلمية للمجتمع الدولي الحديث.

وكم كنا نود أن نضمن اكتتاب صورة لهذا المشروع. ولكنا نحيل القارئ إلى المخطوط الخاص بهذه الرسالة في مكتبة جامعة القاهرة. وسيرى أن هذا المشروع يتفق في روحه، والقرارات الخاصة بهيئة الأمم. ومنها القرار الخاص بإنشاء وكالة أنباء دولية تابعة للأمم المتحدة. وقد سبق لنا في بعض كتبنا أن نادينا بهذا الرأي. ثم من هذه القرارات قرار خاص باعتماد الأموال اللازمة لمد الدول الصغيرة، والشعوب التي تستكمل بعد استقلالها بالمعونة المادية، والفنية اللازمة؛ لإنشاء دور الإعلام الصحفي، أو استكمالها حتى تقوم بمهامها الديمقراطية في خدمة شعوب هذه المناطق، والتعبير عن آرائها، ورغباتها، ووصلها برباط وثيق بسائر شعوب العالم، وبالأسرة الإنسانية.

---

[٢٦] هذا الخريج هو الدكتور مختار التهامي، وقد نوقشت رسالته في فبراير سنة ١٩٥٨

خاتمة

كنت أرجو أن أتمكن قبل نهاية هذا العام الجامعي من أن أفرغ من نشر هذا الكتاب لعلمي بأن هناك اتجاهات جديدة في الرأي العام ترمي إلى أحداث انقلاب في عالم الصحافة العربية.

والذي لاشك فيه أن الجامعة جزء من الوطن العربي يحس بإحساسه، ويفكر بوحي من ضميره. ولولا ذلك لانقطعت الصلة بين الجامعة، والمجتمع.

من أجل هذا بادرت قبل صدور التنظيمات الجديدة للصحافة بدفع هذا الكتاب إلى المطبعة. وكنت آمل أن ينشر على الناس قبل صدور هذه التنظيمات، وقبل اجتماع المؤتمر العام للاتحاد القومي، ولكني لم أستطع تحقيق ذلك لأسباب خارجة عن إرادتي.

والآن وقد خرج هذا الكتاب إلى الوجود في الوقت الذي رأيت الجمهور فيه مشغولا بقضية الصحافة أشعر بسعادة عظيمة لا لشيء إلا لأن جامعة القاهرة استطاعت أن تثبت وجودها. وتحمي شرفها، وتقوم بواجبها نحو الوطن العربي في فترة من أعز فترات تاريخه، وأمجدها، وهي هذه الفترة التي تقترن بالثورة على كل شيء، والرغبة في إصلاح كل شيء،

والاهتمام بوسيلة التوجيه الفكري في العصر الحديث وهي وسيلة الصحف، أننا نريد أن يعلم الناس هنا، وفي جميع أجزاء العالم المتحضر إن الجامعة لا تنام عن الإصلاح، ولا تدع فرصة من فرص النهوض الصحيح بالبلاد دون أن تكون فاعلة، ومنفعلة مؤثرة، ومتأثرة.

على أننا مع هذا، وذاك لن ندخر وسعا في الكتابة في هذا الموضوع الجليل الذي هو موضوع «إيديولوجية الصحافة» كلما سنحت فرصة لذلك، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك حتى نبرهن للعالم أجمع أن جامعة القاهرة مسايرة لنهضة الشعب العربي، ودراسة في الوقت نفسه لجميع مظاهر التقدم، والرقي في الدول الكبرى.

والله أسأل أن يوفق الجمهورية العربية المتحدة في نهضتها، وأن يكتب لها النصر المبين في جميع ميادين العلم، والأدب، والفن جميعا إنه سميع مجيب.

عبد اللطيف حمزة

كتب أخرى للمؤلف

أولا – الكتب المنشورة:

١– أدب المقالة الصحفية في مصر الجزء الأول ١٩٥٠

٢– « « « « « « الثاني ١٩٥٠

٣– « « « « « « الثالث ١٩٥٠

٤– « « « « « « الرابع ١٩٥٠

٥– « « « « « « الخامس ١٩٥٠

٦– « « « « « « السادس ١٩٥٠

٧– « « « « « « السابع ١٩٥٠

٨–الصحافة، والأدب في مصر ١٩٥٠

٩–المدخل في فن التحرير الصحفي(الطبعة الأولى) ١٩٥٠

١٠– مستقبل الصحافة في مصر........................ ١٩٥٠

١١– الصحافة المصرية في مائة عام – من سلسلة الكتب الثقافية ١٩٥٠

١٢– أزمة الضمير الصحفي ١٩٥٠

ثانيا – البحوث الصحفية التي نشرتها هيئات علمية:

١– أجواء فكرية، وسياسية عاش فيها الأدب الحديث، والصحافة المصرية (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – ديسمبر ١٩٥٤).

٢-العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ مُحَّد عبده، وأثرها في صحافة هذه المدرسة (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو ١٩٥٦).

٣-مستقبل التأهيل الصحفي في مصر(منشورات قسم الصحافة جامعة القاهرة رقم «١» سنة ١٩٥٧).

٤- نشر الوعي الصحفي بالمدرسة (منشورات قسم الصحافة جامعة القاهرة رقم «٢» ١٩٥٨)

٥- الطور الصحافي من أطوار الحركة الوطنية في مصر (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - ديسمبر سنة ١٩٦٠) .

الفهرس